إقتصاديات السياحة

" مدخل نظرى وعملى متكامل "

تأليف

الدكتور / حمدى عبد العظيم

عميد أكاديمية السادات للعلوم الادارية - بطنطا

الناشر

مكتبة زهراء الشرق

ت: ٣٩٢٩١٩٢

رقم الايداع ٩٦/١٣٩٥٣

الترقيم الدولى I.S.B.N

977 - 5789 - 19 - 2

الناشـــر

مكتبة زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد

ت / ٣٩٢٩١٩٢ بالقاهرة

فاكس ٣٩٣٣٩٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلــــى

صناع مستقبل مصر ..

وبهجة الضياء المستمر

العاملين والدارسين للحضارة ..

والشاهدين على كل عصر

من فنون وآثار وإدارة ..

قد غدت مصر للدنيا منارة ..

للسائحين الزائرين لمعبد أو قصر .

والناطقين بألسن قد ..

أنطقت معها الحجارة

المؤلف

مقدمة

تعتبر صناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التى ترتفع درجة تأثيرها على التنمية الاقتصادية وعلى الدخل القومى وعلى تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجي . إذ تستوعب السياحة أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة فى معظم الدول السياحية ، وتساهم فى تحقيق قيمة مضافة مرتفعة إلى الدخل القومى سواء فى صورة أجور أو أرباح أوغيرها . وذلك بالاضافة إلى التأثير الإيجابى للسياحة على ميزان المدفوعات والاستثمار القومى ، وعلى مستوى الأسعار المحلية ، وهو ما يؤكد على أهمية تشغيل قطاع السياحة بطريقة اقتصادية تحقق عوائد صافية إيجابية من خلال التشغيل الأمثل لكافة عناصر الانتاج سواء على مستوى المشروع السياحى (المستوى الجزئى) أو على المستوى القومى (الكلى) ، وهو ما تهتم به دراسات اقتصاديات صناعة السياحة .

ولا يخفى أن السياحة تعتبر أكثر قطاعات الخدمات تعرضاً للتقلبات الناتجة عن الاستقرار السياسى والاجتماعى وذلك بالاضافة إلى ارتفاع درجة المنافسة على جذب السائحين سواء على مستوى شركات السياحة العامة والخاصة المحلية والأجنبية أو على مستوى الدول والحكومات التى تحرص على تقديم العديد من التسهيلات للسائحين من أجل زيادة الحركة السياحية والتحويلات السياحية عبر الجهاز المصرفى مما يؤثر بشكل إيجابى على كل من ميزان المدفوعات وقيمة العملة الوطنية فى نفس الوقت .

ويجدر الاشارة إلى أن اتفاقية الجات فى آخر جولاتها (جولة أورجواى) التى ترتب عليها تحرير تجارة الخدمات تنطبق على قطاع السياحة ومن ثم فإن الدول السياحية أصبحت مطالبة فى ظل هذه الإتفاقية بفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية فى قطاع السياحة والسماح بإنشاء شركات خدمات سياحية وطيران داخل حدودها دون قيود مع الغاء كافة القيود

الموجودة فى هذا الخصوص فى الوقت الحاضر بشكل تدريجى خلال ثمان سنوات يمكن أن ترتفع إلى عشر سنوات فى بعض الحالات . ويعنى ما سبق ضرورة الحرص على توفير الحد الأدنى للقدرة على المنافسة فى الخارج مع التصدى لمنافسة الشركات السياحية الأجنبية داخل البلاد ، الأمر الذى يشير إلى أهمية الاستعداد للمنافسة بكافة السبل الاقتصادية التى تضمن أفضل تشغيل ممكن للموارد المتاحة والاستفادة من كافة المقومات السياحية سواء المقومات الطبيعية أو المقومات الصناعية .

وتبرز أهمية إدارة المنشآت السياحية على أسس اقتصادية من خلال حسن أداء الادارة فى هذه المنشآت لوظائف التخطيط السياحى ، والاستثمار السياحى ، والترويج والتسويق السياحى وتمويل الاستثمارات والأنشطة السياحية بطريقة اقتصادية وفى اطار تخطيط علمى للتنمية السياحية فى شتى المجالات .

ويلاحظ أن مجالات السياحة قد أصبحت متعددة ومتنوعة مثل السياحة العلاجية أو السياحة الثقافية ، وسياحة الحوافز ، وسياحة المؤتمرات ، والسياحة الرياضية ، والسياحة الترفيهية والسياحة الدينية ... إلخ ، ويحتاج كل مجال من هذه المجالات إلى أسس اقتصادية مختلفة تماماً عن الأسس الأقتصادية التى يمكن اتباعها لإدارة المجالات الأخرى ، وهو ما يشير كذلك إلى أهمية دراسة اقتصاديات السياحة لاستخدام أدوات علم الإقتصاد الجزئى والكلى أو إلى أهمية دراسة اقتصاديات السياحة لاستخدام أدوات علم الاقتصاد الجزئى والكلى أو مبادئ النظرية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الأدوات العلمية الأخرى مثل الأساليب الكمية أو القياسية ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس السيكولوجى ، والعلوم السياسية وعلوم البيئة وغيرها من أجل تحقيق أهداف التخطيط السياحى السليم فى الدول النامية مع الاستفادة من

تجارب الدول المتقدمة فى التغلب على مشاكل التخطيط التى تواجهها الدول النامية .

وقد حرصت فى هذ الكتاب على تقديم مدخل عملى لدراسة اقتصاديات السياحة بحيث يستطيع القارئ أن يطبق المبادئ النظرية لاقتصاديات السياحة فى الواقع العملى ابتداء من طرق تقدير الطلب على السياحة سواء على المستوى القومى أو على مستوى المشروع السياحى ، وكذلك التدريب على كيفية تصوير حساب الاستغلال السياحى سواء من حيث التكاليف السياحية أو الانتاج السياحى بالاضافة إلى القدرة على تطبيق معايير تقييم الاستثمار السياحى .

ويشتمل هذا الكتاب على دراسة للتمويل السياحى وأساليبه المختلفة وكيفية المفاضلة بين كل بديل وآخر . وذلك بالإضافة إلى منافشة المشكلات التى تواجه قطاع السياحة فى مصر وكيفية القضاء عليها من أجل زيادة دور السياحة فى تنمية الاقتصاد القومى فى مصر .

ويتناول هذا الكتاب أيضاً دراسة للأثار الاقتصادية للحركة السياحية فى مصر منذ أوائل السبعنيات حتى عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ مدعمة بالاحصائيات والتقديرات الرياضية أو الإحصائية . وفى فصل آخر تناولنا دور السياحة فى التنمية السياحية فى محافظة شمال سيناء وذلك كدراسة حالة لكيفية تأثير السياحة على التنمية المحلية فى المحافظات .

إننا نأمل أن ينجح هذا الكتاب فى إثارة فكرة ضرورة الإدارة الاقتصادية للسياحة كقضية قومية أولاً ثم لأهمية إدارة للمشروعلت السياحية على أسس أقتصادية تعتمد على تحليل التكلفة والعائد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حيث تساهم السياحة فى التقارب السياسى والحضارى بين الأمم والشعوب ودعم السلام العالمى ثانياً .

ولعله من المقولات التى أصبحت شهيرة عالميا أن بلدا مثل مصر تمتلك حوالى ٨٠٪ من أثار العالم والمقومات السياحية العالمية ورغم ذلك فإن عدد السائحين الوافدين إليها لايتعدى ٠,٥٪ من إجمالى السائحين فى العالم . ولايمكن القضاء على هذه الاختلافات أو التناقضات سوى ببذل الجهود الجادة والصادقة مع الاستعانة بالأسس العلمية لاقتصاديات وإدارة المشروعات السياحية وصولاً إلى أفضل نتائج ممكنة تعكس الاستغلال الأمثل للموارد الموجهة إلى قطاع السياحة سواء بواسطة الجهاز الإدارى الحكومى وهيئاته أو بواسطة القطاع الخاص المحلى والأجنبى ، وهو ما لايتحقق إلا بتطبيق الأسس العلمية لإقتصاديات السياحة ، وهو موضوع هذه الكتاب .

وإذا نظرنا إلى الاحصائيات الدولية نجد أن دولة مثل الدنمارك تحتل المرتبة الأولى عالميا فى المتحصلات السياحية يليها اليابان ، والفلبين ، وتايوان ، واسترليا واسرائيل ولا تعتبر مصر من ضمن الدول العشر أو العشرين الأولى على مستوى العالم فى السياحة وهو ما يعكس الحاجة إلى تغيير الطرق التقليدية المتبعة فى ادارة السياحة قوميا وجزئيا وأهمية استخدام النظرية الاقتصادية والإدارة العلمية الحديثة فى إدارة المنشآت السياحية وتنشيط جهود التسويق السياحى محلياً وعالمياً . ولذلك كان حرصنا بعد دراسة الأثار الاقتصادية للحركة السياحية فى مصر على تقديم مجموعة من المقترحات أو التوصيات التى يمكن فى حالة تطبيقها تحقيق نتائج هامة وفعالة سواء على مستوى أعداد السائحين وأعداد الليالى السياحية أو المتحصلات السياحية ... إلخ وهو نفس ما فعلناه بعد دراسة دور الحركة السياحية فى التنمية المحلية فى شمال سيناء حيث يقدم المؤلف مجموعة من التوصيات للتغلب على مشاكل التنمية السياحية ومعوقاتها .

ونأمل فى الختام أن يحقق هذا الكتاب الفائدة المرجوة من اصداره للباحثين والعاملين فى المنشآت السياحية والفندقية والله الموفق والمستعان .

المؤلف

تمهيد

أ - معنى السياحة

هى مجموعة الأنشطة المختلفة التى تخدم الشخص المنتقل من مكان إلى مكان، بعض العلماء ذكر أن السياحة تكون بسبب الترفيه ، لكن لأكثر من سبب ... ، هناك سياحة داخليه داخل البلد المقيم فيها السائح أو خارجية للبلاد الأخرى ، وهناك السياحة المضادة وهى خروج المصريين للخارج .

١-تعريف الأكادي مية الدولية للسياحة :-

السياحة تعبير يُطلق على الرحلات الترفيه ، وهى مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة (الموجهة) لتحقيق هذا النوع من الرحلات ،وهى صناعة تتعاون على سد حاجات السائح .

٢- صناعة السياحة :

تُسمى صناعه لأن هناك مدخلات ومخرجات لها ، المدخلات هى ما يدفعه السائحون للبلد ، وسُميت أيضاً صناعه لأن الصناعة تمتاز عن غيرها بأن رأس المال العامل أكبر من رأس المال الثابت.

وقد سُميت صناعه لأنها بها إنتاج ، لان عملية جذب السائح فيها ما يكتسب بالخبرة العملية ، هذه صيغه فنية يحصل بها من السائح على أكثر دخل ممكن وهذا هو الإنتاج الجيد لصُناع مهرة استعاروا تعبير " الصناعة " لتأخذ السياحة الأساليب الصناعية ولتأخذ أنشطة السياحة هذه الميزة لكى تكتسب السياحة جودة "الصناعة " فصناعة السياحة تعبير مجَازى بهدف إلى إجادة الخدمة ، بدأ بهذا الأجانب لتحويل المفهوم من تقديم الخدمة فقط لاصطناع الخدمة .

لكن التجاريين يعتبرون السياحة خدمة فى ميزان المدفوعات ، أما العاملين بالفندق فيعتبروها صناعة بهدف إتقان الخدمة لإشباع رغبات السائح

وجذبه العديد من المرات فليس المقصود بها دخول مادة خام وخروج مخرجات لكن المقصود بها إشباع حاجات السائح بفنون الخدمة المتميزة .

ليست الفنادق وحدها تلعب دوراً فى هذا الفن لكن أيضاً المرافق والآثار والإجراءات الإدارية ، وإجراءات الأمن وتحويلات العملة ، وإذا شعر السائح بمضايقات فى هذا فلن يعود السائح .

أحد خبراء السياحة يعرفها :

يعرف أحد الخبراء السياحة والأنشطة المساعدة لها أى صناعه السياحة بأنها ذلك الجزء من الاقتصاد القومى الذى يعنى باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج الأوطان التى يقيمون فيها أو يعملون فيها .

هناك إساءة استخدام لصناعة السياحة فى الدول النامية ومنها مصر وهو أنه لابد من استغلال السائح إلى أقصى درجه ، كفرصه للكسب السريع وهذه أسوأ دعاية تجعل السائح لا يفكر فى العودة .

جـ - تعريف السائح :

هو الفرد الذى ينتقل من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة لأي سبب تعليم ، ترفيه ، علاج ، مع أن أى سبب يدخل بجانب الترفيه والتعرف على معالم البلد ، مثال مؤتمر فى القاهرة ، لابد من تخصيص يوم لزيارة المعالم السياحية أذن لا يخلو من هذه الأسباب الترفيه .

تعريف الحلف الدولي للصحفيين بفرنسا :-

السائح هو مَن ينتقل لغرض ما خارج الأُفق الذى أعتاد الإقامة فيه وينتفع بوقت فراغه لإشباع رغبته فى الاستطلاع تحت أى شكل من أشكال هذه الرغبة، ولسد حاجته إلى الاستجمام والمتعة .

الفصل الأول

العوامل التى تؤثر على أعداد السائحين والليالى السياحية وتحويلات السياحة إلى البنوك.

أولاً : العوامل التى تؤثر على أعداد السائحين :

١- العوامل الإقتصاديه :

أ- الدخل العالمى :

إذا أنخفض نصيب الفرد من الدخل العالمى .. وكان هناك كساد ، ينخفض عدد السائحين ، نظراً لأن السياحة تتطلب نفقات أو تكاليف ، سيعجز السائح عن توفيرها.

ب- دخل السائح نفسه :-

دخله هو الذى يؤهله إلى زيارة البلاد المختلفة فى العالم ، وهو الذى يكفل له السفر والإقامة فأعداد السائحين تعتبر داله فى الدخل :

No of tourists = f unction (y) Income

∴ إذا زاد دخل السائح ، زادت أعداد السائحين ، والعكس صحيح .

جـ- الأسعار :

يفضل السائح المستوى المنخفض للأسعار ، وهى تشمل مستوى الأسعار المحلية فى القطاع السياحى (الفنادق - تذاكر السفر) ومستوى الأسعار فى القطاعات الأخرى .

فأعداد السائحين داله أيضاً فى الأسعار : N.T = F (p) F (Price)

د- البنية الأساسية :-

عندما تتوافر مشروعات البنية الأساسية فإن هذا يشجع السائح على المجيء إلى الدولة ، ذلك مثل الطرق ، ووسائل النقل ، والمياة ، والكهرباء ، والتلكس والتليفونات وغيره ، مما يجذب السائح .

ومما لاشك فيه أن توافر مشروعات البينة الأساسية يساعد على إقامة المشروعات السياحية التى تتوطن دائماً قرب مشروعات البينة الأساسية .

مثال : فندق يبحث دائماً مؤسسيه عن المكان الذى تتوافر به المواصلات ، الطرق الممهدة ، ووسائل الاتصال مثل التليفونات ، والتلكس ، المياه ، الكهرباء، لآن كل هذا يعتبر شرايين الحياة للفندق أو أى منشأة سياحية .

فأعداد السائحين تعتبر دالة فى البنية الأساسية : N.T = F (S)

∴ أعداد السائحين دالة فى : الدخل ، الأسعار ، البنية الأساسية :

N.T.= F (Y,P,S)

هـ- تقسيم السائح لدخله : -

فإذا كان السائح يحتجز جزءاً كبيراً من دخله للترفيه سيزيد العدد ، هذا يختلف من بلد إلى بلد حسب ظروف البلد ومستوى الدخل القومى بها ، وعادات أهلها ومن سائح إلى سائح حسب سلوكه الإدخارى ورغبته فى الإنفاق والسياحة .

٢- العوامل السياسية

تنقسم إلى

٣- التبعية السياسية	٢- الاستقرار الخارجي	١- الاستقرار الداخلي
والمقصود بها أن تكون دولة منحازة لدولة عظمى أو تابعة لها ، مثل إسرائيل تابعة تبعية كاملة لأمريكا هذا يؤثر على عدد السائحين الإسرائيليين حسب رغبة أمريكا وعلاقتها بالبلد المضيفة .	المقصود به علاقة الدولة بالدول الأخرى ، فعندما توجد دوله علاقتها متأزمة مع مصر مثلاً ، يقل عدد السائحين منها مثل روسيا وإسرائيل فى الماضى ، وإذا كان هناك اضطراب داخلى تحذر الدول الخارجية أهلها من الذهاب إلى البلد المضطرب . **مثال** : تحذير أمريكا للأمريكن من منطقة الشرق الأوسط بسبب الإضطرابات العسكرية فى المنطقة .	المقصود به ثبات فى نظام الحكم المطبق فى الدولة ، لأن السائح يفضل الذهاب لبلد مستقر ليستمتع بالهدوء . أذن الاستقرار االداخلى يساعد على زيادة عدد السائحين والعكس صحيح . **مثال** :الحروب الأهلية فى لبنان قضت تماماً على السياحة بالرغم من أن لبنان كانت من أجمل المناطق السياحية.

٣- العوامل الاجتماعية :

أ- العادات والتقاليد: والمقصود به مدى توافق العادات والتقاليد فى البلد المضيفة لعادات السائح نفسه .

مثلاً : العادات الإسلامية لاتوافق السائح الغربى لذلك نجد عدد السائحين الغربيين قليل فى السعودية وعلى الجانب الآخر ممكن توجد عادات وتقاليد تجذب السائح مثل الكرم ، والموالد ، والاحتفالات والأعياد ، والمهرجانات .

ب- المستوى الحضارى للمجتمع : إذا كان المستوى الحضارى للبلد المضيفة مرتفع فإن ذلك يؤدى إلى ، جذب أعداد كبيرة من السائحين لكن اذا كان منخفض شعر السائح أنها بلد متخلفة فلا يحضر إليها .

٤- العوامل الطبيعية

أ- المُناخ : إذا كان المناخ معتدل ومناسب سيجذب السائح والعكس صحيح .

ب- التضاريس : الجبال والشلالات والشواطئ تجذب السائحين فى حين أن الزلازل والبراكين والفيضانات تنفر السائحين .

جـ- المناظر الطبيعية : مثل الغابات والمرتفعات والأنهار والمنشآت الحضرية، كل هذا يجذب أعداد كبيرة من السائحين ، كما هو الحال فى أوربا والبلاد الواقعة على ساحل البحر المتوسط .

٥- عوامل تاريخية

العوامل التاريخية تشمل الآثار السياحية ، كالفرعونية والفنينيقية ، والرومانية، والقبطية ، والإسلامية ، والمتاحف والمعابد ، كل هذا يجذب أعداد كبيرة من السائحين .

٦- العوامل الإدارية

المقصود بها الإجراءات التى يمر بها السائح من حين وصوله إلى مغادرته ، مثل الجمارك ، والتفتيش والجوازات ، وكافة العمليات الروتينية ،

إذا كانت متيسرة ، هذا يساعد على جذب عدد أكبر من السائحين والعكس صحيح ، ذلك بالإضافة إلى إجراءات دخول وخروج النقد الأجنبى .

٧- الإعلام السياحى

المقصود به طرق الدعاية والإعلان عن المناطق السياحية وشرح التسهيلات بها ، والاستمتاع بها ، كما أن هناك الإعلام المضاد الذى تقوم به الدولة المعادية للدولة المضيفة والتى تنفر السائحين .

٨- العوامل الدينية

المناطق الدينية مثل مكة المكرمة ، فى موسم الحج خاصة ، تجذب عدد كبير من الزائرين ، جزء كبير منهم يعتبروا سائحين ، وهو ما يُسمى بالحج السياحى ، وكذلك الحال بالنسبة لمُجمع الأديان فى سانت كاترين .

ثانياً : العوامل التى تؤثر على الليالى السياحية

١- غرض السائح من زيارته للدولة :

هناك عدة أغراض يمكن أن يأتى السائح بسببها إلى بلد ما ، منها الترفيه أو إنجاز الأعمال أو حضور المؤتمرات العلمية أو الثقافية ، أو الدراسة ، أو السياحة العلاجية وخاصة إذا كانت البلد تتمتع بمناخ معتدل على مدار السنة ، أو يكون الغرض زيارة الأصدقاء ، أو مشاهدة الآثار القديمة وزيارة كل الأماكن التى بها آثار حضارية ، أو لأغراض دينية مثل زيارة الأراضى المقدسة فى سيناء والكنائس والأديرة ، كل غرض من هؤلاء يتطلب فئة معينة من الزمن يحددها السائح بحيث تحقق له رغبته وهدفه الذى جاء من أجله ، وبهذا تتحدد الليالى السياحية له والكافية لتحقيق كافة الأغراض .

٢- تكلفة الإقامة مقارنة بمستوى دخل السائح :

تكلفة الإقامة تؤثر فى الليالى السياحية بحيث إذا كانت مرتفعة يضطر السائح إلى تخفيض الليالى السياحية واذا كانت معتدلة تساعد على ثباتها أو

ربما زيادتها ، لكن المقياس هنا لارتفاع التكاليف أو انخفاضها هو مستوى دخل السائح نفسه لأن التكلفة الباهظة بالنسبة لسائح معين ، هى تكلفة عادية بالنسبة لسائح آخر.

ويرجع ذلك للتفاوت فى مستوى دخل السائحين ومستوى الخدمة التى يطلبها، فإذا كانت التكلفة مناسبة مقارنة بمستوى دخل السائح فإن ذلك سيساعده على قضاء أيامه كلها بسهوله لكن إن كانت مرتفعة سيغير من مكان إقامته لمستوى أقل وبهذا تعتبر تكلفة الإقامة عامل مؤثر فى الليالى السياحية على مستوى الفندق .

تُقاس درجة الإشباع بالمنفعة المطلقة أو المنفعة العدية : أى أنه يقارن بين كل ما سينفقه فى ليلة واحدة والمنفعة التى تعود عليه منها فإذا تحققت المنفعة يتحقق الإشباع وإذا كانت المنفعة أقل من الثمن سيدفعه يقل عدد الليالى السياحية.

٣- مستوى الإشباع المحقق للسائح :

فالسائح القادم إلى مصر مثلا له حاجات متعددة ، سواء فسيولوجية أو الشعور بالأمن والأمان أو تحقيق هدفه الذى جاء من أجله ، أو التمتع بمستوى خدمة معين حسب رغبته الشخصية ، بالإضافة إلى حاجته للمعاملة الجيدة من كل من حوله ، فإذا أُشبعت هذه الحاجات لدى السائح بدرجة كبيرة فسوف يساعد ذلك على قضائه لمدته أو ربما زيادتها لكن إذا شعر بعدم الاشباع فسوف يغير مكان الإقامة أو يعود لبلاده ، وبهذا يؤثر مستوى الإشباع فى إعداد الليالى السياحية .

٤- نوع الخدمة ، وطريقة تقديمها :-

يحتاج كل سائح إلى نوعية معينة من الخدمات حسب جنسيته وحاجاته الإنسانية، كما يحتاج أن تقدم له هذه الخدمات بطريقة معينة تناسبه .

فمثلاً: السائح العربى يحتاج نوعية معينة من الخدمات مثل صحف بلاده وشخص يخاطبه باللغة العربية ونوعيات طعام معينة يعتاد عليها تختلف تماماً عن ما يحتاجه السائح الأمريكي مثلاً ، وكلاهما يحتاج إلى طريقة معينة تُقدم بها الخدمة ، فالعربى يفضل ما يطلبه بالكمية التى يطلبها بطريقة عربية فى تقديمها ، أما الأمريكى فيهتم جداً بطريقة التقديم قبل الخدمة نفسها ، فهو يهتم جداً بالنظافة فى كل شئ ودقة المواعيد.

إذن لكل سائح نوعية من الخدمات وطريقة معينة لتقديمها تؤثر على لياليه السياحية .

٥- المستوى الحضاري :

المستوى الحضارى للبلد المضيفة يؤثر كثيراً فى عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح فى هذه البلد ، فمثلاً بلد مثل مصر ، مستواها الحضارى غير مرتفع ، فالمصريين أو القاعدة العامة للشعب المصرى تجهل الطريقة المثلى لمعاملة السائحين ، فهم ينظرون لهم على أنهم فرصة للإستغلال والكسب ، ولا يوجد من يرشدهم إلى أن ذلك ضياع لعائد كبير للبلد ، فكلما كان المستوى الحضارى للبلد المضيفة مرتفع كلما شعر السائح براحة نفسية وذهنية ويجذبه هذا التقدم الحضارى، مثال ذلك اليابان ، فمستواها الحضارى مرتفع فى كل شئ ، من المناظر الجميلة فى شوارعها والنظافة إلى معاملة السائحين معاملة حضارية ، إلى التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يكفى لجذب السائحين وحده ، أما فى دولة من الدول النامية فنجد انخفاض فى هذا المستوى مما يؤثر على الليالى السياحية .

٦- البنية الأساسية "The infra Structure" :

وتشمل الطرق والمرافق العامة والموصلات وما إلى ذلك ففى مصر على سبيل المثال يعانى السائح معاناة كبيرة من الطرق غير الممهدة ، غير المنسقة ، غير النظيفة ، والتى لا تتوافر فيها اللافتات الإرشادية أو الخرائط المصورة للمناطق المختلفة فيضطر إلى اللجوء إلى سؤال العامة عما يحتاج

وما أفظع ما يلاقيه منهم فهى مشكلة كبيرة بالنسبة للسائح فهو يـأتى مـن بـلاد تتحرك فيها وسائل النقل بالدقيقة والثانية ، إلـى بـلاد بـدون مواعيـد أو تنظيـم بالإضافـة إلـى الزحــام الشــديد ، وللأسـف لا يوجـد قطــاع مخصــص فــى المواصـلات العامـة للسـائحين ، فيضطـروا للجـؤ إلـى سيارات الأجـرة التــى تمتص دمائهم . كل ذلك يجعل السائح يقصر من فترة أقامتــه ممـا يؤثـر علـى الليالى السياحية .

٧- الإستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى :

الإستقرار يجذب السائحين وعدم الاستقرار يهدم السياحة ففى مصر مثلاً حدثت اضطرابات الأمن المركـزى التـى حدثـت عـام ١٩٨٦. بالإضافـة إلـى حوادث الإرهاب والطائرات والتى جعلت العالم كله ينظر إلى مصر على أنها بلد غير مستقر سياسياً وبالتالى أبتعد السائحون عنها وضُربت السياحة ضربـة شــنعاء ، والإســتقرار الاقتصــادي المتمثـل فـى اسـتقرار الأسـعار للسـلع والخدمات ، إذا كانت غير مستقرة سيبتعد السائح عنها . أذن الاستقرار يعطى شعور بالأمن والأمان ويتيح للسائح الفرصة للتمتع برحلته وتحقيق أهدافه فهو إذن يؤثر على الليالى السياحية .

٨- لإجراءات الإدارية :

إذا كانت التعقيدات الإدارية معلومة مقدمـاً للسـائح فـإن هـذا يؤثـر علـى العدد أى أن السائح لأياتى من الأصل ، لكن إذا كانت التعقيدات غير معلومـة فإن ذلك يؤثر على الليالى السياحية .

أن سهولة الإجراءات الإدارية ســواء فـى المطـارات والجمـارك وتغيير العملة وما إلى ذلك يُشعر السائح بعدم التعقيد ويجعله يقبل على قضـاء العديد من الليالى السياحية، أما تعقيد هذه الإجراءات والروتين الحكومــى المتبـع فـى

الدول النامية فيسبب هروب السائحين من هذه الدول لأن السائح يبحث عن السهولة واليسر فى رحلته وليس التعقيد .

٩- الخدمات الإرشادية :

يحتاج السائح طوال فترة تواجده فى البلد التى يأتى إليها إلى مرشدين له فى كل مكان ، فى الفندق ، فى الشارع ، فى المناطق السياحية ، لمساعدته فى أى معلومات يريد الحصول عليها ومخاطبته بلغته لعدم إرهاقه ، ويحتاج أيضاً لمرشدين سياحيين أكفاء فى مناطق الآثار السياحية ليكملوا له متعة المشاهدة بمتعة السمع والمعرفة ، فكلما توفرت هذه الخدمات الإرشادية شعر السائح براحة ويؤثر ذلك على أعداد الليالى السياحية .

١٠- جنسية السائح :

فالسائح يلجأ للبلد التى تتشابه ظروفها مع ظروف بلاده سواء من حيث العادات والتقاليد ، اللغة ، الترفيه ،فالسائح العربى يفضل بلاد الشرق الأوسط ، أما الأمريكى فيفضل أوربا . أيضاً يختلف الميل إلى الترفيه والمتعة من سائح إلى آخر ، فيترتب على ذلك اختلاف مستوى الإنفاق ـ وبالتالى الليالى السياحية .

١١- توافر المغريات السياحية

مثل الآثار ، المهرجانات ، الألعاب الرياضية .

ثالثاً : العوامل التى تؤثر على التحويلات السياحية إلى البنوك :

١- القوانين الخاصة بالنقد الأجنبى :

١- العلاوة التشجيعية على سعر الصرف :

فهناك سعر صرف رسمى وسعر صرف تشجيعى ، السعر الرسمى يقيم الجنيه بأعلى من قيمته ، أما السعر التشجيعى فيحدد له قيمه أقل ، وهذا يشجع السائح على القدوم والتحويل فتتوافر العملة الأجنبية . يطلق علـى هـذا السـعر أيضاً " سعر الصرف السياحى ".

٢- التحويلات :

تحويلات النقد الاجنبى من الخارج إلى الداخـل للمجموعـات السـياحية ، كلما تيسرت ، كلما يشجع ذلك على زيادة التحويلات السياحية .

٣- جنسية السائح :

تؤثر جنسية السائح فى التحويلات عن طريق " الميل للإنفـاق " فجنسية السائح لها علاقة بالميل للإنفاق ، فهناك جنسية تتسم بالإنفـاق الكثير وإشباع الحاجات بأى ثمن وجنسية أخـرى تتسم بـالعكس ، وهـذا إلـى حـد مـا مرتبـط بالدخل.

ونستطيع تمثيل الميل للإنفاق كما يلي :

$$\frac{\Delta C \ \text{التغير فى الإنفاق}}{\Delta Y \ \text{التغيير فى الدخل}}$$

٣- انتشار فروع البنوك ومدى سهولة التحويل :

الانتشار الجغرافى للجهاز المصرفى : فـى الأمـاكن السـياحية يسـاعد على التحويل، فعندما يكون فى كل فندق فرع للبنك فإن هذا يسهل التحويـلات وخاصة أن الأجانب لديهم وعى مصرفى عـالى ، فكلمـا انتشـرت البنـوك فـى

كل الأماكن السياحية ، يجدها السائح فى متناول يديه ، فيسهل عليه التحويـل . أيضاً وجود فروع للبنوك فى دول السائحين أنفسهم يساعد على التحويل .

٤- نوعية السلع :

وجود مجموعة متميزة من السلع لها الطابع الحضارى مثل "خان الخليلى" ، يساعد على زيادة الإنفاق ، وبالتالى على التحويل .

٥- عدد الليالى السياحية :

كلما زادت أعداد الليالى كلما زادت التحويلات ، والعكس صحيح .

٦- المرونة السعرية للطلب :

كلما كانت الأسعار مرتفعة ، يقل الطلب ، وبالتالى يقل الإنفاق ، وبذلك تقل التحويلات ، والعكس صحيح .

٧- الدخل ومستوى معيشة السائح :

إذا كان الدخل ومستوى معيشة السائح مرتفع ، زاد الإنفاق ، وبالتالى زادت التحويلات ، والعكس صحيح .

٨- أعداد السائحين :

كلما كانت الأعداد كبيرة كلما كانت التحويلات أكثر والعكس صحيح .

الفصل الثانى

حساب متوسط مدة الإقامة ومتوسط الانفاق اليومى للسائح ونسبة الاشغال الفندقى

١-العلاقة بين أعداد السائحين والليالى السياحية

:

متوسط فترة الإقامة للفرد = إجمالى الليالى السياحية / عدد السائحين

٢- العلاقة بين التحويلات وأعداد السائحين : إجمالى التحويلات / عدد السائحين

وهو ما يعبرعن متوسط تحويلات السائح و متوسط إنفاق السائح فى العام

٣- العلاقة بين التحويلات والليالى السياحية :

متوسط الإنفاق اليومى للسائح = إجمالى التحويلات / عدد الليالى

٤- نسبة الأشغال = عدد الغرف المشغولة ×١٠٠ / عددالغرف الكلية

* فى حالات قليلة ممكن نسبة الإشغال تزيد عن ١٠٠٪ إذا غادر السائح الغرفة أثناء مدة إقامته المدفوعة وسكن ساكن آخر مثلاً .

* **نستفيد من نسبة الأشغال :** فى تحديد الإيرادات والربح ، والتنبؤ بالربح والمبيعات وهل الأسعار مناسبة أم لا ، تستخدم أيضاً فى التخطيط والأدارة ، والمحاسبة على أساس المسئولية ، وهى مؤشر لمعرفة أسباب الخسائر .

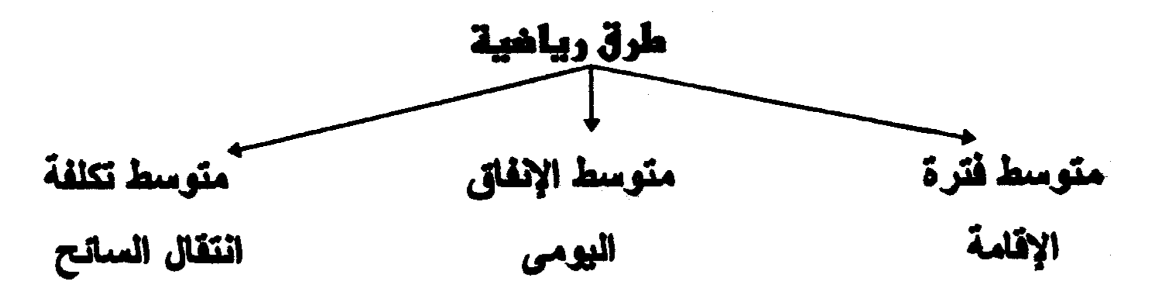
٥- حساب متوسط إيرادات الغرفة = مجموع إيرادات الغرف كلها / عدد الغرف المباعة

مثال : فندق به ١٠٠ غرفة ، ٢٠ بسعر س١
٣٠ بسعر س٢
٥٠ بسعر س٣

∴ **متوسط سعر الغرفة =**

$$\frac{(٢٠ \times س١) + (٣٠ \times س٢) + (٥٠ \times س٣)}{٢٠ + ٣٠ + ٥٠}$$

*** تستخدم هذه النسبة لتغيير السعر حسب السوق .**



أولاً : لحساب متوسط مدة الإقامة :

أ- طريقة الوسط الحسابى

فيما يلى بيان بأعداد السائحين الذين حضروا إلى مصر خلال عام ١٩٨٠ والمطلوب حساب متوسط فترة الإقامة ، باستخدام طريقة الوسط الحسابى .

فئات مدة الإقامة	المراكز	عدد السائحين	حاصل الضرب المراكز × عدد السائحين
١-	٤	٣٤١٢	١٣٦٤٨
٧	١١	١٥١٥	١٦٦٦٥
١٥	٢٢,٥	٨٧٤	١٩٦٦٥
٣٠	٤٥	٧٧٠	٣٤٦٥٠
٦٠	٧٥	٤٨٧	٣٦٥٢٥
٩٠	١٣٥	٧٤٤	١١٠٤٤٠
مجموع		٧٨٠٢	١٢١١٥٣ بدون الأخير

الحـــــــل

١- نأتى بالمراكز وحاصل الضرب

٢- نأتى بمجموع السائحين ، ومجموع حاصل الضرب بدون الأخير .

٣- يعوض فى المعادلة :

متوسط مدة الإقامة = مجموع حاصل الضرب بدون الأخير / مجموع عدد السائحين = ... **يوم**

متوسط مدة الإقامة = ١٢١١٥٣ / ٧٨٠٢ = ١٥,٥ يوم

مثـــال :

فيما يلى بيان عن عدد السائحين الذين حضروا إلى مصر خلال العام الماضى، والمطلوب حساب متوسط مدة الإقامة ، باستخدام طريقة الوسط الحسابى .

فئات مدة الإقامة	**المراكز**	**عدد السائحين**	**حاصل الضرب** المراكز × عدد السائحين
-١	٤	٥٩٨٦	٢٣٩٤٤
-٧	١١	٦٧٢٤	٧٣٩٦٤
-١٥	١٨,٥	٥٦٤٥	١٠٤٤٣٢,٥
-٢٢	٢٥,٥	٤٨٩٣	١٢٤٧٧١,٥
-٢٩	٣٢,٥	٣٣٤٥	١٠٨٧١٢,٥
-٣٦	٣٩,٥	٢٥٢٥	٩٩٧٣٧,٥
-٤٣	٤٦,٥	١٩٧٥	٩١٨٣٧,٥
-٥٠	٥٣,٥	١٨٣٥	٩٨١٧٢,٥
-٥٧	٦٠,٥	١٥٤٠	٩٣١٧٠
-٦٤	٦٧,٥	١٤٢٥	٩٦١٨٧,٥
-٧١	٧٤,٥	١٤١٠	١٠٥٠٤٥
-٧٨	٨١,٥	١٣١٥	١٠٧١٧٢,٥
٨٥ - ٩٢"معدل الزيادة(٧)	٨٨,٥	١٢٥٠	١١٠٦٢٥
مجموع		٣٩٨٦٨	١١٢٧١٤٧ بدون الأخير

متوسط فترة الإقامة = $\frac{١١٢٧١٤}{٣٩٨٦٨}$ = ٢٨,٣ يوم

ب – طريقة متوسط الحركة :

أحسب متوسط مدة الإقامة للسائح إذا كان :

* عدد السائحين ١٥١٦٢٠٠

* عدد الليالى السياحية ١٨٤١٢٥١٠

* متوسط عدد تحركات السائح أثناء الإقامة تبلغ ٤ مرات .

* متوسط عدد الأيام التى يقضيها فى كل تحرك ٢,٨ يوم .

الحـــل

متوسط مدة الإقامة = (متوسط عدد التحركات × متوسط عدد الأيام) + ١

= (٤ × ٢,٨) + ١

= ١٢,٢ يوم

للتأكد : $\frac{\text{عدد الليالى}}{\text{أعداد السائحين}}$ = $\frac{١٨٤١٢٥١٠}{١٥١٦٢٠٠}$ = ١٢,٢ يوم

مثال آخر : أحسب متوسط مدة الإقامة للسائح ، اذا كان :

* عدد السائحين ١,٠٩٣٠٠٠

* عدد الليالى السياحية ١٤٨٦٤٠٨٠٠

* متوسط عدد التحركات ٣ مرات

* متوسط عدد الأيام فى كل تحرك ٤,٢ يوم

الحـــل

متوسط مدة الإقامة = (٣ × ٤,٢) + ١ = ١٣,٦ يوم .

متوسط مدة الإقامة = $\frac{١٤٨٦٤٠٨٠٠}{١٠٩٣٠٠٠}$ = ١٣,٦ يوم

جـ- طريقة التعداد

* إذا كان عدد الزائرين = ٣٦٥٠٠٠ سائح .

* وعدد الزائرين فى الليلة التعداد = ١٤٠٠٠ سائح .

فما هى متوسط مدة الإقامة .

الحـــل

متوسط عدد الزائرين = $\frac{\text{عدد الزائرين}}{\text{أيام السنه}}$ = $\frac{٣٦٥٠٠٠}{٣٦٥}$ = ١٠٠٠ سائح

متوسط مدة الإقامة = $\frac{١٤٠٠٠}{١٠٠٠}$ = ١٤ يوم

مثـــال :

إذا كان عدد الزائرين خام عام ١٩٨٥ هو ١٤٢٠٠٠ سائح ، وعندما قام جهاز الاحصاء بإجراء حصر لمجموع الزائرين فى ليلة ٢٥- ٢٦ نوفمبر

١٩٨٥ وجد أن مجموع الزائرين وقتها ٦٥٠٠٠ ، أوجد متوسط فترة إقامة السائح .

الحـــل

متوسط عدد الزائرين= $\frac{١٤٢٠٠٠}{٣٦٥}$ = ١٠٠٠ سائح

متوسط مدة الإقامة = $\frac{٦٥٠٠٠}{٣٨٩٠,٤}$ = ١٦,٧ يوم

هـ- طريقة حصر عدد الواصلين والمغادرين

أوضحت سجلات (القادمين) لمصر خلال عام ١٩٨٥ البيانات الشهرية التالية :

الشهر	القادمين	معامل	حاصل الضرب المعامل × القادمين
يناير	٢٣٩	-٥,٥	-١٣١٥
فبراير	١٧٤	-٤,٥	-٧٨٣
مارس	٢٤٧	-٣,٥	-٨٦٥
أبريل	٣٥٢	-٢,٥	-٨٨٠
مايو	٣٨٨	-١,٥	-٥٨٤
يونيو	٥٢٥	-٠,٥	-٢٦٣
يوليو	٧٥٣	٠,٥	-٣٦٨
أغسطس	٦٤٧	١,٥	٩٧١
سبتمبر	٥٠٠	٢,٥	١٢٥٠
أكتوبر	٣٣٤	٣,٥	١١٦٩
نوفمبر	٢٢٦	٤,٥	١٠١٧
ديسمبر	١٠٣	٥,٥	٥٦٧
مجموع	٤٤٧١	-	٦٥٢

الحـــــل

$$\text{متوسط يوم حضور السائحين} = \frac{\text{مجـ حاصل الضرب} \times ٣٠}{\text{مجـ القادمين}}$$

$$\frac{٦٥٢ \times ٣٠}{٤٤٧١} = ٥ \text{ يوليو}$$

لأن السالب والموجب فـي الوصـول كـان بيـن يونيـو ويوليـو أى أنهـم حضروا فى يوليو .

إذا كان هناك مغادرين ، تعمل لهم نفس العملية ، فإذا كـان متوسـط يـوم المغادرة مثلاً ٢١ .

∴ متوسط مدة الإقامة = ٢١ - ٥ = ١٦ يوم

مثـال : أوضحت سجلات المغـادرين والقـادمين لمصـر خـلال عـام ١٩٨٥ البيانات الشهرية التالية :

الشهر	معامل	القادمين	حاصل ضرب	المغادرين	حاصل ضرب
يناير	-٥,٥	١٢١٧٥	-٦٦٩٦٢,٥	١٢٠١٥	-٣٣٠٤١,٣
فبراير	-٤,٥	١٠٥٧٠	-٤٧٥٦٥	١٠٤١٥	-٤٦٨٦٧,٥
مارس	-٣,٥	١٣١٧٠	-٤٦٠٩٥	١٢٤٧٠	-٤٣٦٤٥
إبريل	-٢,٥	١٢٥٦٠	-٣١٤٠٠	١٢١٥٠	-٣٠٣٧٥
مايو	-١,٥	١١٤٢٠	-١٧١٣٠	١١٢٥٠	-١٦٨٧٥
يونيو	-٠,٥	١٠٦٢٠	-٥٣١٠	٩٤٥٠	-٤٧٢٥
يوليو	٠,٥	١١٩٤٥	٥٩٧٢,٥	١٠٨٦٥	٥٤٣٢,٥
أغسطس	١,٥	١٢٤٨٥	١٨٢٧,٥	١١٢٦٥	١٦٨٩٧,٥
سبتمبر	٢,٥	١٤٩٨٠	٣٧٤٥٠	١٣٥٦٥	٣٣٩١٢,٥
أكتوبر	٣,٥	١٣٦٢٥	٤٧٦٨٧,٥	١٢٧٤٥	٤٤٦٠٧,٥
نوفمبر	٤,٥	١٢٩٨٠	٥٨٤١٠	١٢٥٤٠	٥٦٤٣٠
ديسمبر	٥,٥	١٣٥٤٥	٣٧٢٤٨,٨	١٢٩٣٥	٧١١٤٢,٥
مجموع		١٤٢٨٠٢	٨٩٦٦,٢	١٣٥٦٥٧,٥	٥٢٨٩٣,٧

الحـــل

١- نأتى بالمعامل .

٢- ننصف رقم القادمين فى شهر ديسمبر ورقم المغـادرين فـى شـهر ينـاير ، فى بعض المسائل يكون الرقم مُنصف جـاهز بـالفعل وهـذه نلاحظهـا مـن الأرقام ، لكن هنا الأرقام متقاربة إذن هو ليس منصف .

٣- نحسب مجموع القادمين ومجموع المغادرين .

٤- نحسب حاصل ضرب المعامل × القادمين ، ثم المجموع .

٥- نحسب حاصل ضرب المعامل × المغادرين ، ثم المجموع .

متوسط يوم حضور السائحين = $\frac{٨٩٦٦,٢}{١٤٢٨٠٢,٥}$ = ١,٩

متوسط يوم مغادرة السائحين = $\frac{٣٠ \times ٥٢٨٩٣,٧}{١٣٥٦٥٧,٥}$ = ١١,٧

متوسط مدة الإقامة = ١١,٧ - ١,٩ = ٩,٨ يوم

مثـــال آخــر :

فيمـا يلـى بيانـات القـادمين إلـى مصـر والمغـادرين والمطلـوب حسـاب متوسط مدة الإقامة .

الشهر	معامل	القادمين	حاصل ضرب	مغادرين	حاصل ضرب
يناير	-٥,٥	١٥٢٠	-٨٣٦٠	٦٥٠	-٣٥٧٥
فبراير	-٤,٥	١٤١٠	-٦٣٤٥	١٣٢٠	-٥٩٤٠
مارس	-٣,٥	١٢٠٠	-٤٢٠٠	١٤٢٠	-٤٩٧٠
إبريل	٢,٥	١١٥٠	-٢٨٧٥	١٤٥٠	-٣٦٢٥
مايو	-١,٥	٢٠٥٠	-٣٠٧٥	١٣٧٥	-٢٠٦٢,٥
يونيو	-٠,٥	٢١٢٠	-١٠٦٠	١٤١٥	-٧٠٧,٥
يوليو	٠,٥	٢١٥٠	١٠٧٥	١٤٠٠	٧٠٠
أغسطس	١,٥	١٩٥٠	٢٩٢٥	١٥٦٠	٢٣٤٠
سبتمبر	٢,٥	١٩٨٠	٤٩٥٠	١٥٠٠	٣٧٥٠
أكتوبر	٣,٥	١٩٧٥	٦٩١٢,٥	١٥٥٠	٥٤٢٥
نوفمبر	٤,٥	٢٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٢٠	٨١٩٠
ديسمبر	٥,٥	٩٥٠	٥٢٢٥	١٩٥٠	١٠٧٢٥
مجموع		٢٠٤٥٥	٤١٧٢,٥	١٧٤١٠	١٠٢٥٠

الحـــل

متوسط يوم حضور السائحين = $\frac{٣٠ \times ٤١٧٢,٥}{٢٠٤٥٥}$ = ٦,١ يوم

متوسط يوم مغادرة السائحين = $\frac{٣٠ \times ١٠٢٥٠}{١٧٤١٠}$ = ١٧,٧ يوم

متوسط مدة الإقامة = متوسط المغادرة - متوسط الحضور= ١٧,٧-٦,١

=١١,٦يوم

د- طريقة الاستفهامات :

عن طريق استقصاء للسائحين متى جاءوا ومتى سيغادروا ، ونحسب المتوسط .

ثانياً : لحساب متوسط الإنفاق اليومى :

تشير إحصائيات الفنادق إلى أن عدد الليالى السياحية فى مجموعة من الفنادق وأسعار الغرف بها كما يلى :

الفندق	مجموع الليالى السياحية	متوسط سعر الغرفة
أ	١٥	١٥ غرفة بسعر ١٧/١٠٠ غرفة بسعر ٨/٦٠ غرف بسعر ١٠٠ .
ب	٥٠	١٠ غرف بسعر ٧٠ / ٥ غرف بسعر ٧/٩٠ غرف بسعر ٨/٨٠ غرف بسعر ٥٠ جنيه .
حـ	٦	٥ غرف بسعر ١٨ /٢ غرفة بسعر ٢٠ .
د	١٩	١٢ غرفة بسعر ١٥ / ٤ غرفة بسعر ١١,٢٥ .
هـ	١٠	١٠ غرف بسعر ٢٣ .

١- نحسب متوسط الإنفاق فى كل فندق على حده :

مجموع الليالى السياحية × $\frac{\text{متوسط سعر الغرفة}}{\text{اجمالى عدد الغرف}}$

٢- تجمع كل المتوسطات = متوسط الإنفاق اليومى .

*** متوسط الإنفاق اليومى للفندق (أ) :**

= ١٥ × $\frac{(١٥ \times ١٠٠) + (١٧ \times ٦٠) + (٨ \times ١٠٠)}{٤٠}$ = ١٢٤٥ .

* متوسط الإنفاق اليومى للفندق (ب) :

= ٥٠ × [(٧٠×١٠) + (٩٠×٥) + (٨٠×٧) + (٥٠×٨)] ÷ ٣٠ = ٣٥١٦,٥

* متوسط الإنفاق اليومى للفندق (حـ) :

[(١٨ × ٥) + (٢٠ × ٢)] ÷ ٧

= ٦ × [(١٨ × ٥) + (٢٠ × ٢)] ÷ ٧ = ١١١

* متوسط الإنفاق اليومى للفندق (د) :

= ١٩ × [(١٥ ×١٢) + (١١,٢٥ ×٤)] ÷ ١٦ = ٢٦٧

* متوسط الإنفاق اليومى للفندق (هـ) :

= ١٠ × (٢٣ × ١٠) ÷ ١٠ = ٢٣٠

∴ متوسط الإنفاق اليومى :

= ١٢٤٥ + ٣٥١٦,٥ + ١١١ + ٢٦٧ + ٢٣٠ = ٥٣٦٩,٥ ج

مثـــال : تشـير إحصائيـات الفنـادق فـى إحـدى المـدن إلـى أن عـدد الليـالى السياحية وأسعار الغرف بها كما يلى :

الفنـــادق	مجموع الليالى السياحية	أسعار الغرف
س	٧٠	٥ غرف بسعر ٢٠جنيه ٧٥ غرفة بسعر ١٥جنيه ٢٠ غرفة بسعر ٤٠جنيه
ص	٥٥	١٥ غرفة بسعر ٣٥جنيه ٨٥ غرفة بسعر ٤٥جنيه ٢٥غرفة بسعر ١٠٠جنيه ٢٥ غرفة بسعر ١٥جنيه
ع	٦٥	٤٥ غرفة بسعر ٢٥جنيه ٥٥ غرفة بسعر ٣٥جنيه ٢٠ غرفة بسعر ٤٥جنيه
و	٢٥	١٥ غرفة بسعر ٤٥جنيه ٢٥ غرفة بسعر ٦٥جنيه ٣٠ غرفة بسعر ٧٥جنيه

المطلوب :

أ - حساب متوسط الإنفاق الفندقى اليومى للسائح .

ب - إذا علمت أن متوسط الإنفاق الفندقى اليومى يمثل ٣٥٪ من الإنفاق السياحى فما هو الإنفاق السياحى ؟ .

الحـــــل

* متوسط الانفاق الفندقى للفندق (س)

= ٧٠ × [(٢٠×٥)+(١٥×٧٥)+(٤×٢٠)] / ١٠٠ = ١٤١٧,٥ ج

* متوسط الانفاق الفندقى للفندق (ص)

= ٥٥ × [(٣٥×١٥)+(٤٥×٨٥)+(١٠٠×٢٥)+(١٥×٢٥)] / ١٥٠ =٢٦٤٩ج

* متوسط الانفاق الفندقى للفندق (ع)

= ٦٥ × [(٢٥×٤٥)+(٣٥×٥٥)+(٤٥×٢٠)] / ١٢٠ =٢١٣٩,٥ ج

* متوسط الانفاق الفندقى للفندق (و)

= ٢٥ × [(٤٥×١٥)+(٦٥×٢٥)+(٧٥×٣٠)] / ٧٠ = ١٦٢٥ج

∴ متوسط الإنفاق الفندقى :

= ١٤١٧,٥ + ٢٦٤٩ + ٢١٣٩,٥ + ١٦٢٥ = ٧٨٣١ج

أ- ∴ متوسط الإنفاق اليومى : ٧٨٣١ / ٢١٥ = ٣٦,٤ج

ب- ∴ متوسط الإنفاق السياحى : ٣٦,٤ × ١٠٠ / ٣٥ = ١٠٤ م

ب-عن طريق فئات الأسعار ومجموع الفنادق :

ب- حساب متوسط الإنفاق اليومى عن طريق فئات الأسعار ومجموع الفنادق

فيما يلى بيان بأسعار الفنادق بإحدى المدن السياحية والمطلوب معرفة متوسط الإنفاق اليومى للسائح ، إذا علمت أن نسبة الإنفاق الفندقى إلى الإنفاق اليومى للسائح تبلغ ٥٥٪ .

فئات أسعار الفنادق	المراكز	عدد الفنادق					
		٥ نجوم	حاصل ضرب	٤ نجوم	حاصل ضرب	٣ نجوم	حاصل ضرب
٢٥-	٣٥	٢٧	٩٤٥	٣٥	١٢٢٥	٣٠	١٠٥٠
٤٥-	٥٠	١٨	٩٠٠	٤٠	٢٠٠٠	٥٠	٢٥٠٠
٥٥-	٦٠	٢٥	١٥٠٠	٢٧	١٦٢٠	٢٥	١٥٠٠
٦٥-	٦٧,٥	١٥	١٠١٢,٥	١٨	١٢١٥	١٥	١٠١٢,٥
٧٠-	٧٢,٥	٢٢	١٥٩٥	٤٧	٣٤٠٧,٥	٣٥	٢٥٣٧,٥
٧٥-	٨٠	٣٣	٢٦٤٠	٢٣	١٨٤٠	٢٠	١٦٠٠
٨٥-	٩٠	٣٦	٣٢٤٠	٢٨	٢٥٢٠	١٧	١٥٣٠
٩٥-١٠٥	١٠٠	٣٤	٣٤٠٠	٢٢	٢٢٠٠	١٣	١٣٠٠

متوسط مدة الإقامة = مجـ (حاصل الضرب بدون الأخير) / مجـ (عدد أنواع الفنادق)

١- الفنادق الـ ٥ نجوم:

متوسط الإنفاق الفندقى = ١١٨٣٢,٥ / ٢١٠ = ٥٦,٣ ج

٢- الفنادق الـ ٤ نجوم = ١٣٨٢٧,٥ / ٢٤٠ = ٥٧,٦ ج

٣- **الفنادق الـ ٣ نجوم** = $\frac{١١٧٣٠}{٢٠٥}$ = ٥٧,٢ ج

∴ **المتوسط العام للإنفاق الفندقى**

= $\frac{٥٧,٢ + ٥٧,٦ + ٥٦,٣}{٣}$ = $\frac{١٧١,١}{٣}$ = ٥٧,٠٣ ج

متوسط الإنفاق الفندقى إلى اليومى = ٥٥٪

٥٥ ——— ١٠٠

٥٧,٠٣ ——— ؟

∴ **متوسط الإنفاق اليومى للسائح = ١٠٣,٦ ج**

طريقة أخرى

فئات أسعار الفنادق	المراكز	مجموع الفنادق	حاصل الضرب
٢٥	٣٥	٩٢	٣٢٢٠
٤٥	٥٠	١٠٨	٥٤٠٠
٥٥	٦٠	٧٧	٤٦٢٠
٦٥	٦٧,٥	٤٨	٣٢٤٠
٧٠	٧٢,٥	١٠٤	٧٥٤٠
٧٥	٨٠	٧٦	٦٠٨٠
٨٥	٩٠	٨١	٧٢٩٠
٩٥	١٠٠	٦٩	٦٩٠٠
المجموع		٦٥٥	٣٧٣٩٠

متوسط الأنفاق الفندقى = $\frac{٣٧٣٩٠}{٦٥٥}$ = ٥٧,٠٨٣ ج

متوسط الإنفاق السياحى = ٥٧,٠٨٣ × $\frac{١٠٠}{٥٥}$ = ١٠٣,٧٨٧ ج

ثالثاً : حساب متوسط تكلفة انتقال السائح (تكلفة الوصول)

مثال : إذا كان توزيع السائحين حسب طرق الوصول كما يلى :

* متوسط رسوم النقل الجوى ١٢٠ جنيه .

عدد السائحين القادمين جواً ١١٥٠٠ سائح .

* متوسط رسوم النقل البحرى ٨٥ جنيه .

عدد السائحين القادمين بحراً ٢٥٠٠٠ سائح .

* متوسط رسوم النقل البرى ٧٥ جنيه

عدد السائحين القادمين براً ١٠٥٠٠٠ سائح .

المطلوب : حساب متوسط الإنفاق اليومى للسائح إذا علمت أن نسبة الإنفاق على النقل تمثل ٤٥٪ من جمل الإنفاق اليومى للسائح .

الحـــل

$$\text{**متوسط تكلفة انتقال السائح** } = \frac{\text{متوسط رسوم النقل × العدد}}{\text{مجـ السائحين}}$$

متوسط تكلفة انتقال السائح جواً وبحراً وبراً

$$= \frac{(١٠٥٠٠٠ \times ٧٥) + (٢٥٠٠٠ \times ٨٥) + (١١٥٠٠ \times ١٢٠)}{٢٥٠٠٠ + ١٠٥٠٠٠ + ١١٥٠٠}$$

$$\text{(متوسط الإنفاق على النقل)} = \frac{٧٨٧٥٠٠٠ + ٢١٢٥٠٠٠ + ١٣٨٠٠٠٠}{٢٤٥٠٠٠}$$

متوسط الإنفاق على طرق الوصول = ٩١,٣ ج

ويمكن يقول أن : المطلوب حساب متوسط الإنفاق اليومى إذا علمت أن متوسط مدة الإقامة ١٠ أيام ⇐ نأتى بمتوسط تكلفة النقل ونقسمها على ١٠ لينتج لنا متوسط الإنفاق اليومى .

الإنفاق على النقل		**الإنفاق اليومى**
٤٥	:	١٠٠
٩١,٣	:	؟

متوسط الإنفاق اليومى = متوسط تكلفة النقل / متوسط مدة الإقامة

∴ **متوسط الإنفاق اليومى للسائح =** $\frac{١٠٠ \times ٩١,٣}{٤٥}$ = ٢٠٢,٩ ج

مســـــائـــــل :

١-أحسب الطلب على حجرات إحد الفنادق فى أحدى السنوات اذا علمت أن عدد السائحين فى السنة = ٢,٤ مليون ، ونسبة من يقيمون منهم بالفنادق ٨٦٪، وأن نسبة إشغال حجرات الفندق ٧٥٪ ، ومتوسط مدة الإقامة ٥ ليالى ، ومعدل كثافة الحجرة ٢,٥ .

٢-أحسب عدد الحجرات المطلوبة سنوياً إذا علمت أن :

* إجمالى عدد السائحين ١٥٠٠٠٠٠ سائح .
* أجمالى عدد الغرف بالفندق ١٥٠٠٠ غرفة .
* عدد الغرف المشغولة فى العام فى المتوسط ٥٥٠٠ حجرة .
* عدد الأسرة المشغولة ٩٥٠٠ سرير .
* متوسط مدة الإقامة ٤ ليالى .
* نسبة المقيمين بالفنادق تقدر بنحو ٦٥٪ من إجمالى عدد السائحين .

٣-أحسب عدد السائحين المتوقع سنة ٢٠٠٠ إذا علمت أن :

* عدد الحجرات المطلوبة = ٥٥٠٠٠ حجرة .
* متوسط مدة إقامة السائح ٤ ليالى .

* أجمالى الليالى السياحية = ٥٠٠٠٠ ليلة .
* نسبة من يقيمون فى الفنادق إلى إجمالى السائحين ٧٥٪ .
* كثافة الحجرة فى المتوسط ٢,٤ .
* عدد الحجرات المتاحة بالفنادق ٣٠٠٠٠ حجرة .

مسائل محلولة

المسألة الأولى :

ت = عدد السائحين فى السنة ١,٤ مليون   T =

ب = نسبة من يقيمون بالفنادق ٥٦٪   P =

و = نسبة اشغال حجرات الفندق ٧٠٪   O =

ل = متوسط مدة الإقامة ٨   L =

د = معدل كثافة الحجرة ٢,٣   D =

ر = المطلوب : الطلب على حجرات الفندق = R

الحــــل

ر = (ت × ل × ب) / (٣٦٥ × و × د) $R = \frac{T \times L \times P}{366 \times O \times D}$

ر = (٠,٥٦×٨×١٤٠٠٠٠٠) / (٢,٣×٠,٧×٣٦٥) = ٦٢٧٢٠٠٠ / ٥٨٧,٦٥ = ١٠٦٧٣,٠١٩

∴عدد الحجرات المطلوبة سنوياً لهذا الفندق = ١٠٦٧٣,٠١٩ حجرة

المسألة الثانية :

T × L = total tourist nights

١- ت × ل = إجمالى عدد الليالى السياحية

= ٥٠٠٠٠٠ × ٥ = ٢٥٠٠٠٠٠

٢- ب = ٦٠٪

٣- O= rooms accupied ÷ rooms available

و =عدد الغرف المشغولة ÷ عدد الغرف المتاحة = ٣٥٠٠ ÷ ٥٠٠٠=٠,٧

٤- د = $\frac{\text{عدد الأسرة المشغولة}}{\text{عدد الغرف المشغولة}}$ D = $\frac{\text{No of beds occapied}}{\text{No of rooms occupied}}$

= $\frac{٧٥٠٠}{٣٥٠٠}$ = ٢,١٤

∴ ر = $\frac{\text{ت × ل × ب}}{\text{٣٦٥ × و × د}}$ $\Re = \frac{T \times L \times P}{365 \times O \times D}$

∴ عدد الحجرات المطلوبة سنوياً = $\frac{٠,٦ \times ٢٥٠٠٠٠٠}{٢,١٤ \times ٠,٧ \times ٣٦٥}$ = $\frac{١٥٠٠٠٠٠}{٥٤٦,٧٧}$

= ٢٧٤٣,٤ حجرة

المسألة الثالثة :

∴ ر = $\frac{\text{ت × ل × ب}}{\text{٣٦٥ × و × د}}$ $\Re = \frac{T \times L \times P}{D \times O \times 365}$

١- ر = ٢٥٠٠ حجرة. ٣- ب = ٥٥٪

٢- ل = ٤ ليالى . ٤- د = ٢,٤

٥- و = **O = rooms occupied ÷ rooms available.**

No. of hotel nights ÷ hotel density

∴ عدد الغرف المشغولة = عدد الليالى (الفندقية) ÷ كثافة الحجرة .

= ٥٠٠٠٠ × ٥٥٪ ÷ ٢,٤ = ٢٠٨٣٣,٣ غرفة .

و = عدد الغرف المشغولة ÷ عدد الغرف المتاحة = $\frac{٢٠٨٣٣,٣}{٣٠٠٠٠}$ = ٠,٦٩

∴ ٢٥٠٠٠ = $\frac{\text{ت × ٤ × ٠,٥٥}}{\text{٣٦٥ × ٠,٦٩ × ٢,٤}}$ ⇐ ت = = ٦٨٦٨٦٣٦

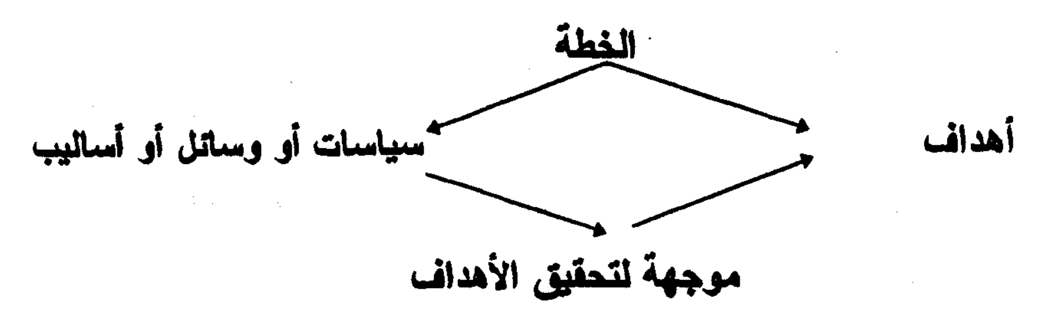
∴ عدد السائحين المتوقع لسنة ٢٠٠٠ = ٦٨٦٨٦٣٦ سائح تقريباً .

الفصل الثالث

التخطيط السياحي

المقصود بالتخطيط السياحي :

عموماً : هو أسلوب علمي يمكن بواسطته حصر الإمكانيات المختلفة من عناصر الإنتاج (الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم) وتخصيصها لتحقيق أهداف معينة بأفضل نسب ممكنة خلال فترة زمنية معينة .



لاستغلال الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة

أما الأساليب الواجب إتباعها فيدخل فيها التنبؤ والاختيار بين البدائل وغيره في مجال السياحة The national plan guides both Governments & Private Enterprises in meeting.

وبالتطبيق على مجال السياحة : Future growth by serving as a frame work for feasibility studies and the development of plans for tourism areas

أسلوب علمي يمكن بواستطه التعرف على المقومات السياحية كإمكانيات مختلفة من عناصر الإنتاج السياحية (الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم)، وتخصيصها لتحقيق الأهداف السياحية بأفضل نسب ممكنة خلال فترة زمنية معينة مع الأخذ في الاعتبار مشاكل الدول النامية .

أولاً : الأهداف السياحية : سياسية – اقتصادية – اجتماعية :

• الأهداف السياسيه :

تحسين العلاقات والإتصال بين الدول :

المقصود بها مساهمة قطاع السياحه فى تحقيق الإستقرار الداخلى والخارجى.

- **الداخلى :** عندما تقوم السياحه بأنشاء مشروعات سياحيه فى المناطق السهله الإحتلال المعرضه للغزو دائماً لخلوها من الأمن والحماية ، مثل سيناء . هذا يحقق الحماية والإستقرار للمنطقة لأنها تكون أصبحت غنية بالسكان ، والأمن ، ووسائل المواصلات التى تصلها بالعمران .إذن تستقر مثل هذه المناطق .
- **الخارجى :** عندما يكون هناك توتو أو سوء علاقات بين الدول سياسياً ، ويأتى شعب دوله منهم إلى مصر مثلاً ، فيجدون من المعادله الطيبه والضيافة الحسنه ما يجذب إنتباههم ، فيتعلمون أن الخلاف هو فقط بين الحكام ، فيحدث تعاطف داخلى بين الشعوب ، يضغط على الحكومة للوصول إلى الإستقرار فبهذا تحقق السياحه الاستقرار الخارجى .

الأهداف الإقتصاديه

١- تحقيق أكبر قدر من الايرادات :

هذا يتحقق عن طريق جذب أكبر عدد من السائحين ، وتحقيق أكبر قدر من الليالى السياحية ، مما يساعد على إستمرار المشروع وربحيته كما يساعد ذلك على توفير أكبر قدر ممكن من العملات الصعبه التى تخدم الاقتصاد القومى .

٢- زيادة الدخل القومي

أن الخطة العامه للدولة هى عباره عن **خطط كل المشروعات** ، فزيادة الدخل السياحى يؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، وهذه الزياده فى الدخل السياحى تتحقق كما أشرنا فى النقطة السابقة بزيادة نسبة الإشغال فى الفنادق

٣- تحسين مركز ميزان المدفوعات :

كل مشروع له ميزان مدفوعات ، يعتبر جزء من **ميزان المدفوعات الكلى** فإذا كانت السياحه مثلاً تساهم بـ٥٪ فى ميزان المدفوعات الكلى ، يوضع تخطيط سياحى يهدف إلى زيادة هذه النسبه عن طريق توافر أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية كإيرادات بعد خصم التكاليف التى تتحملها الفنادق بالعملات الأجنبية أيضاً ، لأنها تقوم بشراء كل مستلزمات السائحين من الخارج وحسب طلباتهم وظروف معيشتهم .

*** الأهداف الإجتماعية :**

١- تشغيل أكبر قدر ممكن من العماله

هو **إقتصادى وإجتماعى** فى نفس الوقت ، لأن البطاله يترتب عليها مساوئ كثيرة مثل الجرائم والانحرافات ذات الأسباب المادية والتأثير الإجتماعى ، فالقضاء على البطالة هدف إجتماعى من هذه الجهة.

ومن جهة أخرى هو هدف إقتصادى لأن القضاء على البطاله يحقق أهداف التنمية الإقتصادية، **فقطاع السياحه هو القطاع الإنتاجى الثالث بعد الصناعه والزراعة** ، فمن مصلحة الإقتصاد القومى أن يمتص مجال السياحة العمالة العاطلة ، لأنه مجال يعتمد على خدمات الأفراد وليس الالات وبذلك تتحقق التنمية الإقتصادية .

٢- زيادة مساهمية قطاع السياحة فى إرتفاع مستوى المعيشة لتحقيق الإستقرار الإجتماعى :

الدخل الفردى جزء من الدخل القومى ، فعندها يمتص مجال السياحه العمالة ، يزيد الدخل الفردى وبالتالى الدخل القومى فيرتفع مستوى المعيشة ، ويتحقق الإستقرار الإجتماعى وهو الهدف الأساسى .

٣- زيادة مساهمة قطاع السياحه فى تحقيق التقدم

بين الحضارات بعضها للبعض عن طريق الإحتكاك بالأجانب فيتحقق التقدم ، وذلك عن طريق زيادة الوعى السياحى للأفراد فيحسنوا معاملة السائح الأجنبى ليرتفع الدخل القومى .

٤- إعادة توزيع السكان :

إنشاء الفنادق الجديدة فى المناطق الجديدة الخاليه من السكان ، تجذب العمران ويتجمع السكان حولها ، فيخف الضغط عن المناطق المزدحمة فتساعد السياحة فى إعادة رسم الخريطة الجغرافية للدولة ، وإعادة التوطن الحضارى لتقل المشاكل الإجتماعية المتعلقة بالضوضاء والجرائم وغيرها .

ثانياً : المقومات السياحية :

المقومات هى أول خطوه يحددها المخطط بعد وضع الأهداف لأنها هى كل ما يستطيع أن يستخدمه من إمكانيات وتشمل :

١- الأماكن التاريخية والسياحية والأثرية

* **قديمة** الآثار ، المتاحف الأثرية ، المساجد ، الكنائس ، القلاع ، الفنارات، الأبراج .

* **الحديثة** الملاهى ، الفنادق ، المطاعم ، ناطحات السحاب ، المحلات المشهورة الحدائق العامه والدولية .

٢- المناظر الطبيعية :

هى المناظر البيئية ، مثل الروابى ، الشلالات ، التزحلق على الجليد ، الجزر والجبال .

٣- المناخ :

المناخ المعتدل على مدار السنة عنصر جذب كبير للسائحين .

٤- الموقع الجغرافى ، التضاريس ، الشواطئ ، والبنية الأساسية :

الموقع الجغرافى للبلد ككل أو للمشروع السياحى ، فالبلد إن كانت قريبة من بلاد جذابة ، يمر عليها السائحون ويتعرفوا عليها ، ولابد من توافر مشروعات البنية الأساسية لكن ليس بصورة منفرة كأن يكون المشروع بجانب قطارات أو طائرات أو معسكرات جيش للإزعاج . يجب أيضاً فحص التربة التى يُقام عليها المشروع هل هى جيرية ممكن تنهار أو كثبان رملية أو غيرها .

وتعتبر الشواطئ والقناطر والأنهار أيضاً من المقومات السياحية .

٥- العادات والتقاليد ، والمستوى الحضارى والإقتصادى للبلاد :

إذا كانت العادات إيجابية نحاول تنميتها وإذا كانت سلبية نتلخص منها، فمثلاً السائح الشرقى غالباً ما يفضل جو شرقى دينى ، يجده فى مصر .

٦- الإستقرار السياسى والإقتصادى :

الإستقرار السياسى الداخلى والخارجى يعتبر من مقومات السياحه والإستقرار الإقتصادى يتمثل فى ثبات الأسعار ، سعر الصرف ، التضخم ، وهو ما يساعد السائح على القدوم إلى مصر مثلا .

٧- تعدد الخدمات السياحية والفندقية

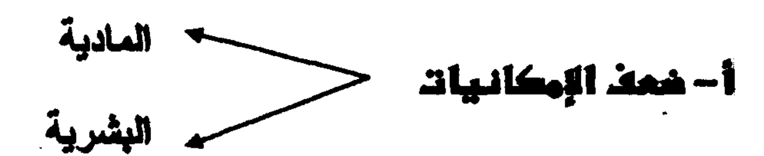
كلما تعددت الخدمات السياحية والفندقية كوسائل الترفيه والمتعة ، وحسن الخدمة ، والبنية الأساسية ، كلما كان ذلك من مقومات السياحة .

٨- تعدد أنواع السياحه :

هناك سياحة الحوافز (كالمكافأة) ، السياحة العلاجية ، التعليمية سياحة رجال الأعمال .

ثالثاً : مشاكل الدول النامية

تتلخص في:الفقر-الجهل - المرض-الإستعمار (الذى ولد كره الأجانب)



١- البنية الأساسية :

تتمثل فى الطرق ، الكبارى ، المواصلات ، المرافق فهى تتفاوت من دولة إلى دولة ، ومن منطقه إلى أخرى داخل نفس البلد ، ضعف مشروعات البنية الأساسية يؤثر سلبياً على السياحة .

٢- إنخفاض مستوى دخل الفرد

مما يؤثر على **السياحه الداخلية فالجزء** المخصص من الدخل للإنفاق على إشباع الحاجات الأساسية كبير ومن ثم يقل ما ينفق من الدخل على السياحة الداخلية ، أو الترفيه بصفة عامة .

٣- ضعف التمويل السياحى

ذلك نتيجة لانخفاض الدخل القومى مما يؤدى إلى إنخفاض القدرة الشرائية لمستلزمات واحتياجات السياحة . فالتمويل جزء منه من البيئة

الداخلية (المحلية) ، وجزء ممكن إقتراضة من الخارج ، فامكانيات الحصول على قرض أو إعانات خارجية لقطاع السياحة يساعد على التمويل ، سواء من الجهاز المصرفى أو غيره، كلما توافرت الإمكانيات كلما تقدمت السياحه.

٤- قصور التشريعات السياحية (الاجراءات والقوانين)للجمارك والمجالات السياحية البشرية :

١- **ضعف مستوى الخدمات السياحية** [الفنادق - الأماكن السياحية (من حيث الأمن ، عدم اهتمام الحكومة ، شرطة السياحة) - الارشاد] .

٢- **سوء الاداره الحكومية للمنشأت السياحية** ، بالاضافة إلى معوقات الجمارك وفشل المشروعات السياحية الحكومية .

ب- ضعف الوعى السياحى :

١- هناك ضعف فى الوعى السياحى لدى الحكومة ولدى الشعب مما ينتج عنه عدم الغهتمام بسمعة البلد ، وسوء معاملة الأجانب وهى مشكلة خطيرة فى الدول النامية .

٢- عدم الاهتمام **بالدعاية السياحية** ، فمشروع جيد ليس له دعاية قد لا يكون له عملاء ، ومشروع ضعيف له دعاية ، أذن سيكون له عملاء لكن فى الدولة النامية يقل الاهتمام بالدعاية وذلك مرتبط بضعف التمويل السياحى للدعاية .

ج- البطالـــة

البطالة فى الدول النامية يمكن أن تكون من المشاكل التى تواجه قطاع السياحة نظراً لما يترتب عليها وما يرتبط بها من مشاكل إجتماعية وأخلاقية سيئة تؤثر تأثيراً سلبياً على درجة الأمن والإستقرار الاجتماعى فى المناطق السياحية ، وعلى مستوى الدولة ، ويعنى ما سبق أيضاً أن ارتفاع معدل

البطالة يعبر عن عدم ملاءمة الأيدى العاملة لاحتياجات المنشآت السياحية ، الأمر الذى لا يمكن معه استيعاب هذه الأيدى العاملة فى قطاع السياحة .

د- ضعف المستوى الحضارى :

١- ضعف التعليم والجهل باللغات ، يؤدى إلى إنخفاض الوعى السياحى وسلوك الأفراد مع الأجانب ، كما يؤدى إلى ضعف القدرة الإبتكارية بسبب ضعف الخبرة والتدريب .

٢- ضعف مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى ، فالتقدم العلمى والتكنولوجى يوفر الوقت والمجهود مثل الـ Telex ، أو أى خدمة تقدم فيها تسهيلات للسائح هذا يجذب السائح ، الدول النامية ، ضعيفة فى هذه الناحية .

٣- عدم وجود تخطيط علمى ، مثل تخطيط الإقامة ، فقد تجد الأربع والخمس نجوم فقط ، هذا برمج لعدم وجود تخطيط علمى .

مشاكل التخطيط السياحى فى مصر

تقابل المخطط أو واضع الخطه فتقابله مشاكل فى :-

١- تحديد الأهداف ٢- المقومات ٣- التفاعل مع الاتجاهات العالمية

مشاكل المخطط فى تحديد الأهداف :

١- قصور المعلومات وعدم دقتها :-

عندما تكون المعلومات دقيقة فإنها تعطى مؤشراً عن الإمكانيات ، بذلك يمكن تحديد الهدف الذى يتلاءم مع الامكانيات لكى لا يكون هناك قصور فى التنفيذ كما أن دقة المعلومات تساعد على وضع أكثر من بديل لتحقيق كل هدف أى المفاضلة بين البدائل .ومعظم أساليب التخطيط الحديثة تعتمد على

دراسة جدوى لفترة حياة المشروع وحساب معدل العائد على التكلفة ، لا بد من توافر المعلومات والبيانات لها .

توافر البيانات ودقتها يساعد على تحديد أهداف واقعية ، أما إذا كانت قاصرة فسوف تتحدد أهداف وهمية لن تتحقق .

* وبالنسبة لمصر بعض المعلومات تكون متضاربة بين الجهات المختلفة ، وذلك معناه أن البيانات غير صحيحة .

٢- عدم وجود إتصال سليم وفعال بين المستويات الإدراية :

لابد من إعطاء حق المشاركة للمستويات الدنيا ، فى وضع الخطة ، أى أن هناك لا مركزية فى وضع التخطيط ، لابد أن يوجد إتصال سليم وفعال بين كل المستويات وتشارك كل المستويات فى وضع الخطة للتعرف على الحقائق التى تمكن من تحديد أهداف واقعية .

* فى مصر كانت توجد مركزية فى التخطيط من السلطة العليا دون مشاركة الجهات الدنيا ، أو حتى المشروعات التى يخصها التخطيط فى ظل التطبيق الاشتراكى قبل التحرير الاقتصادى . .

* ولم يكن يوجد اتصال بين وزارة السياحة والوزرات الأخرى .

٣- قلة الوعى السياحى

ممكن أن يعوق قلة الوعى السياحى الهدف ، **مثـــال** : الهدف زيادة نصيب مصر من السياحة العالمية ، هناك مناطق جذب سياحى معينة لكن قلة الوعى السياحى يعوق ذلك ، المواطنين ليس لديهم الوعى الكافى لأن المخطط يريد وضع أهداف لكن يعجز عن وضعها فى الخطة لانخفاض الوعى . من ناحية أخرى المخطط نفسه لابد ان يكون لديه وعى سياحى ومعلومات عن إيرادات المشروعات والليالى السياحية والأعداد السياحية لأن ذلك سيحسن

التخطيط، أما المخطط ، الذى ليس لديه وعى فسيعتبر السياحة مجرد إستغلال للسائح لتحقيق الايرادات على الأجل القصير ثم يفشل المشروع وبالنسبة للأجهزة الأخرى مثل القطاع العام السياحى إذا كان به انخفاض فى الوعى السياحى فإنه يسئ معاملة السائح ولا يهتم بالتقدم أو التكنولوجيا الحديثة .

* فى مصر لا يوجد وعى سياحى لدى الشعب أما المخطط فهو ينظر للسياحه كمشروعات صناعية لها مكسب فقط ، ويغفل العوامل الأخرى مثل عمران المناطق أو سمعة البلاد.

٤- الخبرة ومدى فعاليتها فى عملية التخطيط:-

المقصود بها كفاءة العنصر البشرى الذى يقوم بالتخطيط ومدى إلمامه بالنواحى التخطيطية والسياحية ، ودرجة علمه ودراسته التى يقوم بها ليخطيط تخطيط سليم * فى مصر لا يوجد برامج تدريبية أو معاهد سياحية ، ولا يوجد فهم لأسس الادارة السياحية الحديثة .

٥- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم:

أى عدم وجود هويّة [هوية الشخص هى التعريف بشخصيته ، وتعتبر عن مَن هو هذا الشخص] للسياحة ، أو إستراتيجية أو فلسفة واضحة ، هل فلسفة المشروع جذب أكبر عدد ممكن من السياح وتحقيق أكبر أرباح ، أم تنشيط السياحة لصالح سمعة البلد ورخائها السياحى .

فوجود إستراتيجية واضحة مثل تحسين صورة مصر عند العالم الخارجى يساعد على وضع الأهداف . لابد من معرفة إستراتيجية الدوله نفسها إشتراكية أم رأسمالية ، ليضع أهداف تتحقق بناء على ذلك .

---

* فى مصر لا يوجد إستراتيجية واضحة وثابتة للتخطيط حتى يمكن لكل المشروعات أن تسير على هديها .

٦- قصور الطرق الفنية المستخدمة فى التخطيط:

هناك دول تستخدم مصفوفات معقدة جداً فى وضع الخطط ، فمدى دقة وتقدم الطرق يساعد على وضع التخطيط ، لكن إذا كانت الطرق تقريبية أو غير تقريبية يفشل التخطيط .

* فى مصر لا يوجد طرق فنية ولا تطبق الطرق الإحصائية .

المشاكل التى تقابل المخطط فى المقومات :

١- سوء وعدم إكتمال مشروعات البنية الأساسية فى مناطق الجذب السياحى .

تعتبر هذه المشروعات ركيزة اساسية ، لأن المشروع الواحد يخدم جميع المشروعات الصناعية ، السياحية وغيرها ، وكلما أفساد عدد أكبر من المشروعات كلما قلت تكلفتها ، بالاضافة إلى أنها عنصر من عناصر الجذب أو التوطن لمشروعات السياحة . إذا كانت مشروعات البنية الاساسية مختلفة اذن سيصعب إقامة المشروعات السياحية التى تقوم عليها ، فالبنية الأساسية ركيزة التنمية بصفة عامة **فى مصر** : هناك مشاكل البنية الأساسية فى المناطق السياحية كالطرق غير الممهده ، المواصلات ، الاتصال اللاسلكى والتلكس ...... إلخ .

٢- العنصر البشرى :

أ- [ضعف مهارة العنصر البشرى فى مجال السياحة]:-

وهو العنصر البشرى الذى يعمل فى قطاع السياحة نفسه ، وذلك لضعف التدريب الأمر الذى يؤدى إلى نفور السائحين ، فاذا كان العنصر البشرى غير ماهر لا نستطيع الاعتماد عليه **فى مصر** ، يوجد ضعف فى البرامج التدريبية المحلية بالمقارنة بالبرامج الاجنبية .

ب- [تخلف نظم الاداره فى المنشآت]

تعتبر الاداره الأجنبية من مقومات نجاح أى خطة سياحه وايضاً إذا كانت وزارة السياحة والاجهزه المعاونه اكتسبت خبرة من الاداره الأجنبية ، فإنها ستمسك بزمام صناعة السياحة وينجح التخطيط .

فى مصر : كانت الإداره المصرية سيئة ، لذلك سلمت بعض الفنادق للادارة الاجنبية .

٣- عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والتشريعى :

الاستقرار بصفة عامه يمكن تتمتع به دولة معينة ودولة أخرى لا تتمتع به ، فاذا لم يكن هناك استقرار لاتوجد سياحة . إذ أن عدم الاستقرار السياسى يمكن أن يؤثر على التشريعات لأن أى قرار سياسى يمكن أن يصدر به تشريع يؤثر على السياحة كالتحويلات أو الضرائب أو غيرها .

كلما كان المستوى الاقتصادى مرتفع يعنى ذلك أن تمويل مشروعات البنية الساسية وتمويل المشروعات السياحية متاح ويساعد هذا على نجاح التخطيط .

فى مصر : الاستقرار السياسى أفضل مما سبق الآن لوجود التوازن مع الدول الخاجية أما الاقتصادى والتشريعى فلا يزال غير مستقر .

٤- قصور وسائل الترفية والمتعة :

عدم استغلال الملاهى والمتاحف الإستغلال الكافى ، إذ أن وجود الآثار والأماكن السياحية يؤدى إلى جذب المشروعات السياحية والفنادق والمطاعم لكل منطقة ، وتستفيد كل المشروعات بعضها من بعض .

لايعنى هذا الإسراف فى المشروعات لكى لايوجد فائض عرض ، وخاصة أن الترفية عامل مشترك فى كل أنواع السياحة وفى مصر يلاحظ وجود سوء توزيع للأماكن الترفيهية وخاصة فى الأقصر .

٥- قلة الآثار والأماكن الأثرية والموارد الطبيعية والتاريخية :

تعتبر من مقومات التخطيط السياحى ، إذ أن الأثار وسيلة جذب للسائحين يجب أن تعنى بها هيئة الآثار ذلك بالإضافة إلى المساجد والكنائس والأماكن السياحية. فعدم كفاية الموارد الطبيعية أو التاريخية يعتبر نقصاً فى المقومات السياحية ، مما يؤدى إلى العجز عن التخطيط لتحقيق الأهداف . هذه الموارد لايدخل فيها وسائل الترفية والمتعة .

فى مصر : يوجد بكثرة العديد من المقومات السياحية .

٦- ضعف تمويل المشروعات السياحية :

اذا لم يكن لدى الدولة إمكانيات مادية كافية لإنشاء المشروعات السياحية الجديدة أو الاستثمار السياحى ، اذن لن توجد إمكانية تخطيط أو تحقيق أهداف . فى مصر : القطاع السياحى مصاب بعقدة الإستيراد من الخارج لكل شئ يحتاجونه وقد يرجع ذلك لضعف التمويل المحلى .

٧- قلة الوعى السياحى :

هو مستوى معاملة الشعب للسائحين ، وهو ما يتطلب تمييز المخطط بين المناطق التى بها وعى سياحى مرتفع والمناطق التى بها وعى سياحى منخفض .

فى مصر: نسبة الأمية مرتفعة والجهل الثقافى يؤدى إلى قلة الوعى السياحى.

٨- ضعف المستوى الحضارى والثقافى :

فشعب ليس لديه لغة أجنبية لايقدر على التعامل مع السائحين ، والشعب الذى لايوجد لديه مستوى حضارى ، بنية أساسية ، شعب غير متحضر ، لديه عادات وتقاليد سلبية تناقض عادات السائحين ، مثل عدم النظافة ، وسوء عرض الآثار كأن تكون الآثار موجودة فى منطقة غير نظيفة متخلفة . لكن ارتفاع المستوى الحضارى يعتبر مقوم من مقومات السياحة .

فى مصر : تعتبر مصر أكثر الدول المتقدمة حضاريا فى الدول النامية ، لكن بالنسبة لبقية الدول المتقدمة فإنهم أكثر تحضرا .

٩- المستوى التكنولوجى :

المشكلة ضعف مستوى التكنولوجيا ، المقصود بها عدم استخدام منجزات العلم الحديث كالسلم بالكهرباء بالمطارات مثلاً ، إجراءات الأمن الحديثة ، فالمستوى التكنولوجى المرتفع يعتبر من مقومات التخطيط . فبعض العلماء يعتبر التكنولوجيا عنصر من عناصر الإنتاج .

فى مصر : يُطبق مستوى تكنولوجى مرتفع إلى حد ما كالصوت والضوء فى الأقصر والقاهرة .

فى مصر المستوى التكنولوجى المطبق يعتبر متقدماً بالنسبة لدول الشرق الأوسط .

مشاكل التفاعل مع الاتجاهات العالمية :- (سوق السياحة الدولى)

(العوامل الخارجية التى تُفرض على المخطط المصرى أو الخارجة عن إرادته).

١- حالة الإقتصاد العالمى :-

انخفاض معدل النمو الاقتصادى العالمى ينتج عنه انخفاض الدخل العالمى للفرد ، إذن الإنفاق على السياحة سينخفض ، وفى هذه الحالة لانتوقع زيادة فى الأعداد أو الليالى السياحية أو التحويلات .

والعكس صحيح ، إذا كان الإقتصاد العالمى فى حالة رواج فإن ذلك يعتبر ميزة هامة لنجاح عملية لكن مع التخطيط لأن فى ظل حالة الرواج يمكن أن ترتفع الأسعار ، فينخفض الدخل الأساسى (الحقيقى) للفرد فينخفض الإنفاق على السياحة ، وهذه هى حالة التضخم .

٢- المنافسة وتغيرات الأسعار :

المنافسة العالمية ، أى أن نصيب الدول الأخرى من السوق أكبر من الدولة المعنية عديدة ، أى أن الدول الأخرى لديها إمكانيات ومقومات أفضل مما هى متاحة لديها بسبب المناخ ، الآثار والتضاريس وغيرها ، إذ أن هناك منافسة بسبب وجود مقومات طبيعية .

ويلاحظ أن تنظيم الرحلات من الدول الأخرى إلى إسرائيل لاتعتبر منافسة لمصر لكن حسن تدبير من هذه الدولة ، حيث أن المنافسة تكون نتيجة لوجود مقومات طبيعية فى الدول الأخرى .

كما أن الأسعار عنصر من عناصر الجذب ، فإن التفاوت فى الأسعار ينتج عنه حركة السياحة العالمية ، حيث يتجه السائحون إلى الدول ذات الأسعار المنخفضة .

٣- عدم الإستقرار السياسى الخارجى :

عدم إستقرار السياسة الدولية ، والحرب والاستقطاب والتبعية ينتقل السائحون بسببها من دولة إلى دولة أخرى دون تحكم من الدول المضيفة .

٤- التمويل الخارجى :

هناك مؤسسات تمويل دولية مثل صندوق النقد ، البنك الدولى بنوك أجنبية ، حيث تتحكم شروط هذه المؤسسات فى التمويل للبلد المضيفة ، ومن الممكن أن تتحكم فى تحذف أى توسع لأى مشروعات فيها .

٥- التقدم التكنولوجى العالمى :

إذا كان مستوى التكنولوجيا فى البلاد الخارجية أعلى من الدولة المضيفة ، فإن تكلفة المشروعات السياحية فى هذه الدول تكون أقل لأن التقدم التكنولوجى يقلل من التكلفة ويؤدى إلى زيادة العائد فى هذه الدول .

التغلب على المشاكل السابقة

مشاكل الأهداف :

١- قصور المعلومات وعدم دقتها :

لحل هذه المشكلة لابد من أن يوجد (Control System) على الفنادق وعلى الهيئات التى تخرج منها البيانات لضمان الدقة .

٢- عدم وجود إتصال سليم :

- لابد من تطبيق اللامركزية فى التخطيط ووجود إتصال بين المستويات الدنيا والعليا وعمليات المتابعة للتأكد من حدوث الاتصال .
- ولابد من وجود مجلس أعلى يضم القطاعات المختلفة التى لها علاقة بالسياحة فلابد من وجود اتصال بين وزارة السياحة والوزارات الأخرى .

٣- قلة التدريب السياحى :

- التدريب للمخططين وإدراكهم لأهمية السياحة للبلد .
- التدريب الثقافى ورفع درجة الثقافة للقائمين على السياحة .
- زيادة الإحتكاك الحضارى بين الشعوب ويتحقق ذلك عن طريق التدريب الخارجى .
- دور وسائل الإعلام فى رفع الوعى السياحى .

٤- الخبرة ومدى فعاليتها فى عملية التخطيط :

- التعرف على الخبرات الخاصة بالأجهزة الأخرى .
- إنشاء المعاهد العلمية المتخصصة لتخريج متخصصين فى السياحة .
- وضع حد أدنى للخبرة فى الوظائف المختلفة .

٥- عدم وجود إستراتيجية واضحة : (لدى الجهاز الإدارى للدولة)

- لابد من وجود إستراتيجية واضحة للمشروعات السياحية وأن يكون الهدف منها هو تحسين صورة مصر أمام العالم وليس جذب عدد سائحين فقط.
- وجود إستراتيجية واضحة للدولة نفسها هل هى رأسمالية أو أشتراكية عن طريق السلطة العليا فى الدولة .

٦- الطرق الفنية :

التعلم من النظم المطبقة فى الدول المتقدمة فى التخطيط ، ونتائج تطبيقها لنكون مسايرين للتقدم العلمى فى مجال التخطيط . فالمشكلة مشكلة الإدارة المستخدمة وليس العنصر البشرى ، ومدى صحة ودقة النتائج المستخدمة فى التخطيط مقارنة بالطرق الأخرى .

٣- عدم الأستقرار السياسى والاقتصادى والتشريعى :

الأستقرار الإقتصادى :

- وضع خطة لعدد من السنوات القادمة تشمل أهداف وسياسات واضحة ومستقرة .
- عمل أو إجراء دراسات وتنبؤات عن التغيرات الإقتصادية العالمية وكيفية التغلب عليها .
- عدم تغير الوزارات والأجهزة الإقتصادية والقرارات بشكل مفاجئ أو بمعدل كبير .
- مشاركة غرف السياحة واالنقابات والأجهزة المختصة بالسياحة فى وضع ودراسة القرارات الإقتصادية التى تؤثر عليها قبل صدورها .
- العمل على تثبيت أسعار الفنادق والخدمات السياحية بصفة عامة .

الإستقرار السياسى :

- المشاركة الشعبية فى إصدار القوانين والقرارات السياسية .
- تحسين العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى .
- دعم الديمقراطية وسيادة القانون .

الإستقرار التشريعى :

- الحد من تعدد القوانين والقرارات وتعديلاتها من فترة إلى أخرى .
- الحد من زيادة عدد القوانين أو التشريعات السياحية وغيرها بصفة عامة .
- إحكام صياغة القوانين والتشريعات لمنع وجود تغيرات ومشاكل وتعديلات.

٤- قصور وسائل الترفيه :

- استخدام الوسائل الحديثة ، وتشجيع الإستثمار فى هذا المجال .
- إنشاء بعض الملاهى والمتاحف ووسائل الترفيه وغيرها .
- حسن توزيع الوسائل الخاصة بالترفيه جغرافياً .
- العناية بالإحلال والتجديد لوسائل الترفيه والعناية بالحدائق العامة للمتنزهات .

٥- الآثار والأماكن الأثرية (الموارد الطبيعية والتاريخية) .

- العناية بالآثار والمتاحف من حيث النظافة والتنظيم الداخلى وطريقة العرض .
- عمل معارض متنقلة من الآثار الفرعونية فى مختلف دول العالم .
- عمل نشرات تسهل معرفة السائح بالأماكن الأثرية وكيفية الوصول إليها وإعطائه نبذة عنها .
- العناية بإحكام الأمن على الأماكن الأثرية لحمايتها من السرقة والتهريب .
- البحث والتنقيب عن آثار جديدة .

- العناية بمشروعات وقوانين وإجراءات حماية البيئة .

٦- التمويل :

- توفير التسهيلات والحوافز المشجعة على إنشاء المشروعات السياحية بتكلفة تمويل أقل .
- زيادة الإعتمادات المخصصة فى الموازنة العامة للإستثمار السياحى .
- التمويل الذاتى للمشروعات السياحية (استقطاع جزء من الايراد للتمويل).
- التشجيع على الاكتتاب وطرح الأسهم وتطوير أسواق المال .

٧- قلة الوعى السياحى :

- عمل برامج ثقافية وتوعية سياحية .
- وسائل الإعلام : الأستفادة من جهود وسائل الإعلام فى نشر الوعى السياحى .
- زيادة الإحتكاك الحضارى بين الشعوب وتبادل الزيارات .
- توجيه المناهج الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة عن أهمية السياحة وتعريف النشئ بها .
- تشجيع السياحة الداخلية .

٨- ضعف المستوى الحضارى والثقافى .

- الاحتكاك بين الشعوب .
- الكتيبات .

٩- المستوى التكنولوجى :

- تطبيق أحدث النظم التكنولوجية والعلمية الحديثة فى مجال السياحة .
- تشجيع البحوث والإبتكارات العلمية التى تفيد قطاع السياحة ووضعها موضع التطبيق .
- البعثات الخارجية للإطلاع على ونقل المعرفة من الدول الأجنبية .

- تطويع التكنولوجيا الأجنبية المستوردة بما يتلاءم مع الإمكانيات المتاحة

التغلب على المشاكل التى تواجه المخطط بالنسبة للتفاعل مع الاتجاهات العالمية .

الحالة الإقتصادية العالمية :

أ- فى حالة التضخم :

يوجد تأثير سلبى على السياحة ، أى أن الاتجاه العام للحركة السياحية من الدول التى تتعاون معها الدولة فى مجال السياحة سوف ينخفض ، لأنه يوجد إنخفاض فى الدخل الحقيقى لذلك فإن الأفراد سوف يوجهون دخلهم لشراء السلع الضرورية .

ب- فى حالة الكساد :

يوجد علاقة أو أثر سلبى لأن حالة الكساد بطبعها تتميز بإنخفاض مستوى الدخل . كما أن الدخل الإسمى ينخفض ، وهو الذى يحصل عليه فى صورة نقود أى لايوجد قوة شرائية .

هـ- فى حالة الأزمات التى تجمع بين الأثنين : (الركود التضخمى)

حيث أنها تجمع مساوئ الحالتين أى إرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخول والطلب والمبيعات نتيجة عوامل داخلية فى الدول الصناعية أهمها إرتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار وصعوبة خفضها للخروج من حالة التضخم فى الوقت الذى ينخفض فيه الطلب أيضاً . هذه الأزمات كلها غير مناسبة للحركة السياحية فى كل الدول .

هـ- حالة الركود التضخمى :

تجمع التضخم والكساد وتوجد الأدوات المختلفة للقضاء على إحداهما، وتفضل معظم الدول أن تبدأ بالكساد ، وذلك لتجنب الدعم .

المنافسة العالمية وتغيرات الأسعار :

التغلب على هذه المشكلة يتم عن طريق العمل أو الاتجاه إلى استغلال الإمكانات التى يستطيع المخطط أن يتحكم فيها وليست المقومات الطبيعة ، مثل الصوت ،والضوء " أى أن الهدف هو عمل مميزات داخلية جديدة لكى تحقق أحسن منفعة ، وأيضاً عن طرق إضافة أشياء جديدة لكى تحقق أحسن منفعة ، وأيضاً عن طريق إضافة أشياء جديدة فى الصحراء مثلاً (مشروع حديث لجذب السائحين) ، (عمل حدائق بجانب المياه المعدنية) ، وبذلك تكون قد حصلنا على مقومات صناعية مثل الحدائق المفتوحة .

أما بالنسبة للأسعار فيتم عمل سياسة سعرية جديدة شاملة لكل القطاعات لأنه فى الغالب يكون العرض أقل من الطلب لأن القطاع السياحى يؤثر ويتأثر بكل القطاعات الآخرى . والمنافسة ناتجة عن أنه يوجد مقومات وإمكانيات موجودة فى الدول الأخرى وليست موجودة فى مصر فقط .

عدم الاستقرار السياسى الخارجى :

لانستطيع حل هذه المشكلة ، فمثلاً ايران والعراق ولبنان مضطربين وبينهم حروب ، هذا يمنع السائحين من القدوم لمنطقة الشرق الأوسط لكن توجد حلول يائسة عن طريق الذهاب إلى الأمم المتحدة .

يتم ذلك عن طريق :

١- حوافز جمركية وحوافز ضريبية وحوافز تحرير أسعار النقد الأجنبى وتسهيل الإجراءات الإدارية .

٢- أن تكون مصادر القروض التى نحصل عليها من مصادر رسمية لأن أعباءها وشروطها تكون ملائمة لعملية التعاون الاقتصادى كما أنه يمكن التفاوض بسهولة فيها في حالة عدم القدرة على السداد والحصول على الإقتراض مستقبلاً .

التقدم التكنولوجى العالمى :

يتم ذلك عن طريق :

١- تطوير التكنولوجيا المحلية أى أن التكنولوجيا تأخذ طابع محلى وتشجيع القدرة الإبتكارية والاختراع .

٢- تطويع التكنولوجيا الأجنبية بما يتلائم وظروف الدولة .

حالة عملية (١)

قررت الأمم المتحدة إيفاد بعض الخبراء إلى جمهورية " نيام نيام " لتطوير وتخطيط السياحة بها ، ولما كنت من الذين وقع عليهم الاختيار ضمن وفد الخبراء المذكورين فقد قدمت اليك البيانات التالية :-

١-عدد سكان الجمهورية ١ مليون نسمة .

٢-المساحة ١,٥ مليون كم٢ .

٣-المناخ حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءً .

٤-مشروعات البنية الأساسية المتاحة كمايلى :

- يوجد ميناء بحرى يعمل بطاقة قدرها ١٠٪ ، ولا توجد مطارات .
- يوجد طرق ممهدة تمثل نسبتها ٤٥٪ من إجمالى الطرق .
- توجد مصلحة للبريد والبرق والهاتف لاتتبع النظم الحديثة فى تنفيذ أعمالها .
- يوجد خط سكك حديدية واحد يمتد إلى مسافة ٨٠٠ كم .

حالة عملية (٢)

تقدم مجموعة من المستثمرين بطلب إنشاء ملهى ومطعم سياحى فى موقع يبعد نحو ٧٥ كم فى طريق مصر الإسكندرية الصحراوى وقد تم تشكيل لجنة لدراسة المشروع المقترح وإبداء الرأى وبصفتك خبيراً فى التخطيط السياحى وعضواً فى هذه اللجنة ، قدمت إليك البينات التالية :

١-الموقع المقترح مساحته نحو ١٠ أفدنة صحراوية .

٢-يوجد على بعد ٥٠ كم استراحة حكومية .

٣-يوجد بالقرب من المنطقة بعض معسكرات القوات المسلحة .

٤-تتجه النية إلى استخراج المياه الجوفية لزراعة قطعة من الأرض المجاورة وفى هذه الحالة يمكن الاعتماد على هذا المصدر لتوفير احتياجات المشروع بتكلفة مبدئية قدرها ١٠٠٠ جنيه سنوياً .

٥-وسيلة الانتقال المتاحة السيارات الخاصة ، حيث أن الموقع يبعد عن الطريق العام الصحراوى بنحو ٣كم داخل الصحراء .

٦-يعتمد دافع المستثمرين لإنشاء الملهى والمطعم إلى إمكانية تحويله إلى فندق صغير يسمح بإقامة نحو ٥٠٠ سائح سنوياً لفترات لاتقل عن أسبوع حياة صحراوية يتمكن فيها السائح من ركوب الجمال والإقامة فى حجرات من الخيام وإرتداء الثياب البدوية ، وهو نمط جديد فى مصر ، يمكن أن تكون مصدر إيرادات لاتقل عن ٣٠٠٠٠ جنيه شهرياً .

٧-نظراً لبعد المكان عن القاهرة وبقية المحافظات ، فإن المشروع سوف يتحمل تكلفة نقل مرتفعة للبضائع والمستلزمات بمعدل ٢٠٪ عن تكلفة النقل فى الأماكن السياحية الأخرى .

٨-تقدر درجات الحرارة فى هذا الموقع صيفاً بحوالى ٤٨ درجة وفى الشـتاء ٢٠ درجة ونسبة الرطوبة ٩٠٪ .

٩-متوسط انفاق السائح القادم إلى مصر يتراوح بيـن ٢٠٠٠ جنيـه - ٣٠٠٠ جنيه خلال متوسط مدة الإقامة التى تبلغ حوالى ٤ ليالى .

١٠-كثافة اشغال الفنادق فى القاهرة الكبرى ٦٩٪ .

١١-نسبة السائحين المقيمين بالفنادق ٦٥٪ من اجمالى السائحين .

١٢-الطلب على حجرات الفنادق سنوياً ١٢٥٠٠٠ حجرة .

١٣-يوجد بالقرب من الموقع المقترح دير صغير للعبادة .

١٤-يرجح وجود بعض الزواحف والثعابين والتى تحتـاج إلـى نظـام مكافحـة واحتياطات أمن تتكلف نحو ٧٠٠ جنيه سنوياً .

فماذا سترى ؟

الهدف من الحالة التدريب على اتخاذ قرار يتعلق بـالتخطيط السـياحى ، المعلومـات بعضهـا يمكـن حسابها والآخـر موجـود فـى الحالـة ، قـد تختلـف الآراء ، لكن العبرة بالأدلة التـى يسـتند عليهـا كـل رأى . فهل السـوق سيجد طلب على هذا النوع من السياحة ؟ نعمل تقديـر للإيـرادات والتكـاليف ونـرى الربح ومعدل تغطية التكاليف ، وهـل الطاقـة الفندقيـة تسـمح بذلـك مـن خـلال نسبة الإشغال والكثافة...؟

الحالة جزئيين : فى حالة الملهى والمطعم / وفى حالة تحويله إلى فندق .

الفصل الرابع

السياحة والتنمية الإقتصادية

تؤثر السياحة فى التنمية الاقتصادية عن طريق :

١- زيادة فى الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد.

٢- تغيرات الأسعار المحلية .

٣- تغيرات رصيد ميزان المدفوعات.

٤- العادات والتقاليد الثقافية.

٥- تأثر العوامل البيئية أو الاجتماعية .

∴ لابد من معرفة أثر السياحة على كل هذه النقاط السابقة على النحو التالى .

أولاً : أثر السياحة على الدخل القومى :

الآثار الإيجابية

١-توفير أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية :

الدخل القومى فى أى دولة له مكون محلى ومكون أجنبى ، المكون المحلى بالعملة المحلية ، والمكون الأجنبى بالعملات الأجنبية ، فزيادة العملات الأجنبية يزيد عن طريقها الدخل القومى . هناك مشروعات فى الدولة تتطلب عملات أجنبية لإستيراد التكنولوجيا الحديثة .

٢- مساهمة قطاع السياحة فى توفير فرص عمل تحقق زيادة فى دخول المواطنين :

• كل من يعمل فى وظيفة يحصل على دخل ، يستخدم دخله فى شراء سلع وخدمات فتكون هناك زيادة عامة فى الدخل القومى وفى دخل الصناعات البيئية .

٣- تحقيق مشروعات السياحة قدر من الوفورات فى الموارد الاقتصادية :

هذا التكامل يترتب عليه وفورات تؤدى إلى زيادة حقيقية فى الدخل القومى فمثلاً عندما يتكامل مشروع سياحى مع مشروع بنية أساسية فإن هذا يزيد العائد أو الدخل القومى ككل .

٤- يعتبر قطاع السياحة النواة الأولى لإدخال التكنولوجيا :

قطاع السياحة يمكن أن يكون نواة لتعريف البلد ككل بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا فى العالم ، هذا يؤدى إلى زيادة الانتاج ، كما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى (سياحة ثقافية - سياحة مؤتمرات) .

٥- قطاع السياحة يوفر الصادرات غير المنظورة :

يوفر قطاع السياحة الصادرات الغير منظورة والتى تعتبر جزءاً هاماً من الدخل القومى .

٦- تؤثر السياحة على الاستثمار :

يؤدى قطاع السسياحة إلى زيادة الإستثمار والادخار والترويج لتصدير المنتجات المحلية ، مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى .

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار (الإستثمار) + الصادرات - الواردات.

٧- السياحة تحقق زيادة فى الاستهلاك:

ويحدث ذلك من خلال أثر المضاعف الذى يساوى $\frac{1}{\text{الميل الحدى لإنفاق السائح}}$

وهو عدد المرات التى يزيد بها الدخل من الانفاق السياحى ، فمثلاً إذا كان المضاعف =٣

اذن كل جنيه يستخدم ٣ مرات ويزيد الدخل ٣ مرات

الآثار السلبية

١- السياحة والواردات

هناك بعض الآثار الجانبية للسياحة على الدخل القومى ، منها زيادة الواردات وتبديد حصيلة الصادرات ، وهذا يزيد العجز فى ميزان المدفوعات.

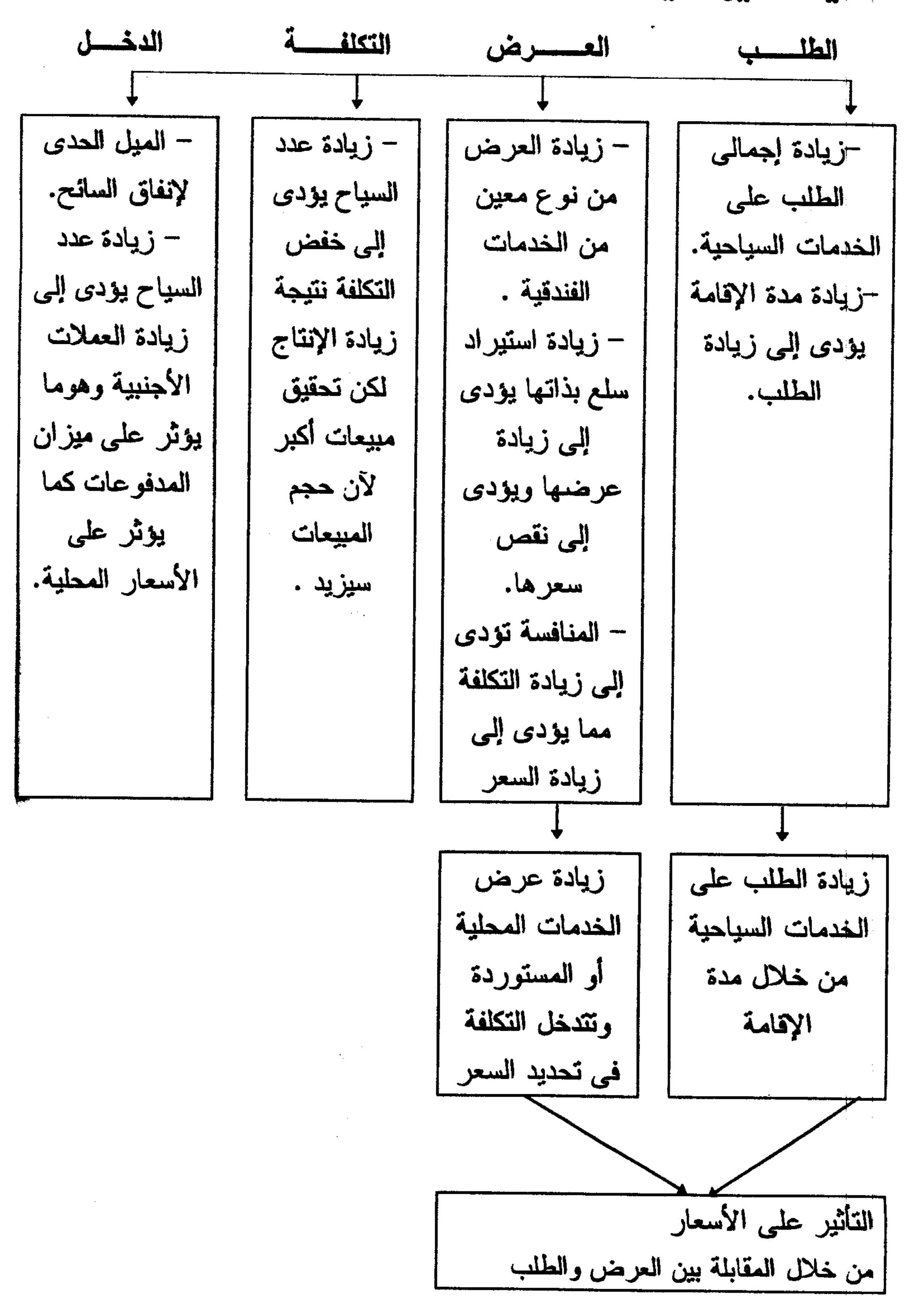
٢- السياحة المضادة :

تعتبر أيضاً من الآثار الجانبية ، لأنها تضيع العملة الصعبة للخارج فحصيلة السياحة لابد أن نطرح منها نفقات السياحة المضادة .

٣- السياحة و الاستهلاك التفاخرى :

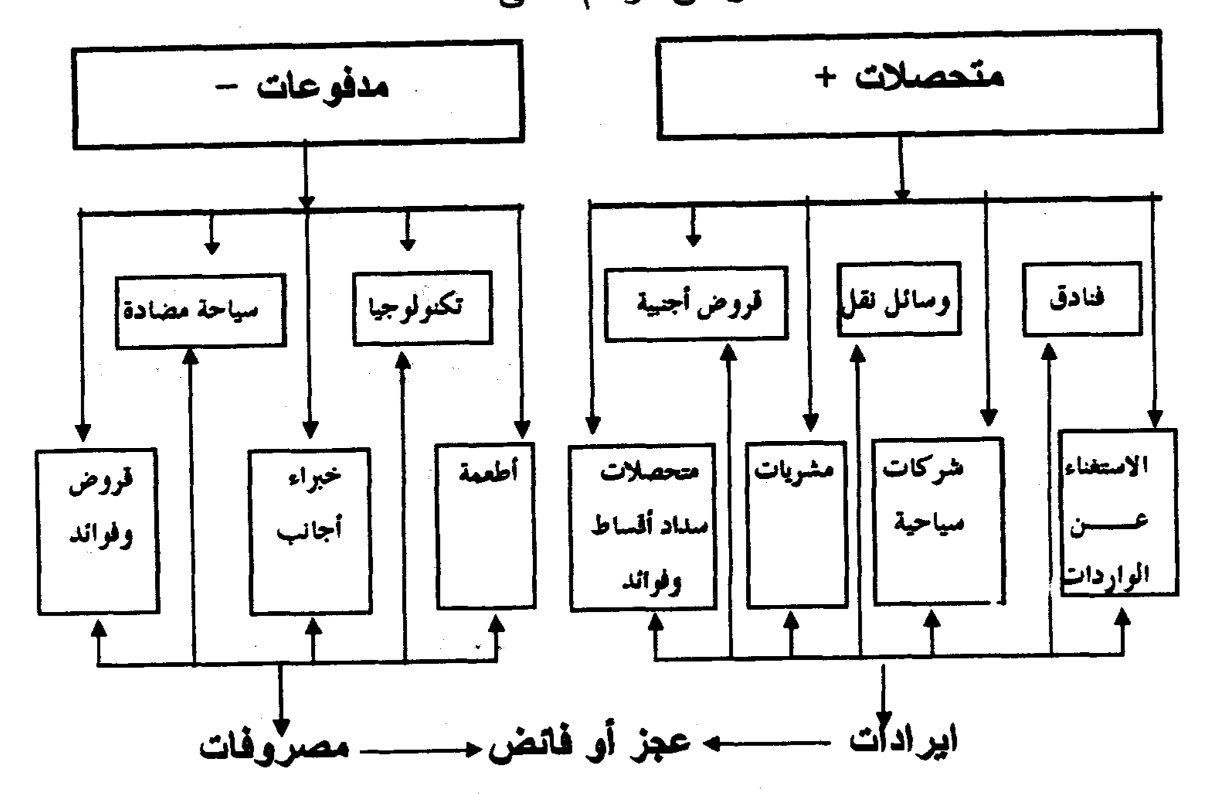
يتأثر الأفراد بسلوك السائحين مثل الملابس أو الإنفاق ، هذا أيضاً من الآثار الجانبية التى يقل بسببها الدخل القومى لانها تؤدى إلى انخفاض المدخرات .

ثانياً : تأثير السياحة على الأسعار :



ثالثاً : تأثير السياحة على ميزان المدفوعات

لدراسة كيفية تأثير السياحة على ميزان المدفوعات لابد أن نبحث العلاقة بين السياحة وكل عنصر فى الرسم الآتى :



رابعاً : تأثير السياحة على العادات والتقاليد والثقافه

الآثار الايجابية

أ- ارتفاع المستوى الحضـارى عن طريق الاحتكـاك بالأجـانب ، سـواء فـى المعاملات المهذبة أو الرياضية والعادات اليومية ، واللغات المختلفة فتتولد نوع من المشاركة التى ترفع المستوى الحضارى للدولة .

ب- زيـادة الوعـى السياحى ، عن طريق تفهم أهميـة السـياحة وايراداتهـا وفوائدها للبـلاد ، فيحـاول الأفـراد العناية بنظافـة البـلاد وحسـن معاملـة السائحين .

جـ- ارتفاع المستوى الثقافى للشعب نتيجة الاحتكاك الحضارى .

د -.رفع مستوى المعيشة بصفة عامة .

الآثار السلبية

أ- اكتساب العادات السيئة التى لاتتناسب مع البيئة والمجتمع .

نقل بعض الأمراض أو العدوى فى حالة عدم احكام الرقابة والفحص الطبى فى المطارات والموانى .

خامساً : تأثير السياحة على البيئة :

وهى المحيط الذى يحيط بالكائن الحى سواء كائنات أو مواد طبيعية أو تشريعات.

١- المشروعات السياحية تشجع على إقامة مشروعات البنية الأساسية وحيث أن مشروعات البنية الأساسية جزء من البيئة ، اذن إرتقاء مشروعات البنية الأساسية وصيانتها وتطويرها هذا معناه الأرتقاء بمستوى البيئة نفسها .

أما الأثر السلبى فهو التلوث والعادم أو زيادة التوطن والإزدحام السكانى وهذا يصحبه مشاكل عديدة.

٢- السياحة عادة مايصاحبها اهتمام بصيانة المقومات الطبيعية والمحافظة عليها حيث تؤدى السياحة إلى المحافظة على المقومات البيئية المختلفة سواء الطبيعية أوالتى من صنع الشعب ، هذه المحافظة ترفع من مستوى البيئة ، والدخل .

٣- تؤثر السياحية ايجابياً وسلبياً بطرق مختلفة على صحة المواطنين ومدى إنتشار الأمراض من عدمه .

من الممكن أن تنتشر الأوبئة عن طريق السائحين القادمين ، وهذه آثار سلبية أما العناية بالمقومات الطبيعية كالحدائق وغيرها مما يؤدى إلى تنقية الهواء ، هذا ايجابى . هناك مشروعات لها تأثير ايجابى اذا كان المشروع يعمل فى مجال استشفاء وهى السياحة العلاجية .

٤- السياحة تؤدى إلى تنمية الصناعات البيئية التى يطلبها السائحون :

الصناعات البيئية تعتمد عغلى استغلال الموارد البيئية استغلالاً أمثل سيحدث إنتعاش ، مثل البرديات أو أصداف البحر ، هذا استغلال جيد لموارد البيئة. اذا كانت آخذه شكل مصانع صغيرة فى مناطق سكينة ، فإن هذا من الممكن أن يلوث البيئة .

٥- السياحة تؤدى إلى تغيير معالم البيئة السياسية فى مختلف الدول :

البيئة السياسية هو أن يوجد بالبلد معالم سياسية مثل الانتخابات والمجالس النيابية ، العلاقات الدبلوماسية مع الخارج ، وقد تكون بيئة ديمقراطية أو ديكتاتورية . والسياحة يمكن أن تؤثر على البيئة السياسية عن طريق رؤية درجة الحرية للأجانب أو نظام حكمهم وهو ما يجعل الشعب فى دولة غير ديمقراطية يتذمر حيث أن النظام فى الدولة قد يجذب السائح أو ينفره ، أى أن هناك تأثير ايجابى وهناك تأثير سلبى .

٦- السياحة تؤدى إلى تحقيق تغيير فى البيئة الاجتماعية :

البيئة الاجتماعية أشياء ناتجة عن عوامل اقتصادية مثل ارتفاع الدخل ، والجريمة والأوبئة ، عدم وجود الاضطرابات ، فإذا كان هناك حروب طائفية مثلا ، فإن ذلك يؤدى إلى تذمر إجتماعى تعمل السياحة على التغلب عليه .

برامج تنمية السياحة الداخلية والخارجية

أولاً : السياحة الداخلية

١-الاعلام ، كالبرامج الأذاعية والتلفزيونية ، ونشرات وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة .

٢-الوعى السياحى ، بتطوير المناهج التعليمية والمحافظة على مرافق البلاد وتعويد النشئ على ذلك لأنه يترتب على ذلك زيادة الدخل .

٣-تخفيض التكلفة بعمل برامج منخفضة التكلفة للمجموعات كالمدارس والجامعات .

٤-تخفيض تكاليف الخدمات السياحية للمواطنين مقارنة بالأجانب .

٥-تحسين وسائل الخدمة والترفيه فى المشروعات والأماكن السياحية .

٦-فرص التشريعات للحد من سياحة المواطنين فىالخارج .

٧-الاهتمام بتطوير مشروعات البنية الأساسية .

٨-تنويع مجالات السياحة (حوافز - علاجية - مؤتمرات داخلية) .

٩-المهرجانات والعروض المحلية والعالمية داخل الدولة .

١٠-تحقيق الاستقرار الداخلى لضمان الأمان للمواطنين .

ثانياً : السياحة الخارجية :

سياحة الأجانب فى مصر .

طرق تنميتها :

١-إيفاد وفود سياحية للخارج لعمل دعاية فى الخارج ودراسة السوق السياحى .

٢-تخفيض الأسعار فى مناطق الجذب السياحى .

٣-تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى .

٤-تشجيع سياحة المجموعات .

٥-استخدام التكنولوجيا الحديثة فى وسائل الترفية والمتعة .

٦-تنويع مجالات السياحة .

٧-الإرتقاء بمستوى الخدمة المقدمة فى الفنادق والأماكن السياحية .

٨-الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية .

٩-خفض أسعار ورسوم الخدمات السياحية بصفة عامة .

١٠-العناية بالارشاد السياحى والمظهر للبوليس السياحى .

١١-النهوض بمستوى اللغات الأجنبية .

تنمية الوعى السياحى

١-رسم السياسات وعقد الإتفاقيات للتخفيف من حدة المنافسة فى سوق السياحة.

٢-تسهيل الإجراءات الخاصة بالجوازات والجمارك وخدمات المطارات والموانى واعطاء سعر صرف تشجعى للتحويلات السياحية .

٣-تحرير المشروعات السياحية من القيود الإدارية والمعوقات الادارية والروتين الحكومى .

٤-نقل الخبرة الأجنبية فى مجال إدارة المنشأت السياحية .

٥-التنسيق بين الوزارات والهيئات التى يتصل عملها بالقطاع السياحى .

٦-تطوير مناهج الدراسة بالكليات ومعاهد السياحة والفنادق .

٧-تحسين العلاقات مع الدول الأجنبية .

الفصل الخامس

الإستثمارات السياحية

الإستثمارات السياحية

١- مميزات الاستثمار السياحى (الخصائص) .

٢- معايير تقييم الإستثمار السياحى

-على مستوى المشروع .   - على المستوى القومى .

أولاً : الاستثمار السياحى وخصائصه :

١- تمثل الأصول الثابتة نسبة مرتفعة من إجمالى الأصول ، (الأصول الثابته مثل الأرض والمبانى والآلآت والمعدات والأثاث) .

٢- إرتفاع نسبة المكون الأجنبى فى الاستثمار السياحى ، لآن أغلب احتياجات الاستثمار السياحى تكون مستوردة تعتمد على العملة الصعبة ، فالأطعمه والمشروبات والعمالة تتطلب الاستيراد ، لكى تتوفر على درجة عالية من الجودة ، وبتكنولوجيا ، متقدمة لاتتوفر فى البلد .

٣- إرتفاع تكلفة التأسيس وهى التكاليف الإستثمارية أو الرأسمالية .

٤- فترة استرداد المشروع تكون قصيرة .

٥- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل .

٦- التكامل مع أوجه الإستثمار الأخرى ، سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها . فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحى والمشروعات الأخرى .

٧- الاستثمار السياحى ، بسبب موسمية النشاط ، به قدر من الموسمية ، أى لابد أن يكون الاستثمار على فترات خلال الخطة العامة للدولة ، أى أن هناك مشروعات سياحية تحتاج إلى قدر كبير من التمويل تعتمد على الميزانية العامة للدولة ، لذلك تتأثر بموسم تحصيل الايراد للحكومة .

∴ الاستثمار السياحى مرتبط بالخطة العامة للتنمية وعلاقة ذلك بموسمية التحصيل للإيرادات السيادية وإمكانية التنفيذ خاصة فى مشروعات السياحة المملوكة للقطاع العام .

ثانياً : معايير تقييم الإستثمار السياحى

أ- على مستوى المشروع :

١- فترة الإسترداد = $\frac{\text{التكاليف الاستثمارية الكلية}}{\text{متوسط الربح السنوى}}$

٢- القيمة الحالية = $\frac{\text{م}}{\text{١ + ر ن}}$

حيث (ر) = سعر الخصم

، ن = عدد السنوات

٣- معدل العائد على رأس المال المستثمر = $\frac{\text{الأرباح + الإهلاك}}{\text{جملة الأموال المستثمرة}}$ ٪

٤- معدل العائد على التكلفة

= $\frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة – القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة}}{\text{ق.ح للتدفقات النقدية الخارجة}}$

٥- معدل العائد الداخلى

= هو ذلك المعدل الذى تتساوى عنده القيمة الحالية للايرادات والقيمة الحالية للتكاليف .

هذه المعايير لاتختلف من مشروعات عادية إلى مشروعات سياحية حيث تطبق على جميع المشروعات .

ب- على المستوى القومى :

١- القيمة المضافة : هى العوائد على عناصر الإنتاج كالأجور والأرباح والفوائد

= (قيمة الإنتاج المحقق بسعر السوق)- (المستلزمات المستخدمة فى الإنتاج بسعر السوق) .

٢- العملات الحرة أى الأثر على ميزان المدفوعات (سبق شرحه) .

٣- توظيف العمالة المحلية .

حساب الإستغلال السياحى

التكاليف		**الايرادات**	
١- الاستثمار المصرى فى الخاج ٢- تحويلات العاملين المصرين للخارج [المواطنين] ٣- النقل بوسائل تابعة لشركات أجنبية ٤- نفقات أو مدفوعات قطاع السياحة إلى العالم الخارجى شاملة إنفاق المواطنين على السياحة بالخارج .		- الاستثمارات الأجنبية فى مصر - تحويلات المصريين [المواطنين] إلى مصر خاصة العاملين فى السياحة . - النقل بوسائل محلية على شركات يمتكلها مواطنين أجانب . -ايرادات أو متحصلات قطاع السياحة من مختلف المصادر شاملة إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة .	
المجموع الربحية القومية	فائض	المجموع	عجز

فيظهر عجز أو فائض ، اذا كان هناك فائض اذن هو مشروع مفيد ونقبله واذا كان هناك عجز لانقبلة .

حالة عملية

تقدمت شركة " رضا ومروان وغنايم " وشركاهم للسياحة فى ديسمبر ١٩٨٦ بطلب موافقة إلى هيئة الإستثمار لإنشاء شركة سياحية برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ جنية مصرى ، يستثمر فى تقديم الخدمات ، نقل السائحين وأوضحت دراسة الجدوى الخاصة بهذه الشركة أن نشاط الشركة ينتج عنه ربح صافى فى المتوسط يقدر بنحو ١٠٠٠٠ جنية سنوياً ، وعندما قامت هيئة الاستثمار بتقدير الربحية القومية لهذه الشركة اسفرت عن خسائر قدرها ٥٠٠٠٠ خلال فترة حياة المشروع التى تقدر بنحو ١٥ سنة .

ولدراسة هذه المشكلة تشكلت لجنة برئاسة السيد رامى سمير وعضوية كل من السادة : أبو بكر مصطفى ، وأمل محمد كمال ، وهشام عبد الحميد ، وقد قررت اللجنة المذكورة الاستعانة بكافة الدارسين فى مادة اقتصاديات السياحة لتنوع الآراء ، ولما قامت اللجنة بالإطلاع على التقارير والمذكرات الخاصة بالشركة تبين لها أن هناك بعض الأرقام التى إذا أخذت فى الاعتبار عند حساب الربحية المالية والقومية يمكن أن يترتب عليها ، تحقيق نوع من التوازن بين الربحيتين .

فإذا علمت أن :

١-دخول العاملين الأجانب فى المشروع التى يمكن لهم تحويلها إلى الخارج تقدر بنحو ٣٠٠٠ جنية سنوياً .

٢-الفوائد المستحقة للمستثمرين الأجانب فى المشروع تقدر بنحو ١٥٠٠ جنية سنوياً .

٣-قيمة استثمار الشريك الأجنبى تبلغ نحو ٥٠٠٠٠٠ جنية .

٤-أن المشروع سوف يكون له فرع فى إحدى الدول الأجنبية يعمـل بـه عـدد من المصـريين الذيـن يتقاضون دخـولاً يمكـن تحويلهـا إلـى مصـر قدرهـا ٥٥٠٠ جنية سنوياً .

٥-وتبلغ إيرادات استثمارات هذا الفرع نحو ١٠٥٠٠ جنيه .

٦-نسبة العمالة الأجنبية إلى العمالة الإجمالية ٢٠٪ .

٧-نفقة الفرصة البديلة = صفر .

هل تنصح بالموافقة على المشروع أو برفضه ولماذا ؟

الفصل السادس

التمويل السياحى

١- تمويل مشروعات سياحية على مستوى المشروع .
٢- تمويل خطط سياحية على المستوى القومى .
٣- مصادر تمويل داخلية / مصادر تمويل خارجى . ترتبط بهذه الخصائص التى تميز التمويل السياحى وهى الأشياء التى تميز التمويل السياحى عن غيره وهى ما يلى :.

أ- قدر كبير منه تمويل أجنبى ، لإستيراد المعدات والمستلزمات التى تتناسب مع السائحين الأجانب.

ب- الغالبية العظمى من الاستثمارات تغطى بتمويل طويل الأجل ، لآن الاستثمار يكون فى قطاع خدمات وأصول ثابتة ، العائد يكون على المدى الطويل .

حـ- تنوع مصادر التمويل واشتراك أكثر من مصدر تمويل فى القرض الواحد وذلك بسبب أن حجم التمويل كبير ، لابد أن يقسم على أكثر من ممول ولتوزيع نسبة المخاطر بين ممولين متعددين .

د- إرتفاع نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام فى التمويل الاستثمارى .

هـ - ظاهرة تقدير رقم خاص بالشهرة ضمن المساهمة فى التمويل فيما يتعلق بالفنادق العالمية .

و- صعوبة اللجوء إلى سوق رأس المال العالمى ، (ضآلة مساهمة الأوراق المالية فى التمويل السياحى) للحصول على تمويل المشروعات السياحية .

ز- التمويل السياحى تمويل موسمى (المشروعات تكون على مراحل وليست كلها دفعة واحدة ففى بعض شهور السنة لايوجد عدد سائحين أكبر لانحتاج فيه أموال .

ونوضح ما سبق على النحو التالى :.

أولاً :- التمويل الأجنبى للمشروعات السياحية

تعتبر صناعة السياحة من الأنشطة الخدمية عالية التقنية والتى تحتاج إلى عملات حرة كافية لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية فى أوربا وأمريكا واليابان كما تحتاج العملات الحرة كذلك لاستيراد السلع المعمرة والاجهزة اللازمة لأعمال الفنادق والانشاءات التى تحتاج إليها القرى السياحية ، ووسائل النقل اللازمة لنقل أعداد كبيرة من السائحين .

ونظراً لأن الدول النامية عادة ما لا يتوفر لديها التكنولوجيا المتقدمة فضلاً عن كونها لا تنتج السلع المعمرة أو الأجهزة اللازمة لأعمال المشروعات السياحية والفندقية فإنها تضطر إلى استيرادها من الخارج .

ولما كانت حصيلة صادرات المشروعات السياحية لا تنمو بنفس معدل نمو الواردات السياحية بل تقل عنها كثيراً فإن هذه المشروعات تضطر إلى البحث عن مصدر تمويل أجنبى لاحتياجاتها الاستثمارية وغيرها من احتياجات النقد الأجنبى اللازم للنشاط الجارى وعادة ما يكون المصدر أحد البنوك المحلية أو الأجنبية أو فروعها حيث تقوم بتمويل الواردات مقابل فائدة مرتفعة وهو ما يعكس ارتفاع تكلفة التمويل الأجنبى فى المشروعات السياحية مقارنة بتكلفة التمويل المحلى .

ثانياً :- التمويل السياحى طويل الأجل :

تعتبر المشروعات السياحية من المشروعات الخدمية التى تعتمد على الاستثمار فى اصول ثابتة فى شكل أراضى أو عقارات وسيارات وأجهزة مطاعم واتصالات محلية ودولية وغيرها ويحتاج شراء هذه الأشياء مبالغ كبيرة ، لا يمكن سدادها خلال الأجل القصير وهو ما يضطر المشروعات السياحية إلى البحث عن مصدر تمويل طويل الأجل الذى عادة ما تكون شروطه أفضل وأكثر يسراً من شروط سداد الإلتزامات قصيرة الأجل والتى

غالباً ما تكونّ أسعار الفائدة عليها مرتفعة وقيمة أقساط السداد أكثر ارتفاعاً بعكس القروض طويلة الأجل .

ويلاحظ أن المشروعات السياحية عادة ما تبحث عن التمويل طويل الأجل لكى يتناسب مع ظروف حصولها على ايرادات نشاطها والتى لا تتحقق لها خلال فترة قصيرة ، بل يحتاج ذلك إلى شهور متعددة . حقيقة أن ذلك لا ينفى وجود بعض الإيرادات قصيرة الأجل ، غير أن وزنها النسبى إلى أجمالى الإيرادات يعتبر ضئيلاً إذا ما تمت مقارنته بالوزن النسبى للإيرادات طويلة الأجل .

ثالثاً :- تنوع مصادر التمويل السياحى :

تتجه المشروعات السياحية عادة إلى تنويع مصادر التمويل ، حيث تحرص هذه المشروعات على الحصول على قروض محلية ، وقروض أجنبية فى نفس الوقت ، كما أنها ترحب بتجزئة التمويل إلى تمويل من بنوك تجارية محلية وتمويل من بنوك استثمار وأعمال محلية وذلك بالإضافة إلى الاقتراض من بنوك أجنبية أو من فروعها داخل البلاد .

ونظراً لأن بعض القروض تكون مرتفعة القيمة بشكل كبير مما يجعل المشروعات السياحية تبحث عن عدة بنوك تشارك فى تمويل صفقة واحدة من أجل توزيع درجة المخاطر بين عدة ممولين ، وزيادة قدرتهم مجتمعين على سداد الإلتزامات العاجلة كما حدث بالنسبة لبعض شركات السياحة والطيران فى كثير من الدول النامية السياحية .

وقد يكون التمويل فى صورة غير نقدية كأن تكون حصة عينية أو شهرة أو غير ذلك وفى مثل هذه الحالات عادة ما يتم تقدير قيمة دفترية لحصة أحد الممولين .

وفى بعض الحالات قد تتجة المشروعات السياحية إلى طرح أسهم أكتتاب عام أو اصدار أذون أو سندات خزانة ، غير أن وزن الأوراق المالية إلى اجمالى مصادر التمويل يعتبر ضئيلاً .

رابعاً : التمويل الحكومى للمشروعات السياحية :-

عندما يعجز القطاع الخاص عن الإنفاق الاستثمارى كبير القيمة لإقامة المشروعات السياحية أو للتوسعات الاستثمارية أو نقل التكنولوجية ..الخ فإن هذه المشروعات تضطر الحكومة إلى القيام بها سواء بشكل منفرد أو بالمشاركة مع القطاع الخاص أو الاستثمارى فى الملكية أو فى الإدارة أو كليهما معاً . ويلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة الحكومية إلى اجمالى التمويل فى المشروعات السياحية عندما تطبق الحكومات فى هذه الدول بعض النظم القريبة من النظام الاشتراكى ، وهو ما يحدث فى الدول النامية والمتخلفة بينما تقل درجة التدخل فى النظم الحرة أو فى الدول المتقدمة .

خامساً :- التمويل الموسمى للنشاط السياحى :-

نظراً لأن إقامة المشروعات السياحية عادة ما يتم انجازه على فترات زمنية متباعدة وهو ما يعنى أن تكون هذه المشروعات على مراحل وليس مرة واحدة فإن التمويل السياحى يأخذ طابع الموسمية . إذ قد يحتاج المشروع السياحى إلى تمويل خلال شهر أو ثلاثة شهور مثلا للإنفاق منها على أفواج سياحية قادمة للإقامة فى الفنادق والزيارات للأماكن السياحية دون أن تدفع هذه الأفواج أو الشركات المنظمة لها المقابل المادى بالكامل بل عادة ما يحصل السائحون على الخدمة والاقامة والانتقالات أولاً دون دفع المقابل بالكامل بل يتم دفع نسبة مئوية مقدماً لا تتجاوز فى معظم الحالات ٢٥٪ من إجمالى القيمة على أن يتم دفع باقى القيمة فيما بعد ، وهو ما يجعل الشركات

السياحية تلجأ إلى الاقتراض من البنوك لتمويل نشاطها خلال الموسم السياحى ثم تقوم بسداد القرض والفوائد عندما تحصل على الايرادات من السائحين .

ويجدر الاشارة إلى أن هناك بعض الفترات الموسمية من السنة لا يوجد خلالها حركة سياحية تذكر ومن ثم لا تحتاج شركات السياحة إلى تمويل نشاط جارى ، بل ربما تحتاج إلى تمويل نشاط استثمارى استعداداً لنشاط سياحى قادم فى السنوات أو الفترات الموسمية القادمة .

وهكذا نجد أن التمويل السياحى يتصف ببعض الخصائص المميزة له عن غيره من التمويل المقدم إلى مشروعات غير سياحية وذلك يرجع إلى كون التمويل السياحى سواء للأنشطة الجارية أو للإستثمارات السياحية تمويلاً أجنبياً طويل الأجل متعدد المصادر وغالباً ما تساهم فيه الحكومات أو الأجهزة الممثلة لها مثل الوزارات أو الهيئات أو الشركات العامة أو البنوك العامة فضلاً عن كونه تمويلاً موسمياً فى كثير من الأحيان . **وقد يتمثل** مصدر التمويل فى تقديم حق المعرفة أو تكنولوجيا متقدمة أو شهرة **عالمية** موثوق فيها أو أسم تجارى يؤثر كثيراً فى زيادة الطلب والإيرادات والارباح السياحية.

الفصل السابع

الاثار الاقتصادية للحركة السياحية

فى مصر

الآثار الاقتصادية للحركة السياحية فى مصر

مقدمة

تلعب السياحة دوراً هاماً فى تنشيط وتمويل اقتصاديات كثير من الدول سواء المتقدمه أو النامية ، وتختلف درجة مساهمتها فى تمويل التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى التطوير الحضارى والسياحى وتوافر البنية السياحية من عدمه ومن ثم معالم الحركة السياحية وما يترتب عليها من إيرادات أو دخول بالعملات الاجنبية .

ويمكن حصر الآثار الاقتصادية التى تترتب على الحركة السياحية فى أى دولة فيما يلى :

- أثر الحركة السياحية على مستوى الأسعار المحلية ومستوى المعيشة .
- ألاثر على العمالة والاجور بالقطاع السياحى والفندقى .
- الاثر على الانتاج المحلى
- الأثر على الاستهلاك المحلى .
- الأثر على تحويلات السياحة .
- الأثر على قيمة العملة المحلية (سعر الصرف) .
- الأثر على ميزان المدفوعات .

وبناء على التقييم الموضوعى لتلك الأثار يستطيع الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية والمالية تبيان ما إذا كانت السياحة عامل منشط للاقتصاد القومى ومصدر تمويل للتنمية الاقتصادية أم لا .

وفيما يلى نتعرض لبحث هذه الأثار بالنسبة للاقتصاد المصرى وذلك بعد استعراض معالم الحركة السياحية فى مصر وذلك بغرض التوصل إلى بعض التوصيات التى يمكن أن يترتب على الأخذ بها زيادة فاعلية دور السياحة فى دعم وتنشيط الاقتصاد المصرى والمساهمة الفعالة فى تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الأول

معالم الحركة السياحية فى مصر

يمكن التعرف على معالم الحركة السياحية فى مصر عن طريق الأرقام والاحصائيات المتعلقة بعدد السائحين الوافدين إلى مصر وعدد الليالى السايحية التى أمضوها فى مصر وطريقة الوصول ... إلخ وذلك على النحو التالى :

أولاً : عدد السائحين :

يوضح الجدول رقم (١) عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٣) حسب جنسياتهم والأهمية النسبية لكل جنسية والتغير السنوى فى الاعداد الوافدة إلى مصر .

من جدول رقم (١) يتضح ما يلى :

١- اتجه العدد الاجمالى للسائحين إلى الزيادة من ٥٤٠,٩ألف سائح عام ١٩٧٢ إلى نحو ١,٤مليون سائح عام ١٩٨١ أى بمعدل ٢٠ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة ويمكن تفسير هذا الاتجاه بشيوع جو من الهدوء والاطمئنان بعد عام ١٩٧٣ حيث اتجهت الدولة إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وإلى السير فى طريق السلام لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

٢-لم يحدث انخفاض فى أعداد السائحين القادمين إلى مصر فى أى سنه من السنوات الموضحة بالجدول باستثناء عام ١٩٧٣ - الذى انخفض فيه العدد بنسبة ١,١٪ عن عام ١٩٧٢ ، وذلك بسبب ظروف حرب أكتوبر المجيدة.

٣-الفترة الموضحة بالجدول شهدت معدلات تغير متباينه تتراوح بين زيادة قدرها ١,٢٪ عام ١٩٧٩ ، و٢٧,١٪ عام ١٩٧٤ - وبصفة عامة اتجهت نسبة زيادة أعداد السائحين القادمين إلى مصر نحو التناقص التدريجى منذ عام ١٩٨١ حيث بلغت ٣,٤٪ فقط عام ١٩٨٢ ، ٥,٢٪ عام ١٩٨٣ . ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسى والاضطرابات الداخلية والجغرافية التى حدثت منذ عام ١٩٨١ .

جدول رقم (١)

عدد السائحين (١٩٧٢ - ١٩٨٣)

(بالألف سائح)

السنه	العدد الاجمالى	التغير ٪	عرب			أوروبيون			أمريكيون			جنسيات أخرى		
			العدد	٪	التغيير	العدد	٪	التغيير	العدد	٪	التغيير	العدد	٪	التغيير
١٩٧٢	٥٤٠,٩	-	٣١٤	٥٨,١	-	١٣١,٥	٢٤,٣	-	٤٠,٢	٧,٤	-	٥٥,٢	١٠,٢	-
١٩٧٣	٥٣٤,٨	(-)١,١	٣٣٣,١	٦٢,٦	٦,١	١١٩,٣	٢٢,٣	(-)٩,٣	٣٧,٥	٧	(-)٦,٧	٤٤,٩	٨,٤	١٨,٧
١٩٧٤	٦٧٩,٥	٢٧,١	٤١٢,١	٦٠,٦	٢٣,٧	١٥١,٧	٢٢,٣	٢٧,٢	٥١,٤	٧,٦	٣٧,١	٦٤,٣	٩,٥	٤٣,٢
١٩٧٥	٩٨٤	١٦,١	٤٣٧	٥٥,١	٦,٢	٢٣٢	٢٩,٣	٥٢,٩	٦٥,٩	٨,٣	٢٨,٢	٥٧,٧	٧,٣	١٠,٢
١٩٧٦	٧٩٣	٢٤,١	٥٣٤,٥	٥٤,٣	٢٢,٢	٢٩٩,١	٣٠,٤	٢٨,٩	٧٧,٦	٧,٩	١٧,٨	٧٢,٨	٧,٤	٢٦,٢
١٩٧٧	١٠٠٣,٩	٢	٤٧٤,٨	٤٧,٣	(-)١١,٢	٣٤٢,٩	٣٤,٢	١٤,٦	٩٧	٩,٧	٢٥	٨٩,٢	٨,٩	٢٢,٥
١٩٧٨	١٠٥١,٨	٤,٨	٤٥٥,٤	(-)٤٣,٣	٤,١	٣٦٧,٥	٣٤,٩	٧,٢	١٣٦,٣	١٣	٤٠,٥	٩٢,٦	٨,٨	٣,٨
١٩٧٩	١٠٦٤,١	١,٢	٣٩٦,٩	٣٧,٣	(-)١٢,٨	٤٢٦,٣	٤٠,١	١٦	١٥١,٩	١٤,٣	١١,٤	٨٩	٨,٤	(-)٣,٩
١٩٨٠	١٢٥٣,١	١٧,٨	٤٩٦,٤	٣٩,٦	٢٥,٢	٤٩٦,٠	٣٩,٦	١٦,٣	١٥٨,١	١٢,٦	٤,١	١١٩,٦	٩,٢	٣٤,٤
١٩٨١	١٣٧٦	٩,٨	٥٧٨,٨	٤٢,١	١٦,٦	٥١٤,٤	٣٧,٤	٣,٧	١٧٢,٦	١٢,٥	٩,١	١١٠,٢	٨	(-)٧,٣
١٩٨٢	١٤٢٣,٣	٣,٤	٦١٨,٣	٤٣,٤	٦,٨	٥٩٠,٤	٣٤,٥	(-)٤,٧	١٥٧,٣	١١,١	(-)٨,٩	١٥٧,٣	١١,١	٤٢,٧
١٩٨٣	١٤٩٧,٩	٥,٢	٥٩٨,٧	٤٠	(-)٣,٢	٥٤٢,٨	٣٦,٢	١٠,٧	١٨٤,٦	١٢,٣	١٧,٤	١٧١,٥	١١,٤	٩,٠٣

المصدر : قطاع التخطيط - الهيئة العام للتنشيط السياحى - بيانات غير منشورة.

٤- يمثل السائحون العرب أكبر وزن نسبى من إجمالى عدد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة الموضحة بالجدول وينافسهم فى ذلك السائحون الاوربيون. إذ يتراوح الوزن النسبى للسائحين الاوربيين بين ٢٢,٣٪ عام ١٩٧٣ و ٤٠,١عام ١٩٧٩ .

٥- اتجه الوزن النسبى للسائحين العرب إلى الانخفاض من ٦٢,٣٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥٤,٣٪ عام ١٩٧٦ ، و٣٩,٦٪ عام ١٩٨٠ . كما اتجهت اعداد السائحين العرب ذاتها نحو الانخفاض ابتداء من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٧٩. إذ انخفضت بنسبة ١١,١٪ عام ١٩٧٧ عن عام ١٩٧٦ وبنسبة ١٢,٨٪ عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٨ . ويرجع ذلك إلى سوء العلاقات بين حكومات الدول العربية وحكومة مصر فى أعقاب محادثات السلام واتفاقيات كامب ديفيد مع العدو الصهيونى . بيد أن المؤشرات تشير إلى عودة اعداد السائحين العرب والوزن النسبى لهم إلى التزايد بعد حذوث نوع من التحسن فى العلاقات المصرية العربية بعد عام ١٩٨١ . ويجدر الاشارة إلى أن زيادة اعداد السائحين العرب تتركز فى كل من السائحين القادمين من الأردن وفلسطين والسودان . إذ بلغت نسبة زيادة اعداد هؤلاء السياح نحو ٣٩,٩٪ , ١٠٣,٣٪ ، ١٣,٣٪ على الترتيب . وذلك خلال عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٠[١] .

٦- اتجهت اعداد السائحين القادمين من أوربا وكذا الوزن النسبى لعددهم إلى إجمالى عدد السائحين إلى الزيادة خلال فترة الدراسة إذ ارتفع عدد السائحين الأوربيين من ١٣١,٥ ألف سائح عام ١٩٧٢ إلى ٥٤٢,٨ ألف سائح عام ١٩٨٣ . أى بنسبة زيادة قدرها ٣١٢,٨٪ كما اتجه الوزن النسبى للسائحين الاوربيين إلى إجمالى عدد السائحين إلى الزايدة من ٢٤,٣٪ عام ١٩٧٢ إلى ٤٠,١٪ عام ١٩٧٩ . ثم تراجع إلى ٣٦,٢٪ عام ١٩٨٣ رغم اتجاه اعداد السائحين إلى الزيادة ويمكن تفسير ذلك

بزيادة الوزن النسبى لاعداد السائحين من جنسيات أخرى. وترجع زيادة أعداد السائحين الأوربيين القادمين إلى مصر إلى تحسن العلاقات المصرية الأوربية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والاتجاه نحو الحل السلمى لمشكلة الشرق الاوسط والاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى الوقت الذى ساد فيه سلام اجتماعى داخلى باستثناء عام ١٩٨١، وعام ١٩٨٢ الذين ساد فيهما اضطرابات داخلية معروفة.

٧- أما السائحين الأمريكيين فقد اتجهت أعدادهم إلى الزيادة من ٤٠,٢ ألف سائح عام ١٩٧٢ إلى ١٨٤,٦ ألف سائح عام ١٩٨٣. أى بمعدل زيادة سنوى قدرة ٣٢,٧٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة. كما اتجهت الأهمية النسبية لعدد هؤلاء السائحين إلى إجمالى السائحين الذين حضروا إلى مصر - إلى الزيادة من ٧٪ عام ١٩٧٣ إلى ١٤,٣٪ عام ١٩٧٩، و ١٢,٣٪ عام ١٩٨٣. ويرجع ذلك إلى نفس الظروف السابق ذكرها بالنسبة للسائحين الأوربيين حيث تحسنت العلاقات المصرية الامريكية كما تهيأت ظروف السلام الداخلى والخارجى واعطيت دفعة قوية لسياسة الانفتاح الاقتصادى مما شجع كثير من المستثمرين الامريكيين إلى الحضور إلى مصر بين فترة وأخرى.

٨- اتجهت اعداد السائحين من الجنسيات الأخرى إلى الزيادة من ٥٥,٢ ألف سائح عام ١٩٧٢ إلى ١٧١,٥ ألف سائح عام ١٩٨٣ أى بمعدل زيادة سنوى قدرة ١٩,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة. أما الوزن النسبى لهم فقد تأرجح بين الزيادة والنقصان تبا لزيادة ونقص الاوزان النسبية للسائحين العرب، والأوربيين، والأمريكيين.

٩- تشير المؤشرات الاحصائية إلى زيادة الاعداد الوافدة من آسيا، وافريقيا، واليابان سنه بعد أخرى إذ ارتفعت اعدادهم بنسبة ٢٨,٦٪، ١٤,٣٪ على

الترتيب عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ ، ثم بلغت هذه النسب ٦,٦٪ ، ٩,٥٪ ، ١٧,٩٪ على الترتيب عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢(١) .

وهكذا يتضح لنا اتجاه عدد السائحين القادمين إلى الزيادة بصفة عامة خلال الفترة موضع الدراسة . واتجاه الأهمية النسبية لكل من السائحين الأوروبيين والأمريكيين إلى الزيادة على حين اتجهت الأهمية النسبية واعدا السائحين العرب إلى الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ نتيجة الأسباب السياسية السابق الاشارة اليها .

ويجدر الاشارة إلى انخفاض اعداد السائحين القادمين من الدول الاشتراكية فى مجموعها بنسبة ٥,٨٪ عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت بنسبة ١١,٤٪ عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢ ، وذلك لأسباب سياسة واقتصادية نتجت عن انفتاح مصر اقتصادياً وسياسياً على العالم الرأسمالى بصفة خاصة ، ثم الاتجاه إلى توطيد علاقاتها بدول العالم الثالث منذ عام ١٩٨٢ ، ومعظم الدول الاشتراكية

أما السائحين القادمين من اسرائيل فقد اتجهت اعدادهم إلى الزيادة بعد توقيع معاهدة السلام حتى بلغ عددهم نحو ٣٥,٧ ألف سائح عام ١٩٨٣ بزيادة قدرها ١٢,٧٪ عن عام ١٩٨٢ .

جدول رقم (٣)

عدد السائحين (١٩٨٦ - ١٩٩٥)

(بالألف سائح)

السنه	العدد الاجمالى	التغير %	عرب			أوروبيون			أمريكيون			جنسيات أخرى		
			العدد	%	التغيير	العدد	%	التغيير	العدد	%	التغيير	العدد	%	التغيير
١٩٨٦	١٣١١,٣	-	٥٥٤,٢	٤٢,٣	-	٥٦٥,٩	٤٣,٢	-	٩٤,٨	٧,١	-	٩٧,٢	٧,٤	-
١٩٨٧	١٧٩٥,٠	٣٦,٩	٦٥٧,٠	٣٦,٦	١٨,٥	٨٦٣,٦	٤٨,١	٥٢,٦	١٤٩,٠	٨,٣	٥٧,٢	١٢٥,٤	٧,٠	٢٩,٠
١٩٨٨	١٩٦٩,٥	٩,٧	٦٥٩,٧	٣٣,٥	٠,٤	١٠١١,٧	٥١,٤	١٧,٢	١٦٤,١	٨,٣	١٠,١	١٣٤,٠	٦,٨	٦,٩
١٩٨٩	٢٥٠٣,٣	٢٧,١	٩٥٢,٢	٣٨,٠	٤٤,٣	١١٨٨,٨	٤٧,٥	١٧,٥	٢٠٠,٥	٨,٠	٢٢,٢	١٦١,٨	٦,٥	٢٠,٧
١٩٩٠	٢٦٠٠,١	٣,٩	١١٤٠,١	٤٣,٩	١٩,٧	١١٢٣,٢	٤٣,١	(-)٥,٥	١٧٩,١	٦,٩	(-)١١,٩	١٥٧,٦	٦,١	(-)٢,٦
١٩٩١	٢٢١٤,٣	(-)١٤,٨	١٠٨٢,٣	٤٨,٩	(-)٥,١	٨٨٩,٩	٤٠,٢	(-)٢٠,٨	١١٩,٩	٥,٤	(-)٣٣,١	١٢٢,٢	٥,٥	(-)٢٢,٥
١٩٩٢	٣٢٠٦,٩	٤٤,٨	١١٠٢,٩	٣٤,٤	١,٩	١٦٦٤,٩	٥١,٩	٨٧,١	٢٢٤,٥	٧,٠	٨٧,٢	٢١٤,٦	٦,٧	٧٥,٦
١٩٩٣	٢٥٠٧,٨	(-)٢١,٨	٩٢٢,٤	٣٦,٨	(-)١٦,٤	١٢٠٥,٧	٤٨,١	(-)٢٧,٦	١٨٧,٥	٧,٥	(-)١٩,٧	١٩٢,٢	٧,٦	(-)١٠,٤
١٩٩٤	٢٥٨٢,٠	٢,٩	٩٣١,٧	٣٦,١	١,٠	١٢٤٣,٦	٤٨,١	٣,١	١٨٢,٤	٧,١	(-)٢,٧	٢٢٤,٣	٨,٧	١٦,٧
١٩٩٥	٣١٣٣,٥	٢١,٣	٨٢٢,٩	٢٦,٣	(-)١١,٧	١٥٢٦,٤	٤٨,٧	٢٢,٧	٢٥٠,٧	٨,٠	٣٧,٤	٥٣٣,٥	١٧,٠	١٣٧,٨

المصدر : وزارة السياحة - مركز المعلومات - مصر (السياحة فى أرقام) باللغة الانجليزية ١٩٩٥/٩٤ .

بيانات عام ١٩٩٥ من الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء .

يوضح الجدول رقم (٢) أن عدد السائحين لم يشهد إنخفاضاً سوى فى عام ١٩٩١ نتيجة حرب الخليج عقب الغزو العراقى للكويت وفى عام ١٩٩٣ نتيجة أحداث الأرهاب الداخلية حيث كانت نسبة الانخفاض ١٤,٨٪ فى عام ١٩٩١ ، ٢١,٨٪ عام ١٩٩٣ .

وقد اتجه عدد السائحين بعد ذلك إلى الزيادة حتى بلغ نحو ٣,٣ مليون سائح عام ١٩٩٥ منهم ٤٨,٧٪ من الأوربيين ،٢٦,٣٪ من العرب ، ٨٪ من الأمريكيين ، ١٧٪ من الجنسيات الأخرى .

ويلاحظ أنه رغم حدوث زيادة مطلقة فى أعداد السائحين القادمين من الدول الصناعية المتقدمة فى أوربا وأمريكا وغيرها فقد انخفض عدد السائحين العرب بنسبة ١١,٧٪ عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ وذلك فى اعقاب حدوث زيادة طفيفة لم تتعدد ١٪ عام ١٩٩٤ .

ثانياً : الليالى السياحية :

يشتمل الجدول رقم (٣) على عدد الليالى السياحية التى قضاها السائحون فى مصر خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٢) كما يشتمل جدول رقم (٤) على توزيع الليالى السياحية طبقا للجنسيات خلال بعض السنوات من نفس الفترة. ومن الجدولين المشار إليهما يتضح ما يلى :

١-ارتفع عدد الليالى السياحية التى أمضاها السائحون فى مصر من ٦٦١٣,٨ ألف ليلة عام ١٩٧٢ إلى ٨٨٥٦,٧ ألف ليلة عام ١٩٨٣ ، أى بمعدل زيادة قدرة ٣,١٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة.

٢-ارتفع الرقم القياسى لعدد الليالى السياحية من ١٠٠ عام ١٩٧٢ إلى ١٠٧,٩ اعام ١٩٧٨ ، وإلى ١٢٢,٢ عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ١٣٣,٩ عام ١٩٨٣.

٣-شهدت السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، وعام ١٩٧٩ انخفاضا فى عدد الليالى السياحية بالمقارنة ببقية السنوات الموضحة بالجدول. ويمكن تفسير ذلك على أساس أن هذه السنوات كانت فترة عدم استقرار سياسى بسبب ظروف الحرب، وارتفاع الاسعار المحلية.

٤-اتجه متوسط مدة الإقامة للسائح فى السنه (عدد الليالى السياحية إلى عدد السائحين) إلى الانخفاض من ١٢,٢ ليلة عام ١٩٧٢ إلى ٦,٣ ليلة عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٥,٩ ليلة عام ١٩٨٣ كما اتجه الرقم القياسى لمتوسط مدة الاقامة إلى الانخفاض من ١٠٠ عام ١٩٧٢ إلى ٥١,٦ عام ١٩٧٧ وإلى ٤٨,٤ عام ١٩٨٣.

ويستخلص من هذه المؤشرات أن متوسط مدة أقامة السائح فى مصر لم تتعد أسبوعاً فى معظم السنوات الى تلت عام ١٩٧٤. ويرجع ذلك إلى اتجاه الأسعار المحلية للفنادق المصرية إلى الارتفاع بزيادة معدلات التضخم منذ عام ١٩٧٤.

٥-تمثل الليالى السياحية التى يقضيها العرب، والأوروبيين الوزن النسبى الأكبر إلى اجمالى عدد الليالى السياحية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣)، إذ بلغت هذه الأوزانن ٤٤,٥٪، و ٣٥,٥٪ على الترتيب عام ١٩٨٠، ونحو ٤٨,٣٪، ٣٤,٨٪ على الترتيب عام ١٩٨٣.

٦-تجئ الليالى السياحية التى قضاها السائحون الأمريكيون فى مصر فى الترتيب الثالث من حيث الوزن النسبى إلى إجمالى الليالى السياحية، إذ بلغ الوزن النسبى لما أمضوه من ليالى نحو ١٢٪ عام ١٩٨٠، و ١٢,٤٪ عام ١٩٨٣.

٧-اتجه الوزن النسبى لعدد الليالى السياحية التى قضاها سائحوا الجنسيات الأخرى إلى إجمالى عدد الليالى السياحية، إلى الانخفاض من ٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ٧,٦٪ عام ١٩٨١، و٧,٨٪ عام ١٩٨٣. ويرجع ذلك إلى أن

الغالبية العظمى من السائحين الذيـن ينتمـون إلـى هذه الفئـة هـم مـن أبنـاء الدول الناميـة ، والمتخلفـة الذين تعجز قدراتهم الماليـة عن الاقامـة لمدة طويلة فى فنادق مصر مرتفعة التكلفة ، مع سوء مستوى الاعاشة والخدمـة فى الفنادق الزهيدة الأسعار.

٨-بلغ عدد الليالى السياحية التـى أمضاهـا السـائحون فـى مصـر عـام ١٩٨٣ نحو ٨,٩ مليون ليلة بنقص قدره نحو ٥٪ بالمقارنة بعدد الليـالى السياحية عام ١٩٨٢ ، و ٩,٢٪ بالمقارنه بعام ١٩٨١ ، ويرجع ذلـك إلـى انخفـاض عـدد الليـالى السـياحية التـى قضاهـا السـائحون العـرب بنسـبة ٦,٢٪ عـام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢ ، وبنسـبة ١٠,٩٪ عـام ١٩٨٣ عـن عـام ١٩٨١. كما يرجع أيضاً إلى انخفاض عدد الليالى السياحية الـى قضاهـا السـائحون الاوربيون بنسبة ٤,١٪ عـام ١٩٨٣ مقارنـة بعـام ١٩٨٢ ، و ٦,٢٪ عـام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٨١.

كما انخفض عدد الليالى السياحة التى قضاها السائحون القادمون مـن دول اشتراكية بنسبة ١,١٪ عام ١٩٨٣ مقارنا بعام ١٩٨٢ ، وبنسـبة ٢٥,٤٪ عام ١٩٨٣ مقارنا بعام ١٩٨١.

ويلاحظ أن انخفاض عدد الليالى السياحية يترتب عليه انخفاض نسبة الاشغال فى الفنادق المختلفة ، وانخفاض متوسط انفاق السائح اليومى وهو مـا سوف نتناوله بالدراسة فى الصفحات القادمة .

جدول رقم (٣)
الليالي السياحية (١٩٧٢ - ١٩٨٣)
(بالألف سائح)

السنه	الليالى السياحية			متوسط مدة الإقامة فى السنه (ليلة)		
	عدد	رقم قياسى	تغير ٪	عدد	رقم قياسى	تغير ٪
١٩٧٢	٦٦١٣,٨	١٠٠	-	١٢,٢	١٠٠	-
١٩٧٣	٦٣٩٤,٠	٩٦,٧	(-)٣,٣	١١,٩	٩٧,٥	(-)٢,٥
١٩٧٤	٦٢٩٤,٢	٩٥,٢	(-)١,٦	٩,٢	٧٥,٤	(-)٢٢,٧
١٩٧٥	٥٨٥٤,٦	٨٨,٥	(-)٦,٩	٧,٣	٥٩,٨	(-)٥,٥
١٩٧٦	٦٧٩٦,١	١٠٢,٨	(+)١٦,١	٦,٩	٥٦,٦	(-)٢٠,٧
١٩٧٧	٦٣٣٨,٩	٩٥,٨	(-)٦,٧	٦,٣	٥١,٦	(-)٨,٧
١٩٧٨	٧١٣٦,٧	١٠٧,٩	(+)١٢,٦	٦,٨	٥٥,٧	٧,٩
١٩٧٩	٧١٠٤,٤	١٠٧,٤	(-)٠,٥	٦,٧	٥٤,٩	(-)١,٥
١٩٨١	٨٠٨٣,٧	١٢٢,٢	(+)١٣,٨	٦,٥	٥٣,٣	(-)٣
١٩٨١	٩٨٠٥,٧	١٤٨,٣	(+)٢١,٣	٦,٩	٥٦,٦	٦,٢
١٩٨٢	٩٣٠١,٩	١٤٠,٦	(-)٥,١	٦,٥	٥٣,٦	(-)٥,٨
١٩٨٣	٨٨٥٦,٧	١٣٣,٩	(-)٥,٣	٥,٩	٤٨,٤	(-)٩,٢

المصدر : قطاع التخطيط - الهيئة العامة للتنشيط السياحى - بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٤)

توزيع الليالي السياحية حسب الجنسية (١٩٨٠- ١٩٨٣)

(بالألف ليلة)

السنه	عرب			أوروبيون			أمريكيون			جنسيات أخرى		
	العدد	٪	تغير	العدد	٪	تغير	العدد	٪	تغير	العدد	٪	تغير
١٩٨٠	٣٥٩٥,٢	٤٤,٥	-	٢٨٦٧,٥	٣٥,٥	-	٩٧٢,١	١٢	-	٦٤٨,٩	٨	-
١٩٨١	٤٦٣٦,٦	٤٧,٣	٢٨,٩	٣٢٧٧,٤	٣٣,٤	١٤,٣	١١٤٨,١	١١,٧	١٨,١	٧٤٣,٦	٧,٦	١٤,٦
١٩٨٢	٤٤١٣,٤	٤٧,٤	(-)٤,٨	٣١١٨	٣٣,٥	(-)٠,٥	١١٤٢,٣	١١,٢	(-)٨,٩	٦٢٧,٧	٦,٧	(-)١٥,٥
١٩٨٣	٤١٣٩,٠	٤٨,٣	(-)٦,٢	٣٠٨٢,١	٣٤,٨	(-)١,١٥	١٠٤١,٧	١٢,٤	(-)٤,٥	٥٩٣,٩	٧,٨	٥,٤

١-المصدر : أنظر مصدر جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٥)
الليالى السياحية (١٩٨٦ - ١٩٩٥)

(بالألف ليلة)

السنه	الليالى السياحية			متوسط مدة الإقامة فى السنه (ليلة)		
	عدد	رقم قياسى	تغير ٪	عدد	رقم قياسى	تغير ٪
١٩٨٦	٧٨٤٧,٤	١٠٠	-	٥,٩٨	١٠٠	-
١٩٨٧	١٥٨٦١,٤	٢٠٢,١	١٠٢,١	٨,٨	١٤٧,٢	٤٧,٢
١٩٨٨	١٧٨٦٤,٠	٢٢٧,٦	١٢,٦	٩,١	١٥٢,٢	٣,٤
١٩٨٩	٢٠٨٥٢,٧	٢٦٥,٧	١٦,٧	٨,٣	١٣٨,٨	(-)٨,٨
١٩٩٠	١٩٩٤٢,٧	٢٤٥,١	(-)٤,٤	٧,٧	١٢٨,٨	(-)٧,٢
١٩٩١	١٦٢٣٠,٦	٢٠٦,٨	(-)١٨,٦	٧,٣	١٢٢,١	(-)٥,٢
١٩٩٢	٢١٨٣٥,٧	٢٧٨,٢	٣٤,٥	٦,٨	١١٣,٧	٦,٨
١٩٩٣	١٥٠٨٩,٠	١٩٢,٣	(-) ٣٠,٩	٦,٠	١٠٠,٣	(-)٢,٩
١٩٩٤	١٥٤٣٢,٧	١٩٦,٧	٢,٣	٦,٠	١٠٠,٣	صفر
١٩٩٥	٢٠٤٥١,٤	٢٦٠,٦	٣٢,٥	٦,٥	١٠٨,٧	٨,٣

المصدر : وزارة السياحة - مركز المعلومات - مصر - (السياحة فى أرقام) باللغة الانجليزية لعام ٩٤/٩٥ .

جدول رقم (٦)

توزيع الليالي السياحية حسب الجنسية (١٩٨٦- ١٩٩٥)

(بالألف ليلة)

السنه	عرب			أوروبيون			أمريكيون			جنسيات أخرى		
	العدد	%	تغير	العدد	%	تغير	العدد	%	تغير	العدد	%	تغير
١٩٨٦	٣٧٢٢,٠	٤٧,٤	-	٣١٧٣,٧	٤٠,٤	-	٥٦٠,٧	٧,١	-	٧٨٣,٩	٩,٩	-
١٩٨٧	٧٦٧١,٧	٤٨,٨	١٠٦,١	٩٢٢٩,١	٥٨,٢	١٩٠,٨	٩٤٥,٥	٦,٠	٦٨,٦	١٥٨٤,٣	١٠,٠	١٠٢,١
١٩٨٨	٧٦٤٢,٦	٤٢,٨	(-)٠,٤	٨١٤٠,١	٤٥,٦	(-)١١,٨	١٠٤٧,٦	٥,٩	١٠,٨	١٧٨٤,٧	١٠,٠	١٢,٦
١٩٨٩	٩٦٤٥,١	٤٦,٩	٢٦,٢	٨٥٢١,١	٤١,٤	٤,٧	١٢٦٦,٦	٦,١	٢٠,٩	٢٠٥٦,٣	١٠,٠	١٥,٢
١٩٩٠	٩٥٩٩,٨	٤٨,١	(-)٠,٥	٧٨٩٧,٥	٣٩,٦	(-)٧,٣	١١٧٨,٥	٥,٩	(-)٧,٠	١٢٢٦,٩	٦,٥	(-)٣٨,٤
١٩٩١	٩١٢٣,٧	٥٦,٢	(-)٥,٠	٥٤٧٧,٥	٣٣,٧	(-)٣٠,٦	٧٠٩,٣	٤,٤	(-)٣٩,٨	٩٢٠,١	٥,٧	(-)٢٧,٤
١٩٩٢	٨٣٠٥,٥	٣٨,٠	(-)٩,٠	١٠٩٧٢,٧	٥٠,٣	١٠٠,٣	١٣١٤,٣	٦,٠	٨٥,٣	١٢٤٣,٢	٥,٧	٣٥,١
١٩٩٣	٥٨٩٦,١	٣٩,١	(-)٢٩,٠	٧٢٠٢,٨	٤٧,٧	(-)٣٤,٤	١٠٠٩,٦	٦,٧	(-)٢٣,٢	٩٨٠,٥	٦,٥	(-)٢١,١
١٩٩٤	٦٥٧٣,١	٤٢,٦	١١,٥	٦٦٥٠,٧	٤٣,١	(-)٧,٧	١٠٠٣,٢	٦,٥	(-)٠,٦	١٢٠٥,٨	٧,٨	٢٣,٠
١٩٩٥	٥٨٠٨,٢	٢٨,٤	(-)١١,٦	١١٣٣١,١	٥٥,٤	٧٠,٤	١٧٩٩,٧	٨,٨	٧٩,٤	١٥١٣,٤	٧,٤	٢٥,٥

١-المصدر : وزارة السياحة - مركز المعلومات - مصر (السياحة فى أرقام) لعام ١٩٩٥/٩٤ (باللغة الإنجليزية) .

وتوضح الجداول أرقام (٥)، (٦) ارتفاع عدد الليالى السياحية إلى حوالى ٢٠,٤مليون ليلة عام ١٩٩٥مقابل ١٩,٩ مليون ليلة عام ١٩٩٠. وهو ما ينعكس على متوسط مدة الإقامة التى بلغت ٦,٥ ليلة عام ١٩٩٥ مقابل ٧,٧ ليلة عام ١٩٩٠ نظراً لأن زيادة عدد الليالى السياحية عام ١٩٩٠ كان بنسبة (-)٤,٤٪ بينما كانت النسبة ٣٢,٥٪ عام ١٩٩٥. بينما لم تزد النسبة عام ١٩٩٠ فى حالة أعداد السائحين عن ٣,٩٪ مقابل ٢١,٣٪ عام ١٩٩٥ مما جعل متوسط مدة الإقامة عام ١٩٩٥ ينخفض عنه فى عام ١٩٩٠ رغم زيادة عدد السائحين وعدد الليالى السياحية فى كلتا الحالتين وقد بلغت نسبة زيادة متوسط مدة الإقامة للسائح حوالى ٨,٣٪ عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤ وذلك مقابل نسبة تغير سالب عام ١٩٩٠ قدرها ٧,٢٪.

وفيما يتعلق بنسبة السائحين نجد أن الإنخفاض شمل السائحين العرب والأوربيين والأمريكيين والجنسيات الأخرى خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) وذلك يرتبط إلى حد كبير بأحداث العنف والأرهاب فى مصر خلال تلك الفترة.

وفى عام ١٩٩٥ لم يحدث انخفاض فى عدد الليالى السياحية التى يقضيها معظم السائحين من الجنسيات المختلفة عدا العرب الذين انخفضت اعداد الليالى السياحية التى يقضونها بنسبة ١١,٦٪ عام ١٩٩٥ عن عام ١٩٩٤. ويرجع ذلك لنفس الأسباب السابق الاشارة إليها.

ثالثا : طريقة الوصول :

يوضح الجدول رقم (٧) طريقة وصول السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٣).

من جدول رقم (٧) يتضح ما يلى :

١-يمثل الرحلات الجوية بالطائرات النسبية الكبرى لطرق وصول السائحين إلى مصر، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لاستخدام هذه الوسيلة من ٦٧,٣٪ عام ١٩٧٤ إلى ٨١,٤٪ عام ١٩٧٨ وإلى نحو ٧٤٪ عام ١٩٨٣

كما ارتفع الرقم القياسى من ١٠٠ عام ١٩٧٤ إلى ١٨٨,١٪ عام ١٩٧٨ وإلى ٢٤٣,٤عام ١٩٨٣.

٢- تجئ السياحة عن طريق البحر فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ إذ تبلغ أهميتها النسبية بالنسبة لعدد السائحين القادمين بالوسائل الأخرى نحو ١٥,٥٪ عام ١٩٧٧، ونحو ١٤٪ عام ١٩٨٠ . إلا أن هذه الأهمية تراجعت إلى المرتبة الثالثة ابتداء من عام ١٩٨١ إذ بلغت نحو ١١٪ عام ١٩٨١ ، ونحو ١١٪ عام ١٩٨٣ ، وهى نفس الظاهرة التى لوحظت عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ كما يتضح من الجدول رقم (٧) . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بانخفاض نسبة عدد السائحين القادمين من دول حوض البحر المتوسط إلى إجمالى عدد السائحين القادمين برا من الدول العربية والأفريقية المجاورة إلى إجمالى عدد الساحئين خلال نفس الفترة (راجع جدول رقم (١) .

٣-تحتل طريقة الوصول برا الأهمية النسبية الثالثة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠). ويرجع ذلك إلى اتجاه نسبة السائحين العرب والأفارقة إلى إجمالى السائحين إلى الانخفاض بسب اتجاه مصر إلى تحسين علاقاتها مع إسرائيل ، وقطع العلاقات بين مصر وتلك الدول . ويؤيد هذا الأثر ما حدث بعد عام ١٩٨١ من اتجاه الأهمية النسبية لعدد السائحين العرب والأفارقة وكذلك طريقة الوصول برا إلى الارتفاع حتى بلغت ١٥,٢٪ عام ١٩٨٣ وجاءت بذلك فى المرتبة الثانية بعد الوصول بالطائرات . بينما تراجعت طريقة الوصول بحراً كما سبق القول مثلما كان فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ كما يتضح من الجدول رقم (٧) . ولعل القارئ يستطيع أن يتبين أن وسيلة الوصول بحرا تعتبر الوسيلة الرئيسية للسائحين الأوربيين ، بينما تعتبر وسيلة الوصول برا الوسيلة الرئيسية للسائحين العرب . أما الوصول جوا فهى وسيلة يشترك فى استخدامها كافة الجنسيات ، كما يتضح من جدول رقم (٩)

جدول رقم (٧)

توزيع السائحين العرب حسب طريقة الوصول (١٩٧٤ - ١٩٨٣)

(بالألف سائح)

السنه	إجمالى عدد السائحين	جواً			بحراً			براً		
		عدد	٪	رقم قياسى	عدد	٪	رقم قياسى	عدد	٪	رقم قياسى
١٩٧٤	٦٧٩	٤٥٥	٦٧,٣	١٠٠	١٠٠	١٤,٨	١٠٠	١٢٤	١٧,٩	١٠٠
١٩٧٥	٧٩٣	٦٢٦	٧٩,٠	١٣٧,٦	٧٠	٨,٨	٧٠	٩٧	١٢,٢	٧٨
١٩٧٦	٩٨٤	٧٩٥	٨٠,٨	١٧٤,٧	١١٠	١١,٢	١١٠	٧٩	٨	٦٤
١٩٧٧	١٠٠٤	٨١٦	٨١,٣	١٧٩,٣	١٥٦	١٥,٥	١٥٦	٣٢	٣,٢	٢٥,٨
١٩٧٨	١٠٥٢	٨٥٦	٨١,٤	١٨٨,١	١٦٠	١٥,٢	١٦٠	٣٦	٣,٤	٢٩,٠
١٩٧٩	١٠٦٤	٨٦٠	٨٠,٨	١٨٩,٠	١٦٢	١٥,٣	١٦٢	٤٢	٣,٩	٣٣,٩
١٩٨٠	١٢٥٣	٩٨٧	٧٨,٩	٢٠١,٥	١٧١	١٣,٦	١٧١	٩٥	٧,٥	٧٦,٦
١٩٨١	١٣٧٦	١٠٥٨,٥	٧٦,٩	٢٣٢,٦	١٤٢,١	١٠,٣	١٤٢,١	١٧٥,٤	١٢,٧	١٤١,٤
١٩٨٢	١٤٢٣,٣	١٠٢٩,٢	٧٢,٣	٣٢٦,٢	١٤٨,٩	١٠,٥	١٤٨,٩	٢٤٥,٢	١٧,١	١٩٧,٧
١٩٨٣	١٤٩٧,٩	١١٠٧,٦	٧٣,٩	٢٤٣,٤	١٦٢,٣	١٠,٨	١٦٢,٣	٢٢٨,٠	١٥,٢	١٨٣,٩

المصدر : الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى - بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٨)

توزيع السائحين العرب حسب طريقة الوصول (١٩٨٤ - ١٩٩٤)

(بالألف سائح)

السنه	طريقة الوصول						إجمالى
	جواً	٪	بحراً	٪	براً	٪	
١٩٨٤	٤٧٣,٩	٧٩,٥	١٠٤,٦	٣,٠	١٧,٦	١٧,٥	٥٩٦,١
١٩٨٥	٤٢٧,٩	٧٥,٩	٢٧,٢	٤,٨	١٠٩,١	١٩,٣	٥٦٤,١
١٩٨٦	٤٠٨,٦	٧٣,٧	٣٦,٣	٦,٦	١٠٩,٣	١٩,٧	٥٥٤,٢
١٩٨٧	٤٨٠,٣	٧٣,١	٥١,١	٧,٨	١٢٥,٥	١٩,١	٦٥٧,٠
١٩٨٨	٥١٩,٥	٧٨,٧	٥٤,٠	٨,٢	٨٦,٣	١٣,١	٦٥٩,٧
١٩٨٩	٥٦٩,١	٥٩,٨	٥٤,٤	٥,٧	٣٢٨,٧	٣٤,٥	٩٥٢,٢
١٩٩٠	٦٣٩,٤	٥٦,١	٧٤,٧	٦,٦	٤٢٦,١	٣٧,٤	١١٤٠,٢
١٩٩١	٦٣٦,٧	٥٨,٢	٧٠,٥	٦,٥	٣٧٥,١	٣٤,٧	١٠٨٢,٣
١٩٩٢	٦١٢,٨	٥٥,٦	٩٣,٨	٨,٥	٣٩٦,٣	٣٥,٩	١١٠٢,٩
١٩٩٣	٤٩٩,٧	٥٤,٢	٩٦,٤	١٠,٤	٣٢٦,٣	٣٥,٤	٩٢٢,٤
١٩٩٤	٥٧٧,٤	٦٢,٠	٨٣,٥	٩,٠	٢٧٠,٨	٢٨,٠	٩٣١,٧

المصدر : وزارة السياحة - مركز المعلومات - مصر (السياحة في أرقام) عام ١٩٩٥/٩٤ (باللغة الإنجليزية)

ويوضح جدول رقم (٨) أن طريقة وصول العرب بالسفن بحراً لاتزال أفضل الوسائل وذات الوزن النسبى الأكبر حيث بلغ هذا الوزن حوالى ٨٣,٥٪ عام ١٩٩٤ مقابل ٧٤,٧٪ عام ١٩٩٠ ويجئ الوصول جواً بالطائرات فى المرتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبى لها ٦٢٪ عام ١٩٩٤ مقابل ٥٦,١٪ عام ١٩٩٠ أما الوصول براً فيمثل ٢٨٪ من الاجمالى عام ١٩٩٤ مقابل ٣٧,٤٪ عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٩)

توزيع السائحين طبقاً لطريقة الوصول عام ١٩٩٤

(بالألف سائح)

الجنسية	جو	٪	بحراً	٪	براً	٪
الشرق الأوسط	٤٩٧,٥	٣٠,٨	٧١,٥	٢١,٥	٢٥٠,١	٣٩,٣
الأروبيون	٧٢٠,٢	٤٤,٦	٢٢٠	٦٦,٣	٣٠٣,٥	٤٧,٧
الأمريكيون	١٣٠,٤	٨,١	١٣,٥	٤,١	٣٨,٥	٦,٠
الأفريقيون	١١١,٤	٦,٩	١٣,٩	٤,١	٢٧,٥	٤,٣
الأسيويين	١٥١,٠	٩,٤	١٢,٩	٣,٩	١٧,٠	٢,٧
أخرون	٢,٨	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠٧	٠,٠١
الاجمالى	١٦١٣,٣	١٠٠	٣٣٢,٠	١٠٠	٦٣٦,٧	١٠٠

المصدر : وزارة السياحة - بيانات غير منشورة.

رابعاً : الزائرون للمتاحف :

تتجه الغالبية العظمى من السائحين القادمين إلى مصر لزيارة المتاحف الأثرية والمتاحف الفنية والمتاحف التاريخية باعتبار أن مصر تشتمل على متاحف متعددة لمختلف الحضارات والفنون بدءا من عصر الفراعنة مروراً بالفتح الإسلامى والخلافة العثمانية والعصر الحديث منذ عهد محمد على كما تمثل متاحف مصر سجلا للتاريخ المعبر عن كفاح مصر ، فى مختلف العصور بدءا من حرب الهكسوس ورمسيس الثانى والحملة الفرنسية على مصر وموقعة حطين فى عهد صلاح الدين الأيوبى ودور الأزهر فى النضال الوطنى فى مختلف العصور .

ويوضح الجدول رقم (١٠) حركة السائحين فى زياراتهم لمتاحف مصر خلال الفترة (١٩٧٤ إلى ١٩٨٠)

ومن جدول رقم (١٠) يتضح ما يلى :-

١- بلغت نسبة السائحين الذين زاروا المتاحف المصرية نحو ٩,٥٪ من إجمالى السائحين القادمين إلى مصر عام ١٩٧٩ مقابل ٨٩,٣٪ عام ١٩٧٥ ، ٧٧,٥٪ عام ١٩٧٤ وهو ما يعنى أن الغالبية العظمى من السائحين تفضل زيارة المتاحف المصرية للوقوف على عرض إجمالى لحضارة وتاريخ وفنون مصر .

٢-أن المتاحف الأثرية تحتل المرتبة الأولى بين المتاحف المصرية التى يزورها السائحون وقد بلغت نسبتهم ٨٦,٨٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٨٢,٨عام ١٩٧٤ . وهو ما يؤكد حرص السائحين على معرفة مصر الفرعونية والإسلامية وغيرها .

٣- تجئ المتاحف الفنية فى المرتبة الثانية من حيث تفضيل السائحين حيث بلغت نسبة السائحين الذين زاروا المتاحف الفنية نحو ١٠,١٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٥,٩٪ عام ١٩٧٧ ، و١٣,٤٪ عام ١٩٧٤ .

٤- أما المتاحف التاريخية فتجئ زيارتها فى المرتبة الثالثة من حيث تفضيل السائحين حيث بلغت نسبة السائحين الذين زاروا المتاحف الفنية نحو ٣,١٪ عام ١٩٧٩مقابل ٣,٨٪ عام ١٩٧٤ .

٥- شهد عام ١٩٨٠ تغيرا فى الأهمية النسبية حيث ارتفعت الأهمية النسبية لعدد السائحين الذين زاروا المتاحف الأثرية إلى ٨٧,٨٪ وارتفع الرقم القياسى لهم إلى ٢٤٦,٦مقابل ١٣٤,٦ عام ١٩٧٥ ، و ١٦٢,٩ عام ١٩٧٧. كما ارتفعت الأهمية النسبية لعدد السائحين الذين زاروا المتاحف المصرية إلى ٣,٨٪ عام ١٩٨٠ وارتفع الرقم القياسى لهم إلى ٢٥٠,٥ مقابل ١١٥ عام ١٩٧٥ ، و ١٢٠ عام ١٩٧٧ (سنه الأساس ١٩٧٤) كما هو موضح بالجدول رقم (١٠).

أما الأهمية النسبية للعدد السائحين الذين زاروا المتاحف الفنية فقد اتجهت إلى الانخفاض إلى ٨,٤٪ فقط بينما ارتفع الرقم القياسى لهم إلى ١٤٠ مقابل ١٤٣ عام ١٩٧٥ ، و٦٥,٧٪ عام ١٩٧٧ (١٩٧٤=١٠٠) . أى أن العدد الاجمالى للزائرين للمتاحف الفنية قد ارتفع بنحو ألف سائح عن عام ١٩٧٩ بينما انخفضت الأهمية النسبية لهم لزيادة الأهمية النسبية لعدد الزائرين للمتاحف الأخرى .

جدول رقم (١٠)

عدد السائحين (١٩٧٤ - ١٩٨٠)

(بالألف سائح)

السنه	الاجمالى	% من إجمالى السائحين	المتاحف الأثرية			المتاحف التاريخية			المتاحف المنية		
			عدد	%	رقم قياسي	عدد	%	رقم قياسي	عدد	%	رقم قياسي
١٩٧٤	٥٢٤	٧٧,٥	٤٣٤	٨٢,٨	١٠٠	٢٠	٣,٨	١٠٠	٧٠	١٣,٤	١٠٠
١٩٧٥	٧٠٧	٨٩,٣	٥٨٤	٨٢,٦	١٣٤,٦	٢٣	٣,٣	١١٥	١٠٠	١٤,١	١٤٣
١٩٧٦	٧٧٨	٧٩,١	٦٧٩	٨٧,٣	١٥٦,٥	٢٦	٣,٣	١٣٠	٧٣	٩,٤	١٠٤,٣
١٩٧٧	٧٧٧	٧٧,٤	٧٠	٩١	١٦٢,٩	٢٤	٣,١	١٢٠	٤٦	٥,٩	٦٥,٧
١٩٧٨	٩١٨	٨٧,٣	٨١٦	٨٨,٩	١٨٨,٠	٢٨	٣,١	١٤٠	٧٤	٨,١	١٠٥,٧
١٩٧٩	٩٦٣	٩٠,٥	٨٣٦	٨٦,٨	١٩٢,٦	٣٠	٣,١	١٥٠	٩٧	١٠,١	١٣٨,٥
١٩٨٠	١٢١٩	٩٧,٣	١٠٧٠	٨٧,٨	٢٤٦,٦	٥١	٣,٨	٢٥٠,٥	٩٨	٨,٤	١٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

جدول رقم (١١)

السائحون الزائرون للمتاحف المصرية (٨٤/٨٣-٨٩/٨٨)

(بالألف سائح)

السنه	الاجمالى	٪ من إجمالى السائحين	المتاحف الأثرية			المتاحف التاريخية			المتاحف الفنية			المتاحف القومية		
			عدد	٪	رقم قياسي	عدد	٪	رقم قياسي	عدد	٪	رقم قياسي	عدد	٪	رقم قياسي
٨٤/٨٣	١٥٩٨	١٠٢,٤	١٤٣١	٨٩,٥	١٠٠	٩٥	٥,٩	١٠٠	٧٢	٤,٦	١٠٠	-	-	١٠٠
٨٥/٨٤	١٧٢٧	١١٣,٧	١٤٧٥	٨٥,٤	١٠٣,١	٢٢٧	١٣,١	٢٣٨,٩	٨	٠,٥	١١,١	١٧	١,٠	-
٨٦/٨٥	١٦٣٥	١٢٤,٧	١٣٤٠	٨٢,٠	٩٣,٦	٢٣١	١٤,١	٢٤٣,١	١٠	٠,٦	١٣,٩	٥٤	٣,٣	-
٨٧/٨٦	١٦١٧	٩٠,١	١٣١٥	٨١,٣	٩١,٩	٢٣٤	١٤,٥	٢٤٦,٣	١٠	٠,٦	١٣,٩	٥٨	٣,٦	-
٨٨/٨٧	٢٥٧٧	١٣٠,٩	٢١٣٨	٨٣,٠	١٤٩,٤	٣٦٨	١٤,٣	٣٨٧,٤	١١	٠,٤	١٥,٣	٦٠	٢,٣	-
٨٩/٨٨	٢٨٠٠	١١١,٩	٢٣٧٠	٨٤,٦	١٦٥,٦	٣٦٨	١٣,١	٣٨٧,٤	٩	٠,٣	١٢,٥	٥٣	١,٩	-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - ١٩٩٠ يونيو ١٩٩٠ .

يوضح جدول رقم (١١)

- الزائرون للمتاحف الأثرية يمثلون ٨٤,٦٪ من إجمالى الزائرين لكل المتاحف عام ١٩٨٩ يليهم الزائرون للمتاحف التاريخية الذين يمثلون ١٣,١٪ فى نفس العام ثم الزائرون للمتاحف القومية الذين يمثلون ١,٩٪ فى نفس العام . أما الزائرون للمتاحف الفنية فيمثلون فقط ٠,٣٪ فى نفس العام أيضا .

وبصفة عامة يمثل الزائرون للمتاحف ١١١,٩٪ من إجمالى عدد السائحين ويرجع ذلك إلى أن هذا الرقم يشمل زيارة المصريين والأجانب على السواء لهذه المتاحف وفى حالة استبعاد المصريين نجد أن النسبة تصل حوالى ٧٠٪ فقط فى نفس العام .

المبحث الثاني

أثار الحركة السياحية على الاقتصاد المصري

مقدمة :

تتمثل الأثار التى تحدثها الحركة السياحية على أى اقتصاد فى مجموعة التغيرات الى تحدث فى الدولة نتيجة النشاط السياحى والفندقى فيها إذ تؤثر الحركة السياحية على مستويات العمالة والأجور والانتاج والاستهلاك والتضخم وعلى قيمة العملة الوطنية وتؤثر على الاستثمارات العامة وعلى ايرادات قطاع السياحة والفنادق ، وأخيرا تحدث أثاراً واضحة على ميزان المدفوعات .

وفيما يلى نتناول بالدراسة الآثار الاقتصادية للحركة السياحية على الاقتصاد المصرى .

أولاً - أثر الحركة السياحية على مستويات العمالة والأجور :

دأبت وزارة التخطيط على عدم افراد بيانات خاصة بقطاع السياحة والفنادق وادراجها ضمن قطاع المال والتجارة مما يجعل هناك صعوبة فى معرفة تطور أعداد العمالة والأجور خلال سلسلة زمنية . بيد أن خطة عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ خصصت حسابات منفردة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم مقارنة بالمتوقع عام ١٩٨١- ١٩٨٢ .

وبالنظر فى الخطة المشار إليها يتبين أن جملة العاملين بقطاع السياحة والفنادق والمطاعم تقدر بنحو ١٤٠,٥ ألف عامل يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ١٣٦,٩ مليون جنيه عام ١٩٨١-١٩٨٢ .

أما فى خطة عام ١٩٨٣/١٩٨٢ فقد كان من المستهدف أن يصل عدد العاملين بقطاع السياحة والفنادق والمطاعم نحو ١٤٤,٢ ألف عامل بزيادة فى

الأجور قدرهـا ٤,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٪ عن عام ٨٢/٨١ ويجدر الإشارة إلى أن متوسط الأجر يقدر بنحو ٩٧٤,٤ جنيه فى السنه عام ٨٢/٨١ فى ذلك القطاع وكان من المستهدف أن يصل هذا المتوسط إلى نحو ٩٩٦,٥ جنيه عام ١٩٨٣/١٩٨٢ (١) كما يجدر التنويه إلى أن جملة العاملين فى قطاع السياحة والفنادق والمطاعم تمثل نحو ١,٢٪ من اجمالى العاملين بالدولة كما تمثل أجورهم نحو ١٠,٨٪ من إجمالى الأجور عام ١٩٨٢/١٩٨١ ويستهدف وصول هاتين النسبتين إلى ١,٢٪، ١٠,٨٪ على الترتيب أى أن النسبتين يستهدف ثباتهما خلال الخطة العامة للتنمية لعام ١٩٨٣/١٩٨٢.

ويلاحظ أنه بينما يقدر متوسط الأجور على المستوى القومى بنحو ٦٠٣,٨ جنيه فإن هذا المتوسط يقدر بنحو ٩٧٤,٤ جنية عام ١٩٨٢/١٩٨١ أى بزيادة نسبتها ٦٠,١٪ عن المتوسط العام للأجور فى مختلف القطاعات.

وهكذا نستطيع الخلاص إلى أن عدد العاملين بقطاع السياحة والفنادق والمطاعم يمثل نسبة ضئيلة من إجمالى القوة العاملة فىمصر كما تمثل أجورهم نسبة مقبولة فى الدول النامية وقد ظلت هذه النسب ثابتة فى الخطة السنوية ١٩٨٣/١٩٨٢. كما نخلص بأن متوسط الأجور فى هذا القطاع يرتفع عن المتوسط العام للأجور فى مصر بنسبة كبيرة مما يشير إلى ارتفاع قيمة الأجور المدفوعة بالنسبة لعدد العاملين فيه. أما فى التسعينات فقد ارتفع عدد العاملين فى هذا القطاع إلى حوالى ١٥١ ألف عامل عام ١٩٩٢/١٩٩١ وكان من المستهدف أن يصل هذا الرقم إلى ١٣٧ ألف عامل فقط عام ٩٥/٩٤ فى اطار عمليات الخصخصة، والاصلاح الاقتصادى.

---

(١) وزارة التخطيط : الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٣/٨٢م.

مشروعات الانفتاح الاقتصادي السياحية :

تشير احصائيات هيئة الاستثمار إلى أن عدد العاملين بقطاع السياحة فى المنشآت التى وجدت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى قد بلغ نحو ١٣ ألف عامل عام ١٩٨٠ بنسبة ٧,٥٪ من اجمالى العمالة فى مختلف المشروعات المنشأة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى أما فى عام ١٩٩٤ فقد ارتفع عدد العاملين إلى حوالى ١٤ ألف عامل .

وفيما يتعلق بالأجور تشير الاحصائيات إلى أن هؤلاء العاملين يتقاضون أجورا قدرها نحو - ١٥ مليون جنية ١٩٨٠ بنسبة ٨,٤٪ من إجمالى أجور العاملين بمختلف مشروعات الانفتاح الاقتصادى (٢) وفى عام ١٩٩٤ ارتفعت القيمة إلى ٧٨ مليون جنيه .

ثانياً - أثر الحركة السياحية على الانتاج المحلي :

تشير احصائيات وزارة التخطيط إلى أن الانتاج المحلى الاجمالى لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم يقدر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/١٩٨١ منها ٢٢٥ مليون جنية انتاج القطاع الخاص بنسبة ٤٥٪ . ويمثل الانتاج المحلى للقطاع نحو ١,٥٪ من إجمالى الانتاج المحلى فى مصر.

ويلاحظ أن الخطة السنوية لعام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ كانت تهدف إلى زيادة الانتاج فى قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بنسبة -٤,٠٪ ليصل إلى ٥٢٠ مليون جنيه .

---

(٢) الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - الادارة المركزية للأحصاء والمعلومات - قطاع البحوث والمعلومات - ١٩٨٠ .

وبالنسبة للناتج المحلى الإجمالى فانه يقدر بنحو ٢٣٠,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/١٩٨١ ومنها ١٠٣,٧ مليون جنيه انتاج القطاع الخاص بنسبة ٤٤,٩٪ وفى الخطة السنوية لعام ١٩٨٣/١٩٨٢ ارتفع الناتج المحلى فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ٤,٥٪، و٣,٣٪ على الترتيب وفى حقبة التسعنيات ارتفع الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٤٢٠ مليون جنيه عام ٩٢/٩١ ويستهدف أن يصل ٢٦٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥.

وتجدر الاشارة إلى أن الأهمية النسبية للناتج المحلى فى قطاع للسياحة العام تقدر بنحو ١,٢٪ من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٨٢/١٩٨١ وكان من المستهدف الوصول بهذه الأهمية النسبية إلى ١,١٪ فى خطة التنمية لعام ١٩٨٣/١٩٨٢وقد بلغت هذه الأهمية ١,٨٪ عام ٩٢/٩١ ويستهدف أن تصل النسبة إلى ١,٧٪ عام ٩٦/٩٥.

التشابك القطاعى بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى:

فى دراستنا للتشابك القطاعى بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى لم تتوافر لنا سوى احصائيات الخطة السنوية لعام ١٩٨٣/١٩٨٢ ومنها نستطيع ملاحظة أن تحليل قيمة الانتاج المستهدف لقطاع السياحة والمقدرة بنحو ٥٢٠ مليون جنيه كما يلى [٣]:

١-البترول الخام ومنتجاته.	٢٥,٧ مليون جنيه
٢-صناعات غذائية.	١٦٤,٢ مليون جنيه
٣-صناعات أخرى.	٢,٩ مليون جنيه
٤-الكهرباء.	٨,١ مليون جنيه
٥-التشييد.	٢١,٦ مليون جنيه
٦-النقل والمواصلات والتخزين.	٦,٩ مليون جنيه

(٣) وزارة التخطيط: الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٣/٨٢.

٧-التجارة والمال .	٤٤,٥ مليون جنيه
٨-خدمات أخرى .	٦,٦ مليون جنيه
٩-القيمة المضافة .	٢٣٩,٥ مليون جنيه
المجموع	٥٢٠,٠ مليون جنيه

وهكذا نستطيع ملاحظة أن جملة مستلزمات قطاع السياحة والفنادق تقدر بنحو ٢٨٠,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ منها نحو ١٦٤,٢ مليون جنيه مستلزمات غذائية بنسبة ٥٨,٥٪ يليها التجارة والمال بنسبة ١٥,٨٪ ثم البترول الخام بنسبة ٩,١٪ .

كما يجدر ملاحظة أن نسبة القيمة المضافة إلى المستلزمات تقدر بنحو ٨٥,٧٪ وتقدر نسبة القيمة المضافة إلى اجمالى الانتاج المحلى بنحو ٤٠,٦٪ مما يشير إلى ارتفاع نسبة المستلزمات إلى الانتاج المحلى وهو أمر يتعين على العمل على مواجهته لتحقيق كفاءة تشغيل قطاع السياحة والفنادق .

ثالثاً : أثر الحركة على الاستثمار المحلى :

تشير احصائيات وزارة التخطيط إلى أن قيمة الاستثمارات لعام ١٩٨٣/٨٢ والخاصة بقطاع السياحة العام بلغت بنحو ٤٤,٨مليون جنيه منها ٢٥ مليون جنيه استثمار محلى ، ١٩,٨ مليون جنيه مكون أجنبى بنسبة ٤٤,٤٪ من جملة استثمارات القطاع ويتكون هذا المكون الأجنبى من ١٤,٨ مليون جنيه بالعملات الحرة ، و٥ مليون جنيه تسهيلات .

وفيما يتعلق باستثمارات قطاع السياحة الخاص فإن جملة ، هذه الاستثمارات بلغت نحو ٥٠ مليون جنيه منها ٤٨ مليون جنية بالعملة المحلية ، و٢ مليون جنيه تسهيلات خارجية بنسبة ٤٪ من جملة الاستثمارات[٤] .

(٤) وزارة التخطيط - المرجع السابق

وهكذا يمكن القول بأن إجمالى استثمارات قطاع السياحة العام والخاص المقدرة بالخطة العامة للتنمية لعام ١٩٨٣/٨٢ بلغت بنحو ٩٤,٨ مليون جنيه منها ٢١,٨ مليون جنيه مكون أجنبى بنسبة -٢٣,٠٪ من جملة الاستثمارات وهو أمر يجب أخذه فى الحسبان عند حساب عائدات السياحة فى مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن جملة الاستثمار العام الثابت المدرجة لوزارة السياحة بالخطة يقدر بنحو ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ منها ٢٣,٧ مليون جنيه مكون أجنبى بسنبة ٤٤,٧٪ . وقد تم توزيع هذه الاستثمارات كما يلى :

احلال	٧,٠٠ مليون جنيه
استكمال	٤٥,٤ مليون جنيه
استثمار	٠,٦ مليون جنيه

أى أن الجانب الأكبر من هذه الاستخدامات الاستثمارية يوجه لعمليات الاستكمال للمنشآت السياحية والفندقية التى لم يكن قد انتهى العمل بها بعد وتمثل قيمتها نحو ٨٥,٦٪ من اجمالى الاستثمار الثابت .

مكونات الاستثمار الثابت :

من واقع الخطة العامة لعام ١٩٨٣/٨٢ نجد أن مكونات الاستثمار الثابت كما يلى :

- تشييدات		١٧,٣ (مليون جنيه)
- آلات ومعدات		١٢,٧
- أثاث وتجهيزات	١٤,٩	
- عدد وأدوات	٣,٩	
- وسائل انتقال ونقل	٣,٠	
- مبانى غير سكنية	٠,٣	
- أخرى	٠,٩	
	٥٣,٠٠	

وهو ما يشير إلى أن الجزء الأكبر من الاستثمار الثابت ينفق على التشييدات والأثاث والتجهيزات والآلات والمعدات . وتمثل في مجموعها ٨٤,٧٪ من إجمالى الاستثمار الثابت فى الخطة .

وقد ارتفعت قيمة الاستثمار الثابت فى قطاع السياحة عام ٩٢/٩١ حيث بلغت ٨٧٨ مليون جنيه ، وفى عام ٩٤/٩٣ بلغت ١٠٦٥ مليون جنيه . ويستهدف أن تصل إلى ١٤٣٣,٧ مليون جنيه عام ٩٦/٩٥ .

رابعاً : أثر الحركة السياحية على الاستهلاك العائلى :

يقدر الاستهلاك العائلى لقطاع السياحة بنحو ٥٥ مليون جنيه فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٣/٨٢ بنسبة ١٠,٦٪ من جملة الطلب النهائى على القطاع ، وبنسبة ١٠,٦٪ من اجمالى الانتاج المحلى للقطاع أيضاً . إذ أن الانتاج المحلى للقطاع لايشتمل على طلب وسيط وإنما يتضمن كل من الاستهلاك العائلى والصادرات فقط .

وتجدر الاشارة إلى أن نصيب القطاع من الاستهلاك العائلى الاجمالى لكافة القطاعات يقدر بنحو ٠,٤٤٪ وهى نسبة ضئيلة بالنظر إلى بقية القطاعات كالصناعة ، والزارعة ، والخدمات الأخرى وغيرها .

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين متوسط انفاق السائح والأسعار المحلية

(١٩٧٣-١٩٨٣)

١٠٠ = ١٩٦٧/٦٦

السنة	متوسط إنفاق السائح بالجنية (س)	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (ع)	س×ع	س٢	ع٢
١٩٧٣	٧,٤١	١٢٢,٤	٩٠٦,٩	٥٤,٩	١٤٩٨١,٨
١٩٧٤	٨,٩٩	١٣٥,٧	١٢١٩,٩	٨٠,٨	١٨٤١٤,٥
١٩٧٥	١٤,٧٧	١٤٨,٩	٢١٩٩,٣	٢١٨,٢	٢٢١٧١,٢
١٩٧٦	٢٢,٩٣	١٦٤,٢	٣٧٦٥,١	٥٢٥,٨	٢٦٩٦١,٦
١٩٧٧	٣٩,٥٠	١٨٥,١	٧٣١١,٤	١٥٦٠,٣	٣٤٢٦٢,٠
١٩٧٨	٥٧,٤٤	٢٠٥,٦	١١٨٠٩,٦	٣٢٩٩,٤	٤٢٢٧١,٤
١٩٧٩	٥١,٢٥٠	٢٢٦,٠	١١٥٨٢,٥	٢٦٢٦,٦	٥١٠٧٦,٠
١٩٨٠	٥١,٠	٢٧٢,٧	١٣٩٠٧,٧	٢٦٠١	٧٤٣٦٥,٣
١٩٨١	٣٨,١	٢٨٨,٩	١١٠٧,١	١٤٥١,٦	٨٣٤٦٣,٢
١٩٨٢	٤١,٥	٣٢١,٦	١٣٣٤٦,٤٠٠	١٧٢٢,٣	١٠٣٤٢٦,٦
١٩٨٣	٧,٣٩	٣٨٤,٧	٢٨٤٢,٩	٥٤,٦	١٤٧٩٩٤,١
المجموع	٣٤٠,٢٨	٢٤٥٥,٨	٧٩٨٩٨,٨	١٤١٩٥,٥	٦١٩٣٨٧,٧

المصدر : وزارة السياحة – نشرة البحوث السياحية – والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الإحصائية .

خامساً : أثر الحركة السياحية على المستوى العام للأسعار المحلية :

لبيان أثر الحركة السياحية على المستوى العام للأسعار المحلية ، نستخدم تحليل الانحدار على أساس أن المتغير المستقل هو متوسط انفاق السائح فى السنه. أما المتغير التابع فهو الرقم القياسى لأسعار المستهلكين كما يتضح من جدول رقم (١٢) التالى :

حساب ثوابت الانحدار :

باستخدام المعادلة ع = أ س + ب

حيث ع : تمثل الرقم القياسى للأسعار المستهلكين (١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠).

س : تمثل متوسط انفاق السائح.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى نجد أن

س= ٣٤٠,٢٨ / ١١ = ٣٠,٩

ع= ٢٤٥٥,٨ / ١١ = ٢٢٣,٣

أ = (س ع ١ − ن . س . ع) / (س ٢ − ن١ (س) ٢)

= (٧٩٨٩٨,٨−١١×٣٠,٩×٢٢٣,٣) / (١٤١٩٥,٥−١١× (٣٠,٩) ٢)

= (٧٩٨٩٨,٨−٧٥٨٩٩,٧) / (١٤١٩٥,٥−١١×٩٥٤,٨)

= (٧٩٨٩٨,٨−٧٥٨٩٩,٧) / (١٤١٩٥,٥−١٠٥٠٢,٩)

= ٣٩٩٩,١ / ٣٦٩٢,٦ =١,١

ب= ع− أ س

= ٢٢٣,٣−١,١×٣٠,٩

= ٢٢٣,٣−٣٣,٩=١٨٩,٤

∴ معادلة الانحدار هى ع = ١,١ س + ١٨٩,٤

وتوضح هذه المعادلة أن انفاق السائح فى المتوسط يؤثر على الأسعار المحلية (معبرا عنها بالأرقام القياسية لاسعار المستهلكين) بنسبة ١,١٪ فى حالة زيادة أو نقص الانفاق المتوسط بنسبة ١٪ إذ أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية . وهذا يدل أيضاً على أهمية تأثير الانفاق السياحى بصفة عامة على المستوى العام للأسعار فى مصر .

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين متوسط انفاق السائح والأسعار المحلية

(١٩٨٦-١٩٩٥)

٨٦/٨٧ = ١٠٠

السنة	متوسط إنفاق السائح بالجنية	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين	س×ع	س٢	ع٢
	(س)	(ع)			
١٩٨٦	٢٣٩,٦	٩١,٨	٢١٩٩٥,٣	٥٧٤٠٨,٢	٨٤٢٧,٢
١٩٨٧	٦٩١,٩	١٠٤,٢	٧٢٠٩٥,٩	٤٧٨٧٢٥,٦	١٠٨٥٧,٦
١٩٨٨	٩٧٣,٤	١٣٧,٨	١٣٤١٣٤,٥	٩٤٧٥٠٧,٦	١٨٩٨٨,٨
١٩٨٩	٩٤٨,٢	١٨٢,٧	١٧٣٢٣٦,١	٨٩٩٠٨٣,٢	٣٣١٢٤,٠
١٩٩٠	١١٢٠,٩	١٩٠,٨	٢١٣٨٦٧,٧	١٢٥٦٤١٦,٨	٣٦٤٠٤,٦
١٩٩١	١٩٧٦,٠	٢٣١,٩	٤٥٨٢٣٤,٤	٣٩٠٤٥٧٦	٥٣٧٧٧,٦
١٩٩٢	٢٣٦٣,١	٢٣٧,٣	٥٦٠٧٦٣,٦	٥٥٨٤٢٤١,٦	٥٦٣١١,٣
١٩٩٣	١٧٨٣,٧	٢٧٠,٣	٤٨٢١٣٤,١	٣١٨١٥٨٥,٦	٧٣٠٦٢,١
١٩٩٤	١٧٨٧,١	٣٠١,٩	٥٣٩٥٢٥,٥	٣١٩٣٧٢٦,٤	٩١١٤٣,٦
١٩٩٥	١٣٦٠,٤	٣١٦,٧	٤٣٠٨٣٨,٧	٥٠٦٨٨,١	١٠٠٢٩٨,٩
المجموع	١٣٢٤٤,٣	٢٠٦٥,٤	٣٠٨٦٨٢٥,٤	١٩٥٥٣٩٥٨	٤٨٢٣٩٥,٧

حساب ثوابت الانحدار

ع = أ س + ب

س = ١٣٢٤٤,٣ / ١٠ = ١٣٢٤,٤٣

ع = ٢٠٦٥٤ / ١٠ = ٢٠٦,٥٤

أ = (س ع − ن س ع) / (س² − ن (س)²)

= (٣٠٨٦٨٢٥,٤ − ١٠ × ١٣٢٤,٤٣ × ٢٠٦,٥٤) / (١٩٥٥٣٩٥٨ − ١١ × (١٣٢٤,٤٣)²)

= (٣٠٨٦٨٢٥,٤ − ٢٧٣٥٤٧٧,٧) / (١٩٥٥٣٩٥٨ − ١٩٢٩٥٢٦٢)

= + ٣٥١٣٤٧,٧ / + ٢٥٨٦٩٦ = ١,٤

ب = ع − أ س

= ٢٠٦,٥٤ − ١,٤ × ١٣٢٤,٤٣

= ٢٠٦,٥٤ − ١٨٥٤,٢٠ = ١٦٤٧,٦

معادلة الانحدار :

ع = أ س + ب

ع = ١,٤ س + ١٦٤٧,٦

وتوضح هذه المعادلة أن انفاق السائح فى المتوسط يؤثر على الأسعار المحلية معبراً عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بنسبة ١,٤٪ خلال الفترة (١٩٨٦– ١٩٩٥) وهو تأثير موجب ومرتفع عن تأثير الانفاق السياحى على الأسعار المحلية خلال الفترة السابقة (١٩٧٣-١٩٨٣) .

سادساً : أثر الحركة السياحية على تحويلات السياحة :

يوضح الجدول رقم (١٤) تطور التحويلات السياحية وعدد السائحين والليالى السياحية خلال الفترة (١٩٧٣- ١٩٨٣)، كما يلى :

من جدول رقم (١٤) يتضح ما يلى :

١-ارتفعت قيمة التحويلات السياحة من ٤٧,٤مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٤١٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠، ثم بلغت نحو ١١٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٣ بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٢,١٪ خلال فترة الدراسة. بينما بلغ معدل زيادة عدد السائحين فى المتوسط نحو ١٦,٤٪ سنويا خلال نفس الفترة. أما معدل زيادة عدد الليالى السياحية فى المتوسط فقد بلغ نحو ٣,٥٪ سنوياً.

٢-ارتفع نصيب السائح من التحويلات السياحية من ٩٤,٨ جنيه عام ١٩٧٣ إلى نحو ٢٤١,٩ جنيه عام ١٩٧٧. أى نسبة زيادة قدرها ١٥٤,٩٪. كما بلغ نحو ٣٢٧,٩ جنيه عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها ٣٥,٧٪ عن عام ١٩٧٧. ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة التحويلات السياحية بنسبة ٦٥,١٪ مع زيادة عدد السائحين بنسبة ٢٤,٨٪، وعدد الليالى السياحية بنسبة ٣٧,٥٪ خلال نفس الفترة.

٣-أما فى عام ١٩٨٣ فقد بلغ نصيب السائح من التحويلات السياحية نحو ٧٣,٩ جنيه أى بنقص قدره ٢٢٪ عن عام ١٩٧٣، و٦٣,٧٪ عن عام ١٩٨٢. ويرجع ذلك إلى إنخفاض إجمالى التحويلات السياحية بنسبة ٦١,٨٪ عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢ وبنسبة ٧٣٪ عام ١٩٨٣ عن عام ١٩٨٠ رغم زيادة عدد السائحين بنسبة ١٤٪، و٤٥,٨٪ على الترتيب خلال نفس الفترة.

ولا شك أن ذلك يعنى تسرب جانبا كبيراً من الدخول السياحية إلى السوق السوداء للعملة بدلا من تحويلها عبر القنوات المصرفيه بالأسعار المحددة فى ظل مجمع البنوك التجارية والتى تقل كثيرا من أسعار السوق السوداء.

جدول رقم (١٤)

مقارنه تطور كل من اعداد السائحين والليالى السياحية والتحويلات السياحية (١٩٧٣ - ١٩٨٣)

السنه	عدد السائحين		الليالى السياحية		التحويلات		
	العدد بالألف	رقم قياسى	العدد بالألف	رقم قياسى	القيمة (مليون جنيه)	نصيب السائح من التحويلات	نصيب الليلة من التحويلات
١٩٧٣	٥٣٤,٨	١٠٠	٦٣٩٤	٤٧,٤	٤٧,٤	٩٤,٨	٧,٤
١٩٧٤	٦٧٩,٥	١٢٧,١	٦٢٩٤,٢	٩٨,٤	٥٦,٦	٨٠,٩	٩,٠
١٩٧٥	٧٩٣,١	١٤٨,٣	٥٨٥٤,٦	٩١,٦	٨٦,٥	١٠٨,١	١٤,٨
١٩٧٦	٩٨٤	١٨٣,٩	٦٧٩٦,١	١٠٦,٣	١٥٤,٤	١٥٧,٦	٢٢,٩
١٩٧٧	١٠٠٣,٩	١٨٧,٧	٦٣٣٨,٩	٩٩,١	٢٤٨,٩	٢٤١,٧	٣٩,٥
١٩٨٧	١٠٥١,٨	١٩٦,٧	٧١٣٦,٧	١١١,٦	٤٠٩,٩	٣٨٩,٦	٥٧,٤
١٩٧٩	١٠٦٤,١	١٩٨,٩	٧١٠٤,٤	١١١,١	٣٦٤,٨	٣٤٢,٩	٥١,٣
١٩٨٠	١٢٥٣,١	٢٣٤,٣	٨٠٨٣,٧	١٢٦,٤	٤١٠,٨	٣٢٧,٩	٥١,٠
١٩٨١	١٣٧٦,٠	٢٥٧,٣	٩٨٠٥,٧	١٥٣,٣	٣١٩,٣	٢٣٢,٠	٣٢,٦
١٩٨٢	١٧٢٣,٣	٢٦٦,١	٩٣٠١,٩	١٤٥,٥	٢٨٩,٥	٢٠٣,٤	٣١,١
١٩٨٣	١٤٩٧,٩	٢٨٠,١	٨٨٥٦,٧	١٣٨,٥	١١٠,٧	٧٣,٩	١٢,٤

المصدر : جداول رقم (١) ورقم (٢) ونشرة البنك الأهلى المصرى الاقتصادية - العدد الرابع ١٩٨٣ .

٤- بلغ متوسط تحويلات السائح فى الليلة نحو ٧,٤ جنيه عام ١٩٧٣، ثم ارتفع إلى ٥٧,٤ جنيها عام ١٩٧٨ . أى بنسبة زيادة قدرها ٦٧٥,٧٪ والسبب فى ذلك يمكن فى زيادة إجمالى تحويلات السائحين بنسبة ٧٦٤,٨٪ خلال نفس الفترة، فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد الليالى سوى بنسبة ١١,١٪ فقط.

يبد أن متوسط تحويلات السائح فى الليلة قد اتجه إلى الانخفاض بعد عام ١٩٧٨ حتى بلغ نحو ١٢,٤ جنيه عام ١٩٨٣ أى بنقص قدره ٧٨,٤٪ عن عام ١٩٧٨، و ٦٠,١٪ عن عام ١٩٨٣. وذلك يعود إلى اتجاه إجمالى تحويلات السياحة إلى الانخفاض بعد عام ١٩٧٨حتى بلغت نحو ١١٠,٧ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٣ مقابل ٤٠٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ . أى بنسبة نقص قدرها ٧٣٪ تقريبا . وذلك رغم زيادة عدد الليالى السياحية بنسبة ٢٤,١٪ خلال نفس الفترة . ويعنى ذلك أن التحويلات السياحية يتسرب جزء هام منها إلى خارج البلاد لدفع نفقات سياحة المصريين بالخارج ، كما يتسرب جانباً هاما كذلك من هذه التحويلات إلى السوق السوداء للعملات الاجنبية الأمر الذى ينبغى تداركه بالوسائل المناسبة فى مجال سياسة سعر الصرف .

ولاشك أن صدور السيد قرار السيد وزير السياحة والطيران المدنى فى ١٩٨٤/٥/٩ بمنع شركات السياحة من تقاضى أية مبالغ بالعملات الحرة من المصريين عن رحلاتهم خارج البلاد يعتبر خطوة هامة على طريق ترشيد وتنظيم وتنمية الايرادات السياحية بالنقد الاجنبى .

جدول (١٥)

مقارنه بين تطور أعداد السائحين والليالى السياحية والإيرادات السياحية

(١٩٨٦- ١٩٩٥)

السنه	عدد السائحين (بالألف)	عدد الليالى السياحية (بالألف)	قيمة الإيرادات السياحية (مليون جنيه)	نصيب السائح من الإيرادات (جنيه)	نصيب الليله من الإيرادات (جنيه)
١٩٨٦	١٣١١,٣	٧٨٤٧,٤	٣١١,٥	٢٣٩,٦	٣٩,٧
١٩٨٧	١٧٩٥	١٥٨٦١,٤	١٢٤٢,٠	٦٩١,٩	٧٨,٣
١٩٨٨	١٩٦٩,٥	١٧٨٦٤,٠	١٩١٧,٢	٩٧٣,٤	١٠٧,٣
١٩٨٩	٢٥٠٣,٣	٢٠٨٥٢,٧	٢٣٧٣,٧	٩٤٨,٢	١١٣,٨
١٩٩٠	٢٦٠٠,١	١٩٩٤٢,٧	٢٩١٤,٥	١١٢٠,٩	١٤١,١
١٩٩١	٢٢١٤,٣	١٦٢٣٠,٦	٤٣٧٥,٥	١٩٧٦,٠	٢٦٩,٦
١٩٩٢	٣٢٠٦,٩	٢١٨٣٥,٧	٧٥٧٨,١	٢٣٦٣,١	٣٤٧,١
١٩٩٣	٢٥٠٧,٨	١٥٠٨٩,٠	٤٤٧٣,٢	١٧٨٣,٧	٢٩٦,٥
١٩٩٤	٢٥٨٢,٠	١٥٤٣٢,٧	٤٦١٤,٣	١٧٨٧,١	٢٩٨,٩
١٩٩٥	٣١٣٣,٥	٢٠٤٥١,٤	٤٢٦٢,٨	١٣٦٠,٤	٢٠٨,٤

المصدر : الإيرادات مصدرها البنك المركزى المصرى - اعداد السائحين واعداد الليالى مصدرها جدول(٢). جدول رقم(٥) وبقية البيانات حسبت بواسطة الباحث.

ويوضح جدول رقم (١٥) ما يلى :

أ- ارتفع نصيب السائح من الإيرادات من ٢٣٩,٦ جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١١٢٠,٩جنيه عام ١٩٩٠ ثم إلى ٢٣٦٣,١ جنيه عام ١٩٩٢ ثم حدث انخفاض فى هذا النصيب بعد ذلك حتى بلغ ١٣٦٠,٤ جنيه فقط عام ١٩٩٥ . ويرجع ذلك إلى إتجاه الإيرادات السياحية إلى الإنخفاض منذ عام ١٩٩٣ رغم حدوث زيادة فى أعداد السائحين وفى أعداد الليالى السياحية .

ب- ارتفع نصيب الليلة السياحية من الإيرادات من ٣٩,٧ جنيه عام ١٩٨٦ حتى بلغ ٢٦٩,٦ جنيه عام ١٩٩١ ، ٣٤٧,١ جنيه عام ١٩٩٢ ثم اتجه هذا النصيب بعد ذلك إلى الانخفاض حتى بلغ ٢٠٨,٤ حنيه عام ١٩٩٥ . ويرجع ذلك إلى التغيرات التى حدثت فى كل من الإيرادات السياحية وأعداد الليالى السياحية التى اتجهت إلى الزيادة رغم اتجاه الإيرادات إلى الانخفاض خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥) .

سابعاً : أثر الحركة السياحية على ميزان المدفوعات :

تمارس الحركة السياحة تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التى تحصل عليها مصر ، من تحويلات السائحين إلى مصر . وتظهر هذه الإيرادات ضمن بنود ميزان المعاملات الجارية (غير المنظورة) بميزان المدفوعات فى جانب المتحصلات .

كما تؤثر الحركة السياحية على جانب الاستخدامات أو المدفوعات عن طريق تحويلات المصريين إلى الخارج بغرض السياحة . وذلك فضلا عما يستورده قطاع السياحة والفنادق من الخارج من سلع فى شكل أطعمه ، مفروشات ، وأثاث ، وأسرة ... إلخ .

والجدول رقم (١٦) يبين الأثار المختلفة للحركة السياحة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٣) فى ضوء البيانات المتاحة .

جدول رقم (١٦)

يبين الآثار المختلفة للحركة السياحية على ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٣) فى ضوء البيانات المتاحة

(مليون جنيه)

السنه	المتحصلات الجارية			المدفوعات الجارية			عجز الميزان التجارى	إيرادات السياحة إلى عجز الميزان التجارى ٪
	إجمالى المتحصلات	إيرادات وتحويلات السياحة	(٢) (١) ٪	إجمالى المدفوعات	مدفوعات وتحويلات السياحة	(٤) (٣) ٪		
	(١)	(٢)		(٣)	(٤)		(٥)	
١٩٧٣	٥٦٢,٧	١١٢,٩	٢٠,١	٧٨٦,٠	٢٤,٠	٣,١	٢٢٣,٣	٥٠,٦
١٩٧٤	٩٣١,٥	١٦١,٦	١٧,٣	١٤٦٤,٢	٤١,١	٢,٨	٥٣٢,٧	٣٠,٣
١٩٧٥	١٠٢٥,٣	١٨٩,٤	١٨,٣	٢٠٠٣,٩	٤١,٢	٢,١	٩٦٨,٦	١٩,٦
١٩٧٦	١٤٠٣,١	٢١٠,٣	١٥,٠	١٩٩٦,١	٤٨,٣	٢,٤	٥٩٣,٠	٣٥,٥
١٩٧٧	٢٣٨١,٨	٥٧٧,٧	٢٤,٣	٢٧٤٠,٥	١١٨,٧	٤,٣	٣٥٨,٧	١٦١,١
١٩٧٨	٣٨٠٠,٥	٦٢٩,٠	١٦,٦	٤٦٩٢,١	١٨٠,٧	٣,٩	٧٩١,٦	٧٠,٥
١٩٧٩	٤٦١٤,٤	٥٥٩,٧	١٢,١	٤٧٣٨,٣	١٧٣,٢	٣,٧	١١٢٣,٩	٤٩,٨
٨١/٨٠	٧٩٤,٣	٧٩٤,٧	١١,٧	٧٦٦٣,٣	١٦٧,٢	٢,٢	٨٦٩,٠	٩١,٤
٨٢/٨١	٦٤٥٨,٣	٨٤٦,٧	٧,٦	٨٦٢٢,٢	١٩٨,٣	٤,٣	٢١٢٨,٢	٣٩,٨
٨٣/٨٢	٧٥٨٣,٤	١٠٩٨,٣	٦,٩	٨٦٦٤,١	٢٥٠,٥	٣,٥	١٠٦٣,١	١٠٣,٣

المصدر : البنك المركزى المصرى – المجلة الإقتصادية – أعداد مختلفة .

من جدول رقم (١٦) يتضح ما يلى :

١-ارتفعت جملة المتحصلات الجارية من ٥٦٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٨١,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٥٨٣,٤ مليون جنيه عام

١٩٨٣/٨٢ ، أى أن معدل زيادة هذه المتحصلات في المتوسط بلغ نحو ٢٤,٨٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٣/٨٢).

٢- ارتفعت جملة إيرادات السياحة وتحويلاتها من ١١٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٥٧٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٠٩٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ . أى أن المعدل المتوسط لزيادة قيمة هذه الإيرادات والتحويلات سنويا بلغ نحو ٨٧,٣٪ تقريبا خلال فترة الدراسة .

٣- انخفضت نسبة إيرادات وتحويلات السياحة إلى إجمالى المتحصلات الجارية بميزان المدفوعات من ٢٠,١٪ عام ١٩٧٣ إلى نحو ١٥٪ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٦,٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ وذلك لزيادة قيمة البنود الجارية الأخرى خلاف السياحة مثل إيرادات البترول وقناة السويس ومدخرات العاملين بالخارج .. إلخ .

٤- بلغت قيمة المدفوعات الجارية بميزان المدفوعات نحو ٨٦٦٤,١ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ مقابل ٢٧٤٠,٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، و ٧٨٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ . أى أن المعدل المتوسط لنمو قيمة هذه المدفوعات سنويا بلغ ١٠٠,٢٪ خلال فترة الدراسة .

٥-بلغت قيمة مدفوعات وتحويلات السياحة إلى الخارج نحو ١٠٩٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ مقبل ١١٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ونحو ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٣ . أى أن متوسط الزيادة السنوية فى قيمة المدفوعات خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٩٤,٤٪ .

٦-اتجهت نسبة مدفوعات وتحويلات السياحة إلى الخارج إلى اجمالى المدفوعات الجارية بميزان المدفوعات - إلى الارتفاع من ٣,١٪ عام ١٩٧٣ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٧٧ وذلك لزيادة قيمة مدفوعات التجارة المنظورة والفوائد والإرباح المحولة إلى الخارج والمدفوعات الأخرى . إلا أن نسبة مدفوعات السياحة إلى إجمالى المدفوعات الجارية قد عادت إلى

الانخفاض منذ عام ١٩٧٨ حتى بلغت نحو ٢,٢ ٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ و ٣,٥٪ عام ٨٣/٨٢ وذلك لاتجاه قيمه بقية بنود المدفوعات الجارية الأخرى السابق ذكرها إلى الإرتفاع بمعدلات أكبر من معدلات زيادة قيمة مدفوعات السياحة وتحويلاتها إلى الخارج خاصة مدفوعات الملاحة والواردات السلعية المنظورة والفوائد والأرباح المحولة إلى الخارج .

٧-ارتفعت نسبة تغطية أيرادات وتحويلات السياحة للعجز في ميزان المعاملات الجارية من ٥٠,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٦١,١٪ عام ١٩٧٧. الا أن هذه النسبة قد عادت إلى الانخفاض منذ عام ١٩٧٨ حتى بلغت نحو ٤٩,٨٪ عام ١٩٧٩ لانخفاض ايرادات وتحويلات السياحة بنسبة ٣,١٪ عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٧ . وبنسبة ١١٪ عن عام ١٩٧٨ . هذا وقد تحسنت نسبة التغطية عام ١٩٨٣/٨٢ إذ بلغت نحو ١٠٣,٣٪ وذلك لزيادة إيرادات السياحة وتحويلاتها بنسبة ٩٦,٢٪ عام ١٩٨٣/٨٢ عن عام ١٩٧٩ .

وهكذا يتضح لنا أن عائدات السياحة تعتبر من العوامل الهامة التى تساهم فى تغطية عجز المعاملات الجارية بمزان المدفوعات الأمر الذى يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية إيرادات وتحويلات السياحة إلى مصر وينبه إلى أن هناك بعض البنود الجارية المنظورة وغير المنظورة تثير علامات استفهام كثيرة حول مستقبل مساهمة السياحة فى دعم ميزان المدفوعات وقيمة الجنيه المصرى .

جدول رقم (١٧)

أثر السياحة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٥)

السنه	إجمالى المتحصلات (١)	إيرادات السياحة (٢)	(٢)/(١) %	إجمالى المدفوعات (٣)	مدفوعات السياحة (٤)	(٤)/(٣) %	عجز الميزان الجارى (٥)	(٢)/(٥) %
١٩٨٦	٦٣٤٧,٣	٣١١,٥	٤,٩	١٣٠٥٥,٢	١٩٤,٢	١,٥	٦٧٠٧,٩	٤,٦
١٩٨٧	٨٥١٨,٧	١٢٤٢,٠	١٤,٦	١٩٥٤٨,٠	٢٨٠,٧	١,٤	١١٠٢٩,٣	١١,٣
١٩٨٨	١٠٨٢٥,٢	١٩١٧,٢	١٧,٧	٢٢٣٢٦,٥	١٨٩,٣	٠,٨	١١٥٠١,٣	١٦,٧
١٩٨٩	١٧٥٥٨,٧	٢٣٧٣,٧	١٣,٥	٣٠١٦٩,٦	٢٨٩,٦	٠,٩	١٢٦١٠,٩	١٨,٨
١٩٩٠	١٩٥٣٨,٧	٢٩١٤,٥	١٤,٩	٣٣٤٧٢,٢	٢٢٤,٢	٠,٧	١٣٩٣٣,٥	٢٠,٩
١٩٩١	٣٠٣٦٠,٢	٤٣٧٥,٥	١٤,٤	٤٢٢١٤,٤	٢٥٢,٣	٠,٦	١١٨٥٤,٢	٣٦,٩
١٩٩٢	٤٠٠٤٩,١	٧٥٧٨,١	١٨,٩	٤٩٤٧٦,٠	٣٠٧٧,٥	٦,٢	٩٤٢٦,٩	٨٠,٤
١٩٩٣	٤١٨٤٤,١	٤٤٧٣,٢	١٠,٧	٥٤٦٣٧,٨	٢٧٤٨,٧	٥,٦	١٢٧٩٣,٨	٣٤,٩
١٩٩٤	٤٠٦٥٢,٧	٤٦١٤,٣	١١,٣	٥٤٦١٥,٦	٢٣٧٥,٣	٤,٣	١٣٩٦٢,٩	٣٣,٠
١٩٩٥	٦٤٨٠٥,٧	٤٢٦٢,٨	٦,٦	٦٢٦٦٢,٠	٧٨١٦,٣	١٢,٥	١٢١٢٨,١	٣٥,١

المصدر :ـ البنك المركزى المصرى – المجلة الإقتصادية – أعداد مختلفة

يوضح جدول رقم (١٧) ما يلى :

أ- ارتفعت نسبة إيرادات السياحة إلى إجمالى المتحصلات فى ميزان المدفوعات من ٤,٩٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٤,٩٪ عام ١٩٩٠ نتيجة زيادة إيرادات السياحة خلال هذه الفترة الى شهدت تحرير أسعار الصرف وتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى مما كان له أثراً إيجابيا على إيرادات قطاع السياحة . إلا أن هذه النسبة أخذت فى الانخفاض بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ ويرتبط ذلك إلى حد كبير بأحداث حرب الخليج

واحداث العنف والإرهاب الموجه ضد قطاع السياحة بصفة خاصة خلال تلك الفترة .

ب- انخفضت نسبة مدفوعات السياحة إلى إجمالى المدفوعات من ١,٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٦ عام ١٩٩١ بسبب انخفاض نسبة زيادة واردات قطاع السياحة من الخارج إذا ما قورنت بنسبة زيادة إجمالى المدفوعات القومية خلال تلك الفترة . إلا أن هذه النسبة اتجهت إلى الزيادة بعد ذلك منذ عام ١٩٩٢ حتى بلغت نحو ١٢,٥٪ عام ١٩٩٥ . ويرجع ذلك إلى التوسع فى واردات قطاع السياحة من الخارج الناتج عن زيادة حجم الاستثمارات السياحية فى البلاد خلال تلك الفترة .

جـ- ارتفعت نسبة أيرادات السياحة إلى عجز الميزان الجارى من ٤,٦٪ عام ١٩٨٦ حتى بلغت ٣٦,٩٪ عام ١٩٩١ ، ٨٠,٤٪ عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك إلى زيادة ايرادات السياحة بنسبة تزيد على نسبة زيادة عجز الميزان الجارى الذى اتجه إلى التحسن خلال سنوات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وهو ما استمر بعد ذلك حيث بلغت النسبة ٣٥,١٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٣٣٪ عام ١٩٩٤.

ثامناً : أثر الحركة السياحية على قيمة الجنيه المصرى :

تؤثر الحركة السياحية على قيمة الجنيه المصرى من خلال ما يتحقق من إيرادات وتحويلات سياحية وما ينفق على السياحة وتحويلاتها إلى الخارج . وذلك على أساس أن السياحة أحد بنود ايرادات ومدفوعات ميزان المدفوعات ومن ثم فان كان عائد السياحة موجب وبمبالغ كبيرة كان ذلك مدعاة لتقوية ميزان المدفوعات وزيادة الطلب على العملة المصرية وبالتالى دعم قيمة الجنيه وارتفاعها بشرط أن تتم كافة المعاملات والتحويلات التى يجريها السائحون وشركات السياحة من خلال الجهاز المصرى وليس مر

خلال السوق السوداء فحينئذ يكون الأمر فى صالح العملات الاجنبيه وغير صالح الجنيه المصرى وتتجه قيمته نحو التدهور .

وفى إطار هذا المفهوم نجد أنه بالرغم من أهمية عائدات وتحويلات السياحة فى مصر فى دعم ميزان المدفوعات وتغطية عجز المعاملات الجارية كما سبق بيان ذلك - فإن هذا الأثر تقل أهميته نظرا لتسرب جانبا من عائدات وتحويلات السياحة بالنقد الاجنبى فى السوق السوداء خارج الجهاز المصرفى مما يساهم فى تدهور قيمة الجنيه المصرى وزيادة الطلب على العملات الاجنبيه وارتفاع اسعارها فى مصر .

وقد دفع هذا الأمر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى أصدار قرار عام ١٩٨٢ يقضى بأن يسدد السائحون تكاليف اقامتهم بالفنادق المصرية بالعملات الاجنبيه وذلك بناء على توجيهات اللجنة الوزارية العاليا للسياسات والشئون الاقتصادية .

ويعفى من هذا القرار الفنادق ذات النجمة والنجمتين فقط . ولايسرى هذا القرار على الأفواج السياحية المنظمة من الخارج قبل وصولها عن طريق شركات السياحة الخارجية والمحلية حيث يسدد تكاليفها بالعملات الحرة مباشرة قبل وصول هذه الأفواج .

ويلاحظ أن القرار قد سمح لشركات السياحة العامة أن تجنب نحو ١٠٪ مما يتوافر لديها من عملات أجنبيه لسداد كافة التزاماتها بالعملات الاجنبيه للخارج كما أعطى هذا الحق لشركات السياحة والفنادق الخاصة فى حدود ٢٥٪ من قيمة متحصلاتها بالنقد الاجنبى .

هذا وقد اجاز القرار الوزارى رقم ٢٨ لسنه ١٩٨٢ للسائحين أن يقوموا باعادة تحويل او استبدال ما يتبقى لديهم من نقد مصرى بنقد أجنبى عند مغادرتهم البلاد سبق أن حولوه أو استبدلوه عند دخولهم مصر وفقا للقواعد التى تحددها الادارة العامة للنقد فى هذا الشأن[١]

---

(١) الوقائع المصرية العدد (٥٠) أول مارس ١٩٨٢ .

وفى عام ١٩٩١ تم توحيد سعر الصرف وتحريره مما كان له أثراً إيجابيا على السياحة فى مصر

وقد ثار كثير من الجدل حول موضوع سداد السائحين لتكاليف اقامتهم بالفنادق المصرية بالعملة الاجنبية حيث رأى البعض أن هذا القرار يؤدى إلى عدم تشجيع السياحة بما يضعه من عقبة السداد بالعملات الاجنبية فضلا عن زيادة الطب المحلى على العملات الاجنبية فى السوق السوداء. ومن ثم زيادة أسعارها فى مواجهة قيمة الجنيه المصرى.

وفى أعتقادنا أن سداد تكاليف اقامة ونفقات السائحين بالفنادق المصرية بالعملات الحرة الاجنبية لايحقق الهدف المنشود منه ما لم يكن السداد أو التحويل عن طريق الجهاز المصرفى ويلاحظ أن تطبيق هذا القرار قد ترتب عليه ان اصبحت تكاليف الاقامة والنفقات بفنادق شركات السياحة العامة والخاصة أكثر ارتفاعا بالمقارنة بحسابها بالجنيه المصرى مما يحمل السائح أعباء كبيرة يترتب عليها انخفاض معدل زيادة عدد السائحين وعدد الليالى السياحية سنويا مما يؤدى فى النهاية إلى انخفاض الطلب على استبداله بالعملات الحرة. وقد اشار اليابانيون فى ندوة تنشيط السياحة بالقاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٨٢ إلى غلاء اسعار الاقامة، والمشروبات والمأكولات بالفنادق المصرية بنسب تزيد كثيراً عن اسعار مثيلتها فى فنادق طوكيو [١]

---

(١) جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٤ .

المبحث الثالث

كيفية تنشيط الحركة السياحية وزيادة فاعلية آثارها الاقتصادية

مقدمة :

يحسن أن نبادر بتحديد عدة محاور يتم على أساسها تنشيط الحركة السياحية فى مصر وزيادة فاعلية آثارها الاقتصادية المرغوبة . وأهم هذه المحاور:

- محور السياسة السياحية على المستوى القومى .
- محور الخدمات السياحية .
- محور التكاليف السياحية .
- محور العمالة السياحية
- محور الاعلام السياحى .

ونتناول هذه المحاور الخمسة بالتفصيل كما يلى :

أولاً : السياسة السياحة على المستوى القومى :

اذ يجب أن تنطلق السياسة السياحية من فلسفة خطة سياحية ثابته بحيث توجه هذه السياسة لتحقيق أهداف الخطة المقترحة والتى يمكن أن نتصور أنها تركز على زيادة أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية والعوائد الصافيه التى يحققها قطاع السياحة بما فى ذلك التحويلات وهذا بدوره يتطلب أن تتميز السياحية بالأتى :-

١- التحول من التركيز على سياحة المتاحف الأثرية والتاريخية والفنية إلى السياحية الدينية والعلاجية والصحراوية وصناعات البيئة الحرفية أو اليدوية المتوارثة .

٢-توسيع نطاق المصايف والمشاتى بحيث تمتد عبر كافة أراضى مصر شمالا وجنوباً ، وتقديم التسهيلات الى تشجع القطاع الخاص على غزو المناطق النائية سياحيا وفندقياً ، وهو ما يتطلب ايضاً مد المرافق والخدمات العامة الى تلك المناطق بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

٣-انشاء أماكن لاقامة السياح خلاف الفنادق مرتفعة التكاليف وذلك مثل البيوت الدولية (International Houses) التى تكون أقل تكلفة من تلك الفنادق.

٤-استغلال المناطق المحررة من سيناء سياحيا دون الاقتصار على العين السخنه وشرم الشيخ بل يجب أن تمتد المنشآت السياحية الى كافة المناطق والشواطئ المحررة .

٥-الاهتمام بسياحة الشتاء التى لاتمثل سوى ٤٤٪ من الحركة السياحية(٥) وهو ما يتطلب التوسع فى المشاتى السياحية كما سبق القول ودعم دور المحليات فى الوجه القبلى خاصة جنوب الصعيد وتطوير أقاليمه حضاريا ودفع عجلة التنمية المحلية فى هذه المناطق .

٦-الاهتمام بسياحة المجاميع المنظمة بمعرفة الشركات السياحية وتنظيم شروط تعامل الشركات السياحية على أساس هذه المجاميع بحيث تتلائم قدرة هذه الشركات على تقديم خدمات ممتازة للسائحين باسعار معقولة دون اساءة لسمعة مصر سياحياً .

٧-أن تتم كافة تحويلات النقد الاجنبى للسائحين على أساس الاسعار الحرة للعملات الاجنبية وعن طريق الجهاز المصرفى . كما يجب ايقاف الترخيص الممنوح للفنادق بالاحتفاظ بجزء مما يؤول إليهم من نقد إجنبى لمقابلة التزاماتها الخارجية .

---

(٥) جمال الناظر - الإدارة العامة فى القطاعات السياحية الثلاث - مؤتر جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا - ١٩٨٠ .

إذ أن هذه يعد تسربا للنقد الاجنبى من الموازنة النقدية فضلا عن اساءة استخدام هذه التراخيص بإيداع النقد الاجنبى كودائع بالبنوك المحلية للحصول على سعر فائدة وهو ما يتنافى مع الغرض المخصص له هذا النقد وما استهدفه المشرع.

ثانياً : الخدمات السياحية :

الخدمات السياحية مسألة هامة جدا بالنسبة لقطاع السياحة والفنادق بصفة خاصة إذ أنه بقدر ما يلقى السائح من عناية وخدمات بقدر ما ينقل إلى بلاده صورة جيدة عن مصر ، وبما يؤدى تلقائيا إلى تنشيط الحركة السياحية.

وتتمثل الخدمات والتسهيلات اللازمة للسائح فى سهولة الحصول على وسيلة مواصلات مريحة وجيدة لتنقلاته بين أرجاء البلاد . كما يلزم السائح خدمات جيدة بالفنادق التى يقيم بها من ناحية الطعام والشراب والمفروشات ووسائل التسلية أو الترويح أو التثقيف والاتصال الداخلية والخارجية والشعور بالأمن والطمأنينة والهدوء .

ويجب العناية بتوفير الخدمات العامة التى يمكن أن يستفيد بها السائح والمصرى على السواء مثل دورات المياه العامة .. إلخ . ويلزم أيضا تطوير المطارات والموانى وطائرات نقل السائحين التى تتناسب مع ظروف تضاريس المناطق السياحية فى الوجه القبلى والوجه البحرى ، كما يجب دعم شرطة السياحة والآثار اعداداً ونوعية .

وتجدر الإشارة إلى أهمية الرقابة على نوع الخدمة التى تقدم للسائح فى الفنادق المختلفة والأماكن السياحية ومتابعة التطورات العالمية التى تستحدث فى مجال أداء ونوعية الخدمات السياحية .

ثالثا : التكاليف السياحية :

أوضحت لنا الدراسة أن حوالى ٨٠٪ من السائحين الذين يفدون إلى مصر يستخدمون الطائرات وهذا يعنى ارتفاع تكلفة رحلة السائح إلى مصر لإرتفاع أسعار السفر بالطائرات بصفة عامة والتى تمثل نحو ٣٤٪ من تكلفة الرحلة بينما يمثل الانفاق السياحى نحو ٦٦٪ فقط (١).

١-ولاشك أنه لتخفيض تكلفة رحلة السائح وزيادة ما ينفقه السائح داخل مصر يلزم العناية بالسياحة البرية والنهرية التى تقل اسعارها عن اسعار السفر بالطائرات (السياحة الجوية) وتلائم هذا الوسائل سياحة المجاميع وهو ما يتطلب تشجيع هذا النوع من السياحة كما سبق ذكر ذلك من قبل. وقد يكون من المناسب أن نقترح العمل على أن تتملك الشركات السياحية العامة والخاصة متعاونة مع بعضها اسطول نقل بحرى سياحى بما يحقق كفاءة تشغيله ويؤدى إلى سهولة تدفق الأفواج السياحية إلى مصر .

٢- من ناحية أخرى فانه يجب أن يحظر على شركات الفنادق السياحية العامة والخاصة استيراد سلع لاستهلاك السائح أو لوازم الفنادق من الخارج إذا كان لها مثيل ينتج محليا وفرض عقوبات فى حالة المخالفة أو عدم اعطاء تراخيص استيراد لهذه الشركات أو الفنادق فى حالة استيراد سلع لها مثيل ينتج ملحليا . إذا أنه يمكن أن يترتب على تطبيق هذا المبدا انخفاض اسعار السلع أو المأكولات والمشروبات وغيرها أو استقرارها على نحو يشجع على زيادة تدفق اعداد السائحين إلى مصر ، فضلا عن توفير نفقات هذه الفنادق بالعملات الحرة وهو ما يؤدى إلى زيادة عائدات قطاع السياحة وتحقيق الكفاءة فى تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية وتحفيف أعبائها على الاقتصاد القومى .

---

(١) جمال الناظر - المرجع السابق .

٣-عدم التوسع فى انشاء مزيد من فنادق الخمسة نجوم (المستوى المرتفع) وتوجيه الاهتمام إلى الفنادق والمنشآت التى تناسب السائحين من ذوى الدخول المحدودة مثل بيوت الشباب أو البيوت الدولية . وقد ثبت أن نسبة إشغال الفنادق ذات المستوى الأدنى الحالية لم تتعدد ٧٠٪ بينما بلغت نسبة أشغال فنادق المستوى الأعلى نحو ٩٦,٢ - ١٠٠٪ [١] . وهو ما يتطلب الاهتمام برفع نسبة اشغال فنادق المستوى الأدنى وتوفير الخدمات الممتازة بها فقد ثبت أن السائح يفضل فنادق الدرجة الأعلى فقط لارتفاع مستوى جودة الخدمة بصرف النظر عن الأعباء ولكن ذلك يكون على حساب عدد الليالى السياحية التى تقل بزيادة تكاليف الاقامة بفنادق الدرجة الأعلى ويقل بالتالى الدخل السياحى .

٤-ألغاء القرار الوزارى الذى يقضى بدفع تكاليف أقامة السائح بالعملات الاجنبية الذى ترتب عليه ارتفاع تكاليف اقامة السائح بالفنادق وقلة عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح . إذ يجب أن تتم المحاسبة بالجنيه المصرى بعد استبدال العملات الاجنبية التى يحملها السائح عند دخوله المطار أو الميناء ولايسمح له بمغادرة المطار أو الميناء للداخل دون استبدال ما لديه من نقد أجنبى بالجنيه المصرى . ويمكن تطبيق نفس الفكرة عند المنافذ على الحدود البرية المختلفة لمصر . وقد يعزز هذا الرأى سماح قانون النقد الحالى للسائحين باعادة تحويل أو استبدال ما لديهم من نقد مصرى سبق أن حصلوا عليه مقابلات عملات أجنبية - إلى نقد أجنبى عند مغادرتهم البلاد كما سبق القول .

---

[١] ارجع ملاحق رقم (٤) ، (٥) ، (٦) المرفقة .

رابعاً – العمالة السياحية :

لايمكن أغفال أهمية العمالة السياحية والفندقية المدربة والماهرة والمثقفة فى تنشيط ودعم الحركة السيلحة وزيادة عائدات السياحة ومن ثم فانه يجب :

١-الاهتمام بتدريب العاملين بقطاع السياحة والفنادق نظريا وعمليا محليا وخارجيا للوقوف على التطورات الحديثة فى مجال السياحة والفندقة .

٢-الاهتمام بالتدريب اثناء العمل وهو ما يحققه المشاركة فى الادارة بين المصريين والأجانب وبالتلاحم بين الادارة العليا والاشرافية فى شركات السياحة والفنادق .

٣-دعم البحوث ومناهج الدراسة بكلية السياحة والفنادق ، وبشعبة إدارة السياحة والفنادق بكلية الادارة بأكاديمية السادات للعلوم الادارية . وقد يكون من المناسب مشاركة القائمين على السياحة والفنادق فى مصر فى الآشراف على بحوث ودراسات السياحة والفنادق فى تلك الجهات العلمية .

٤-الاهتمام بتوعية رجال شرطة السياحة من حيث معرفة اللغات الاجنبية وحسن المظهر والخلق واتاحة الفرصة لهم للالتقاء فى دورات تدريبية فى شكل ندوات أو مجموعات عمل مع رجال شرطة السياحة فى دول أجنبية مختلفة لتبادل الخبرات على كافة المستويات الرئاسية الدنيا والعليا على السواء .

خامساً : الإعلام السياحى :

للاعلام السياحى أهمية قصوى فى تنشيط الحركة السياحية وزيادة دخول أو عائدات قطاع السياحة والفنادق الأمر الذى يجب أن يحظى بعناية واهتمام القائمين على ادارة السياحة على المستوى القومى وعلى المستوى شركات السياحة والفنادق العامة والخاصة على السواء . ويتطلب ذلك تغيير

الفلسفة التى ينطلق منها الاعلام السياحى التقليدى من اعلام (النشرات والمطبوعات إلى اعلام المواجهة الواقعية) ونعنى بذلك التقاء الامكانيات السياحية والأثرية المتاحة لدى مصر بمثيلتها فى الدول الإجنبية ويتطلب هذا الأمر .

١- اقامة المعارض المتنقلة لبعض الأثار المصرية ومصنوعات أو مشغولات البيئة الحرفية والمياه المعدنية وغيرها فى دول متعددة . ولعل تجربة العروض المتنقلة لمومياء توت عنخ آمون وما ترتب عليها من تنشيط سياحى يؤكد أهمية هذا الاتجاه .

٢-الاتصال بشركات الانتاج السينمائى العالمية وكبار الفنانين والمخرجين فى مختلف دول العالم لتصوير مشاهد من الأفلام الاجنبية فى الماطق السياحية والأثرية المختلفة فى مصر .

٣- دعم دور العلاقات العامة مع السياح بالمنشآت السياحية والفندقية بدءا من دعم الفهم المتبادل بين الفندق وجماهيره ودعم سمعته الطيبة ، وتطوير العلاقات مع المنشآت أو المنظمات السياحية والفندقية الدولية والوزارات والمصالح الحكومية ، وبحيث تكون العلاقات العامة اداة اتصال لنقل اتجاهات السائحين إلى ادارة المنشأة السياحية على أساس من المبادئ والقيم الأخلاقية . وتبرز أهمية هذه العلاقات متى علمنا أن مستقبل السياحة هو السياحة الاقتصادية وسياحة الجماعات التى تلجأ إلى الفنادق المتوسطة والصغيرة ذات الأسعار المنخفضة (١) .

٤-تطوير اجهزة الاحصاء السياحى ونظم المعلومات السياحية السريعة ودعمها بكافة الوسائل الحديثة لنقل المعلومات وبرمجة البيانات والقرارات السياحية والفندقية .

---

(١) د. محمد عصام المصرى - العلاقات العامة مع السياح الاجانب فى المنشآت الفندقية - مجلة المال والتجارة - العدد ١٦٢ - نوفمبر ١٩٨٢ .

٥-الاهتمام ببحوث السياحة خاصة بحوث التسويق السياحى وبحوث المشكلات التى تواجه السائحين وبحوث الصورة الذهنية وبحوث مدى استجابة السائح لبرنامج العلاقات العامة ، وبحوث الفندقة الحديثة .

هامش الفصل

١-الهيئة العامة للتنشيط السياحى - الإدارة العامة للمعلومات .

٢-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى ١٩٨٠ ، ١٩٨١.

٣-وزارة التخطيط - الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٣/٨٢.

٤-الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - الادارة المركزية للأحصاء والمعلومات - قطاع البحوث والمعلومات - ١٩٨٠ .

٥-البنك المركزى - المجلة الاقتصادية - اعداد مختلفة .

٦-الوقائع المصرية العدد (٥٠) أول مارس ١٩٨٢ .

٧-جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٤ .

٨-جمال الناظر - الإدارة العامة فى القطاعات السياحية الثلاث - مؤتمر جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا - ١٩٨٠ .

٩-د. محمد عصام المصرى - العلاقات العامة مع السياح الاجانب فى المنشآت الفندقية - مجلة المال والتجارة - العد ١٦٢ - نوفمبر ١٩٨٢ .

10- Tourist Statistics information, 1975-1983, Egyptian General Authority for the Promotion of Tourism

ملحق رقم (١)
أسعار تذاكر الطائرات المنطقة العربية

(بالجنيه المصرى)

بين القاهرة وكل من	الدرجة	الأسعار		التغير	الأسعار		التغير	التغير ٪
		١٩٧٨	١٩٧٩	٪	١٩٧٩	١٩٨٠	٪	١٩٧٩-١٩٨٠
عدن	١	٢١١,٤٥٠	٢٢٢,١٥٠	٥,–+	٢٢٢,١٥٠	٢٧٤,٥٠٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
	٢	١٥٠,٩٥٠	١٥٨,٥٠٠	٥,–+	١٥٨,٥٠٠	١٩٦,٠٥٠+	٢٣,٧+	٢٩,٨+
الجزائر	١	١٩٨,٠٥٠	٢١٢,١٥٠	٧,١+	٢١٢,١٥٠	٢٤٠,٥٥٠	١٣,٤+	٢١,٥+
	٢	١٤٠,٨٥٠	١٥٠,٩٥٠	٧,١-	١٥٠,٩٥٠	١٧١,٣٥٠	١٣,٥+	٢١,٦+
عمان	١	٥٣,٦٥٠	٥٦,٣٥٠	٥,–+	٥٦,٣٥٠	٨٦,٠	٥٢,٦+	٦٠,٣+
	٢	٣٨,٢٥٠	٤٠,٢٥٠	٥,٢-	٤٠,٢٥٠	٦٢,٠	٥٤,٠+	٦٢,١+
بغداد	٢	١٠١,٣٠٠	١٠٦,٤٥٠	٥,١+	١٠٦,٤٥٠	١٣١,٧٠٠	٢٣,٧+	٣٠,٠+
	٢	٧٢,٥٠٠	٧٦,٢٠٠	٥,١+	٧٦,٢٠٠	٩٤,٣٠٠	٢٣,٧+	٣٠,٠+
البحرين	١	١٤٢,٩٥٠	١٥٠,٢٥٠	٥,١+	١٥٠,٢٥٠	١٨٥,٧٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
	٢	١٠٢,١٥٠	١٠٧,٣٠٠	٥,٠-	١٠٧,٣٠٠	١٣٢,٧٠٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
بيروت	١	٥٣,٦٥٠	٥٦,٣٥٠	٥,٠-	٥٦,٣٥٠	٦٩,٨٠٠	٢٣,٨+	٣٠,١+
	٢	٣٨,٢٥٠	٤٠,٢٥٠	٥,٢-	٤٠,٢٥٠	٤٩,٩٥٠	٢٤,٠+	٣٠,٦+

تابع ملحق رقم (١)

أسعار تذاكر الطائرات المنطقة العربية (بالجنيه المصرى)

بين القاهرة وكل من	الدرجة	الأسعار ١٩٧٨	الأسعار ١٩٧٩	التغير %	الأسعار ١٩٧٩	الأسعار ١٩٨٠	التغير %	التغير % ١٩٧٩-١٩٨٠
جدة	١	١٠٢,٩٠٠	١٠٨,٠	٥,٠+	١٠٨,٠	١٣٣,٥٥٠	٢٣,٦+	٢٩٨+
	٢	٧٣,٦٥٠	٧٧,٣٥٠	٧,٠+	٧٧,٣٥٠	٩٥,٧٥٠	٢٣,٧+	٣٠,٠
بنغازى	١	٨٤,٢٠٠	٨٨,٤٥٠	٥,٠+	٨٨,٤٥٠	١٠٩,٨٥٠	٢٤,٢+	٣٠,٥+
	٢	٦٢,٨٠٠	٦٥,٩٥٠	٥,٠+	٦٥,٩٥٠	٨٤,٢٠٠	٢٧,٦+	٢٤,٠+
دمشق	١	٥٣,٦٥٠	٥٦,٣٥٠	٥,٠+	٥٦,٣٥٠	٦٩,٨٠٠	٢٣,٨	٣٠,١-
	٢	٣٨,٢٥٠	٤٠,٢٥٠	٥,٢+	٤٠,٢٥٠	٤٩,٩٥٠	٢٤,٠+	٣٠,٦+
الخرطوم	١	١٠٨,٨٥٠	١١٤,٤٥٠	٥,١+	١١٤,٤٥٠	١٤١,٥٥٠	٢٣,٧+	٣٠,٠+
	٢	٧٧,٩٠٠	٨١,٩٠٠	٥,١+	٨١,٩٠٠	١٠١,٣٠٠	٢٣,٧+	٣٠,٠+
الكويت	١	١١٨,٥٥٠	١٢٤,٥٥٠	٥,١+	١٢٤,٥٥٠	١٥٤,١٠٠	٢٣,٦+	٣٠,٠+
	٢	٧٤,٩٠٠	٨٩,٢٠٠	١٩,١+	٨٩,٢٠٠	١١٠,٣٠٠	١١,٣+	٤٧,٣+
تونس	١	١٥٤,٨٠٠	١٦٥,٩٥٠	٧,٢+	١٦٥,٩٥٠	١٨٤,٧٥٠	١١,٣+	١٩,٣+
	٢	١٠٩,٦٠٠	١١٧,٦٠٠	٨,٢+	١١٧,٦٠٠	١٣١,٠	٢٣,٦+	١٩,٥+

تابع ملحق رقم (١)

أسعار تذاكر الطائرات المنطقة العربية (بالجنيه المصرى)

بين القاهرة وكل من	الدرجة	الأسعار ١٩٧٨	الأسعار ١٩٧٩	التغير %	الأسعار ١٩٧٩	الأسعار ١٩٨٠	التغير %	التغير % ١٩٧٩-١٩٨٠
الظهران	١	١٤٢,٩٥٠	١٥٠,٢٥٠	٥,١+	١٥٠,٢٥٠	١٨٥,٧٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
	٢	١٠٢,١٥٠	١٠٧,٣٠٠	٥,٠+	١٠٧,٣٠٠	١٢٣,٧٠٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
الدوحة	١	١٧٢,٨٠٠	١٥٠,٢٥٠	٥,١+	١٥٠,٢٥٠	١٨٥,٧٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
	٢	١٢٢,٤٥٠	١٠٧,٣٠٠	٥,٠+	١٠٧,٣٠٠	١٣٢,٧٠٠	٢٣,٦+	٢٩,٩+
دبى	١	١٠٢,٩٠٠	١٨١,٥٠٠	٥,٠+	١٨١,٥٠٠	٢٢٤,٣٠٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
	٢	٧٣,٦٥٠	١٢٨,٥٥٠	٥,٠+	١٢٨,٥٥٠	١٥٨,٩٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
المدينة	١	١٠٢,٩٠٠	١٠٨,٠	٥,٠+	١٠٨,٠	١٣٣,٥٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
	٢	٧٣,٦٥٠	٧٧,٣٥٠	٥,٠+	٧٨,٣٥٠	٩٥,٧٥٠	٢٣,٧+	٣٠,٠+
مسقط	١	٢٠٤,٧٥٠	٢١٥,٠	٥,٠+	٢١٥,٠+	٢٦٥,٦٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٧+
	٢	١٤٦,٢٥٠	١٥٣,٦٥٠	٥,٠+	١٥٣,٦٥٠	١٨٩,٩٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
صنعاء	١	١٦٧,٢٠٠	١٥٧,٦٥٠	٥,٠+	١٥٧,٦٥٠	٢١٧,١٥٠	٢٣,٦+	٢٩,٨+
	٢	١١٩,٥٥٠	١٥٢,٥٥٠	٥,٠+	١٥٢,٥٥٠	١٥٥,١٠٠	٢٣,٥+	٢٩,٧+

المصدر : وزارة السياحة – إدارة البحوث السياحية (غير منشورة)

أسعار تذاكر الطائرات المنطقة الأوربية

(بالجنيه المصرى)

بين القاهرة وكل من	الدرجة	الأسعار		التغير	الأسعار		التغير
		١٩٧٨	١٩٧٩	%	١٩٧٩	١٩٨٠	%
أثينا	١	٩٣,٠٥٠	٩٨,٦٠٠	٧,١+	٩٨,٦٠٠	١٤٢,٨٥٠	٢٦,٦+
	٢	٦٨,٨٠٠	٧٣,٨٠٠	٧,٢+	٧٣,٨٠٠	٩٣,٧٥٠	٢٧,٠+
برلين	١	٢٨٢,٨٠٠	٣٠٥,١٥٠	٧,٩+	٣٠٥,١٥٠	٣٨٣,٢٠٠	٢٥,٦+
	٢	١٩٣,٦٠٠	٢٠٧,٦٠٠	٧,٢+	٢٠٧,٦٠٠	٢٦١,٤٠٠	٢٥,٩+
فرانكفورت	١	٢٥٩,٥٠٠	٧٢٨,٠٥٠	٧,١+	٧٢٨,٠٥٠	٣٤٦,٨٥٠	٢٤,٧+
	٢	١٧٨,٢٠٠	١٩٠,٨٥٠	٧,١+	١٩٠,٨٥٠	٢٣٨,٢٥٠	٢٤,٨+
جنيف	٢	٢٣٩,١٠٠	٢٥٦,٢٥٠	٧,٢+	٢٥٦,٢٥٠	٣١٩,٧٥٠	٢٤,٨+
	٢	١٦٥,٢٠٠	١٧٧,٢٠٠	٧,٢+	١٧٧,٢٠٠	٢٢١,١٥٠	٢٤,٨+
ميونخ	١	٢٣٩,١٠٠	٢٥٦,٢٥٠	٧,٢+	٢٥٦,٢٠٠	٣١٩,٧٥٠	٢٤,٨+
	٢	١٦٥,٢٠٠	١٧٧,٢٠٠	٧,٢+	١٧٧,٢٠٠	٢٢١,١٥٠	٢٤,٨+
لندن	١	٢٨٤,٩٠٠	٣٠٥,١٥٠	٧,١+	٣٠٥,١٥٠	٣٨٣,٢٠٠	٢٥,٦+
	٢	١٩٣,٦٠٠	٢٠٧,٦٠٠	٧,٢+	٢٠٧,٦٠٠	٢٦١,٤٠٠	٢٥,٩

تابع ملحق رقم (١)

أسعار تذاكر الطائرات المنطقة العربية (بالجنيه المصرى)

بين القاهرة وكل من	الدرجة	الأسعار		التغير	الأسعار		التغير
		١٩٧٨	١٩٧٩	٪	١٩٧٩	١٩٨٠	٪
ميلانو	١	٢١٧,٦٠٠	٢٣٣,١٥٠	٧,١+	٢٣٣,١٥٠	٢٩٠,٩٠٠	٢٤,٧+
	٢	١٥٣,٩٥٠	١٦٤,٩٥٠	٧,١+	١٦٤,٩٥٠	٢٠٥,٩٠٠	٢٤,٨+
موسكو	١	٢٥١,٠	١٦٩,١٠٠	٧,١+	٢٦٩,١٠٠	٣٣٥,٧٠٠	٢٤,٧+
	٢	٢٠٧,١٥٠	٢٢١,٨٥٠	٧,١+	٢٢١,٨٥٠	٢٧٦,٨٠٠	٢٤,٧+
باريس	١	٢٥٩,٥٠٠	٢٧٨,٠٥٠	٧,١+	٢٧٨,٠٥٠	٣٤٦,٨٥٠	٢٤,٧+
	٢	١٧٨,٢٠٠	١٩٠,٩٠٠	٧,١+	١٩٠,٩٠٠	٢٣٨,٢٥٠	٢٤,٨+
روما	١	١٩٥,٠٥٠	٢٠٩,٠٠	٧,١+	٢٠٩,٠	٢٦٠,٨٠٠	٢٤,٨+
	٢	١٤٤,٨٠٠	١٥٥,٢٥٠	٧,٢+	١٥٥,٢٥٠	١٩٣,٧٥٠	٢٤,٨+
طوكيو	١	٧٨٥,٨٠٠	٨٤٩,٣٠٠	٨,٠+	٨٤٩,٣٠٠	١٠٠١,١٥	١٧,٩+
	٢	٥٠٢,٦٠٠	٥٤٣,١٥٠	٨,٠+	٥٤٣,١٥٠	٦٤٠,٦٠٠	١٧,٩+
زيوريخ	١	٢٣٩,١٠٠	٢٥٦,٢٥٠	٧,٢+	٢٥٦,٢٥٠	٣١٩,٧٥٠	٢٤,٨+
	٢	١٦٥,٢٠٠	١٧٧,٢٠٠	٧,٢+	١٧٧,٢٠٠	٢٢١,١٥٠	٢٤,٨+

١-المصدر :- وزارة السياحة - إدارة البحوث السياحية (بيانت غير منشورة).

ملحق رقم (٣)

نسبة اشغال الغرف والاسرة

لفنادق الأقصر عن عام ١٩٨٣

	غرف	أسرة
ونتر بالاس	٪٤٤,٨	٪٤٠,٨
إيتاب	٦٧	٧٥,٦
الأقصر	٦٥,٧	٥٩
سافوى	٣٥,٦	٣٢,٥
إيزيس	٣٢	٣٠,٧
المتوسط	٤٦,٤	٤١,٦
فيليب	٤١	٣٨
وندسور	٤٣,٤	٤٠,٨
المتوسط	٤٢,٥	٣٩,٨
دينا	٣٦,٤	٣٢
النيل	٣٠,٢	٣٠
حوريس	٥٢	٥٨,٨
بوسولاى	٢٤,٨	٢٩
مينا بالاس	٦٢,٧	٥٢,٣
راموزا	٢٧,١	٢٦
سانتاموريا	٣٧	٤٠,٧
سفنكس	٢٦	٢٢,٣
المتوسط	٣٢,٨	٣٢,٨
متوسط عام	٤٣,٦	٣٩,٨

المصدر : الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى - الإدارة العامة للمعلومات (بيانات غير منشورة)

ملحق رقم (٤)

نسبة اشغال الغرف والاسرة

لفنادق أسوان عن عام ١٩٨٣

	غرف	أسرة
أوبرى	٧٣٪	٦١,٦٪
كتراكت	٥٧	٥٣,٨
المتوسط	٦٥,٢	٥٧,٨
أمون	٥٤,٥	٤٩,٦
كتراكت القديم	٦٣	٥٩
كلابشة	٥٥,٨	٤٨,٦
كليوباترة	٣٣	٣٠
المتوسط	٤٩,٩	٤٤,٩
أبو سمبل	١٠,٦	٩,١
رمسيس	١٥,٧	١٤,٩
فيله	٣٢	٢٥
حابى	٤٠	٤٢,٥
المتوسط	٢٣	٢٠,٦
أبو شليب	١٨	١٨,٧
جرلتد أوتيل	٤٠,٨	٤٠,٩
حتحور	٢٩,١	٢٥
تفرتارى	٤٤	٤٧
المتوسط	٤٣,٨	٣٤,٤
المتوسط العام	٤٦	٤٠,٨

المصدر : الهيئـة المصريـة العامـة للتنشـيط السـياحى - الإدارة العامـة للمعلومات بيانات غير منشورة

ملحق رقم (٥)
نسبة اشغال الغرف لفنادق القاهرة
عن عام ١٩٨٣

الفندق	متوسط عام نسبة الإشغال للسنة
كونكورد	٥٧,٣٪
شيراتون القاهرة	٨٨,١
السلام هيات	٧٢,٥
شيراتون هليوبوليس	٩٠
سونتا كايروا	٦٩
هوليداى أن بيرلميوز	٧٠
ميناهاوس	٦٧,٦
الميريديان	٨٣,٧
هليتون	٩١,٦
رمسيس هليتون	٦٩,٨
شبرد	٦٦,٣
ماريوت	٧٥,٥
أطلس الأوبرا	٣٠,٦
الزمالك	٨٧,٩
البارون	٦٢,٢
كارولين كاريلور	٥٨,٦
البرج	٦٣,٨
المنار	٤٥,٥
النيل	٥٥,٧
هوليداى ان سفنكس	٧٦,٨
جولى فيل	٨٥,٨
منيل بالاس	٤١,٦
نوفوتيل المطار	٦٥,١
شهرازاد	٤٩,٥
كيلوباترا	٥٣,١
ميناء القاهرة	١١١,٣

المصدر : المرجع السابق

ملحق رقم (٦)
نسبة إشغال الغرف عن عام ١٩٨٣

القاهرة	غرف معدة	غرف مشغولة	نسبة الاشغال
شيراتون	١٤٠٩٣٢	١٢٤٢٦٧	٨٨,٢٪
هليتون	١٥٥٤٨٦	١٤٩٥٦٤	٩٦,٤
الميريديان	١٠٨٨٧٠	٩١٨٠٥	٨٤,٣
جولى تيل	٩٠٥٢٠	٧٤٨٠٤	٨٢,٦
شبرد	١١٤٢٤٥	٤٧٦٥١	٤١,١
البرج	٢٧٣٧٥	١٤١٩٥	١٥,٨
منيل بالاس	٥٦٢١١	٢٩٤٩٠	٥٢,٥
النيل	٩٩٢٨٠	٦٠٨٠١	٦١,٢
الكونتيتال	٦٤٢٤٠	٤١٩٨١	٦٥,٣
مينا هاوس	١٨٤٥٢٠	١٢١٨٤٤	٦٦
كليوباترا	٢٩٩٤٣	١٨١٩٣	٦٠,٧
شهرزاد	٥١١٠٠	٢٤١١٠	٤٧,٢
شيراتون هليوبوليس	١٩٣٨٨٧	١٧٢٤٤٣	٨٩
	١,٣١٦,٦٠٠	٩٧١١٤٨	٧٣,٨
الأسكندرية			
فلسطين	٥٩٠٤٣	٣٢٠٧٠	٥٧,٢
سان ستيفلتو	٤٨١١٨	٢٤٩٢٣	٥١,٨
سيسل	٣١٧٨٦	٣١١٧٨	٩٨
	١٣٥٩٤٧	٨٨١٧١	٦٤,٨
الأقصر			
ونتر بالاس القديم	٩٠٩٠٠	٤٦٨٧١	٥١,٥
سافوى	٨٢٥٣٠	٣٢٢٩٦	٣٩

تابع ملحق رقم (٦)

نسبة إشغال الغرف عن عام ١٩٨٣

	غرف معدة	غرف مشغولة	نسبة الاشغال
الأقصر	٣٦٥٠٠	١٦١٩٥	٤٤,٤
إيتاب الأقصر	٦٨٨٠٨	٤٦٩٣٣	٦٨,٢
	٢٧٨,٧٣٨	١٤٢,٢٩٥	٥١
أسوان :			
أوبروى	٥١٩٩٣	٣٣٠٧٠	٦٣,٦
كتركت الجديد	٥٢٦٧٢	٣٢٤٣٥	٦١,٥
كتركت القديم	١٨١٠٠	١٠٥١٥	٥٨,٠
كلابشة	٤٣٨٠٠	٢٧٣٥٩	٨٢,٥
أمون	٨٧٤٨	٥١٤٩	٥٨,٨
	١٧٥٣١٣	١٠٨٥٢٨	٦٢
الغردقة :			
شيراتون الغردقة	٣٢١٧٨	٢٥٤٤٦	٧٩
الإجمالى	١,٩٣٨,٧٧٦	١,٣٣٥,٥٨٨	٦٨,٩

المصدر : المرجع السابق

الفصل الثامن

دور السوق المصرفى الحرة للنقد الأجنبى فى تنشيط السياحة فى مصر

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف الاجنبى من أهم المتغيرات التى تؤثر على حركة وإيرادات السياحة نظراً لوجود عدد من العملات الاجنبية التى يحوزها السائحون والتى تتداول اساساً فى البلاد التى جاءوا منها ويطلبون تحويلها الى عملةالبلد التى يفدون إليه بغرض السياحة .

ولما كان هؤلاء السائحون يعقدون مقارنة بين قيمة النقود التى لديهم والقيمة التى يحصلون عليها بعملة الدولة التى يقضون فيها سياحتهم، فان المعدل الذى يتم التحويل على أساسه قد يكون محفزاً أو غير محفز من خلال الدخل المتاح للسائح التصرف فيه مقارناً بمستوى الاسعار المحلية فى الدولة السياحية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وإيرادات السياحة بمعنى أنه اذا قامت احدى الدول السياحية برفع سعر صرف عملتها الى العملات الاجنبية فان ذلك يؤدى الى إنخفاض عدد السائحين وعدد الليالى السياحية وايرادات هذه الدولة من السياحة . والعكس صحيح حيث يؤدى تخفيض سعر الصرف الى زيادة عدد السائحين وعدد الليالى السياحية وحجم التحويلات السياحية[١] .

وفيما يتعلق بمصر نجد أنها اتجهت الى تخفيض سعر الصرف فى اطار ما يعرف بالسوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى وذلك ابتداء من ١١ مايو ١٩٨٧ عندما صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتعديل سعر الصرف فى اطار السوق المصرفية الحرة ، وأصبح سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك التجارية المعتمدة يتغير ويعلن يوميا طبقا لظروف السوق الحرة للنقد الاجنبى بدلا من نظام سعر الصرف والعلاوة التشجيعية الذى كان معمولا به وقتئذ. وفى ضوء ما سبق فقد تم تطبيق أسعار السوق

المصرفية الحرة على ٤٠٪ من حجم المعاملات في مجمع البنوك التجارية المعتمدة على أن يعاد النظر في بقية البنود على مراحل لتوسيع نطاق السوق تدريجيا لتشمل ١٠٠٪ من البنود .

وتعتبر السياحة من أهم البنود التي طبق عليها أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرفية الحرة و استتبع ذلك الغاء شرط تحويل السائح لـ ١٥٠ دولار عند دخول البلاد .

ويلاحظ أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى خلاف قطاع السياحة تأثرت كثيرا بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي وانعكس ذلك على حركة السياحة مثل قطاع الطيران المدني والنقل والمواصلات والنقل البحري . ونتيجة لما سبق فان الحركة السياحية وإيرادات السياحة تغيرت كثيرا تبعا لما حدث من آثار لتغير سعر الصرف على اقتصاديات هذه القطاعات .

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على أهم التغيرات التي حدثت في الحركة السياحية و الليالي السياحية والايرادات السياحية بعد انشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي في ضوء الاحصائيات المتاحة لدينا.

وفي ضوء ما سبق فاننا نتناول دراسة ما سبق في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول : طبيعة السوق المصرفية الحرة .

المحث الثاني : الحركة السياحية في مصر بعد انشاء السوق.

المبحث الثالث : الايرادات السياحية بعد انشاء السوق.

مقترحات:

المبحث الأول

طبيعة السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي

مع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات اتجهت السلطات الاقتصادية إلى التخفيف التدريجي للقيود التى ظلت مفروضه على النقد الاجنبى فترة طويلة فكان أن أنشأت السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٤ ليكون سعر الصرف فيها متغيراً بنسبة مئوية تمثل علاوة تشجيعية يعاد النظر فيها بين فترة وأخرى . كما أعيد العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عمله الذى كان قد ألغى فى نهاية الخمسينات فى اطار الاجراءات التمهيدية للتطبيق الاشتراكى فى مصر .

وقامت السلطات الاقتصادية بتعديل قانون النقد الاجنبى ليتناسب مع التغيرات الاقتصادية والفلسفة الاقتصادية الجديدة فصدر القانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٧٦ الذى أباح التعامل بالنقد الاجنبى وحيازته وفتح حسابات حرة بالبنوك المحلية ... ألخ .

وفى عام ١٩٧٩ رؤى توحيد سعر الصرف مع تخفيض قيمة الجنيه المصرى فأصبح هناك سعراً موحداً للمعاملات التى تتم عن طريق البنوك المعتمدة وسعراً موحداً للمعاملات التى تتم من خلال مجمع البنك المركزى المصرى وقدره سبعون قرشا للدولار بعد أن كان قبل ذلك ٣٩,٢ قرشا للدولار . كما تم تحريك العلاوة التشجيعية على سعر الصرف المحدد فى اطار مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمده خلال الثمانينات عدة مرات حتى بلغ السعر ١٣٥قرشا للدولار فى هذا المجمع .

وفى عام ١٩٨٦ اتخذت بعض الاجراءات الاقتصادية للحد من الواردات وعدل سعر الصرف المحدد للأغراض الجمركية والغى العمل بنظام اعلان العلاوة التشجيعية فى مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة

مع اعلان السعر بشكل مباشر بمعرفة البنك المركزى المصرى . وبذلك أصبح هناك أسعار صرف متعددة للجنيه المصرى : سعر رسمى يطبق على المعاملات الخاصة بمجمع البنك المركزى المصرى ، وسعر يطبق على معاملات مجمع البنوك التجارية المعتمدة وسعر يطبق على المعاملات مع دول الكتله الشرقيه من خلال نظام الاتفاقيات وسعر للاستيراد بدون تحويل عمله ، بالاضافة إلى السعر المتغير يومياً فى السوق السوداء .

ولما كان سعر الصرف السائد فى السوق السوداء وقتها يفوق كثيرا كافة الاسعار المحددة للصرف فى سائر المجمعات والمعاملات فقد اتجهت حصيلة النقد الاجنبى ومدخرات العاملين فى الخارج إلى السوق السوداء وواجهت السلطات الاقتصادية مواقف صعبه عند تدبير النقد الاجنبى اللازم للمدفوعات الدولية وتمويل واردات التنمية الاقتصادية والسلع الاساسية ... الخ ، بل أن السوق السوداء للنقد الاجنبى وقتها إتسع نطاقها ليشمل معظم المشروعات السياحية والفنادق والمحال السياحيه بغرض المضاربة وحرمان خزينة الدولة من العملات الصعبة مع استمرار ارتفاع تكلفة السياحه فى مصر بدرجة لاتمكنها من المنافسه فى سوق السياحه الدولى .

ولم يدم الحال طويلا إذ فى ١١ مايو ١٩٨٧ صدرت قرارات وزير الاقتصاد ولاتجارة الخارجية التى قضت باعلان سعر الصرف فى السوق الحرة يوميا طبقا لقوى العرض والطلب واستمرار فتح باب الاستيراد مع إيداع ٣٥٪ من قيمة الواردات كتأمين نقدى بالعملة المحلية أو الاجنبية والتزام الجهاز المصرفى بتدبير العملات الاجنبيه اللازمة للاستيراد للقطاعين العام والخاص بعد تدفق النقد الاجنبى إلى البنوك المحلية وانحسار النشاط فى السوق السوداء إلى حد كبير . ولسنا فى هذه الدراسة بصدد تقييم السوق المصرفيه الحرة ولكن ما يهمنا الاشارة إليه هو ما يتعلق بأثر هذه السوق على ايرادات السياحه بصفه عامه . ومن ثم فاننا نستهدف كذلك بيان أثر

عمل هذه السوق على تكلفة وعائد المشروعات السياحيه . إذ يلاحظ ارتفاع نسبة المكون الاجنبى فى استثمارات السياحة على المستوى القومى ولذلك فإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى تجاه العملات الاجنبيه بعد انشاء السوق المصرفيه أدى إلى زيادة أعباء استثمارات وتشغيل المشروعات السياحيه كالفنادق والقرى السياحيه وغيرها نظرا لارتفاع تكلفة المستلزمات والمواد الوسيطة المستورده من الخارج . وذلك فضلا عن مشكلة أعباء سداد القروض التى سبق عقدها بالعملات الاجنبيه قبل انشاء السوق المصرفيه .

ونظراً لعدم كفاية حصيلة السوق المصرفيه من العملات الاجنبيه للوفاء ، بمختلفة احتياجات القطاع السياحى فقد زادت المعاناه التى يتعرض لها هذا القطاع ولم يخفف من حدة هذه المعاناة السماح للمشروعات السياحيه بتجنيب ٢٥٪ من حصيله النقد الاجنبى المستردة كما أن زيادة الايرادات السياحيه لم تكن من الارتفاع بحيث تعوض أيه أعباء ناشئة عن انشاء السوق المصرفيه الحرة كما سوف نوضحه فيما بعد .

ويجدر الاشارة الى ان الطبيعة الديناميكية والمرحليه لعمل السوق الحرة قد أدى رغم ما سبق إلى تجنب العديد من الاثار السيئه التى كان من الممكن أن تؤدى إلى ضعف اقتصاديات كافة المشروعات السياحية والمشروعات الى لها علاقة وثيقة بقطاع السياحه والتى لايزال المكون الاجنبى لمعاملاتها الجارية والاستثمارية مرتفعا .

وقد اتجهت الدولة فى بداية عمل السوق إلى تعديل قانون النقد الاجنبى رقم ٩٧ لسنه ١٩٧٦ لحظر تعامل السائح بالعملات الاجنبيه داخل البلاد بحيث يقوم بتحويل النقد الاجنبى الذى لديه إلى جنيهات مصريه عن طريق الجهاز المصرفى وهو ما ينطوى على تجريم التعامل بالنقد الاجنبى وليس الحيازة – فى غير السوق المصرفيه الحرة للنقد الاجنبى . وفى اعتقادنا أن مثل هذا التعديل كان ضروريا خاصة بعد ألغاء شرط تحويل السائح لمائة

وخمسين دولار عند دخول البلاد والذى كان يضمن حد أدنى من النقد الاجنبى لدى الجهاز المصرفى من تحويلات السائحين .

ورغم ما سبق فان نجاح السوق المصرفيه الحرة فى جذب تحويلات السائحين لايعتمد على الاجراءات الادارية بقدر ما يعتمد على الطبيعة الديناميكية والحرة لعمل السوق على نحو يمنع التعامل فى السوق السوداء للنقد الاجنبى تماماً. ويتطلب ذلك التعامل مع القوى والعوامل المؤثرة على عرض وطلب النقد الاجنبى فى مصر بصفة عامه وهذه هى مسئولية وزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى ولجنة اعلان اسعار العملات الاجنبية بالدرجة الاولى .

المبحث الثانى

الحركة السياحية فى مصر بعد انشاء السوق المصرفية الحرة

تمهيد :

فى هذا المبحث تناول دراسة حركة اعداد السائحين واعداد الليالى السياحية ومتوسط مدة الاقامة للسائح ونسبة الاشغال فى الفنادق المصرية ومقارنة ذلك بما كان عليه الحال قبل انشاء السوق كلما توفرت البيانات الرسمية . ونوضح ذلك كما يلى .

أولاً : اعداد السائحين بعد انشاء السوق المصرفيه :

يشتمل الجدول رقم (١) التالى على اعداد السائحين خلال عام ١٩٨٧ مقارنا بعام ١٩٨٦ وفقا لجنسية السائح .

جدول رقم (١)

اعداد السائحين خلال عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦

البيان	السائحون العرب		O.E.C.D		الاشتراكيون		دول أخرى		الاجمالى	
السنه	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير	العدد	التغير
١٩٨٦	٥٥٤,٢	-	٦١٩,٣	-	٣٣,٤	-	١٠٤,٤	-	١٣١١,٣	-
١٩٨٧	٦٦٧,٠	١٨,٥	٩٢٧,٦	٤٩,٨	٤٣,٢	٢٩,٣	١٦٧,٢	٦٠,٠	١٧٩٥,٠	٣٦,٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات السياحه.

يوضح الجدول رقم (١) ما يلى :

أ- ارتفع اجمالى عدد السائحين الذين حضروا إلى مصر من ١,٣مليون سائح عام ١٩٨٦ إلى نحو ١,٨مليون سائح عام ١٩٨٧ بنسبة ٣٧٪ تقريبا وهى نسبة ارتفاع لم تحدث خلال السنوات السابقة نظرا لما شهدته مصر من تغيرات أعادت الامان والهدوء إلى السائح الاجنبى فضلا عن انخفاض

مستوى الاسعار المحلية بالنسبه للسائح الاجنبى بعد تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى ظل السوق الحرة للنقد الاجنبى .

ب- ارتفع عدد السائحين القادمين من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة تقترب من ٥٠٪ وهى نسبة لم تحدث من قبل أيضا حيث أن عملات هذه الدول اتجهت إلى الارتفاع فى الاونة الاخيرة مقابل الدولار الامريكى ومن ثم فان تخفيض الجنيه المصرى امام الدولار بصفه رسميه فى السوق المصرفيه أدى إلى حدوث فائدة مضاعفه للسائحين القادمين من هذه الدول خاصة ايطاليا والبرتغال وفرنسا وكندا واسبانيا واليونان واليابان والدول الاسكندنافيه وسويسرا ... ألخ .

جـ- ارتفع عدد السائحين القادمين من الدول الاشتراكيه بنسبة ٢٩,٣٪ عام ١٩٨٧ مقابل ٣,٥ عام ١٩٨٥ . كما ارتفع عدد السائحين القادمين من دول عربية بنسبة ١٨,٥٪ عام ١٩٨٧ مقابل انخفاض قدره ٥,٤٪ عام ١٩٨٥ . وتعتبر عملات هذه الدول من العملات الغير قابلة للتحويل ومن ثم فان تغيرات اسعار الصرف لاتؤثر كثيرا على سياحه ابناء هذه الدول فى مصر مثلما تؤثر العوامل السياسية عليها .

د- بالنسبة للسائحين القادمين من الدول الاخرى فقد ارتفعت اعدادهم بنسبة ٦٠٪ عن عام ١٩٨٦ وتشمل السائحين القادمين من اسرائيل الذين ارتفعت اعدادهم بنسبة ١٢٠٪ تقريبا ، ومن دول امريكا اللاتينية الذين ارتفعت اعداهم بنسبة ٥٤,٥٪ خلال نفس الفترة . وذلك بالاضافة إلى القادمين من دول أسيا وافريقا وغيرها والذين تتأثر اعدادهم كثيرا بتغير العلاقات السياسيه والاستقرار السياسى والاجتماعى وغيرها من مقومات الجذب السياحى .

ثانياً : أعداد الليالى السياحيه :

يشتمل الجدول رقم (٢) على أعداد الليالى السياحيه فى مصر عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦ موزعة حسب جنسيه السائحين :-

جدول رقم (٣)

أعداد الليالى السياحيه عام ١٩٨٧ مقارنه بعام ١٩٨٦ بالمليون ليله

البيان	السائحون العرب		O.E.C.D		الاشتراكيون		دول أخرى		الاجمالى	
السنه	العدد	التغير ٪	العدد	التغير ٪	العدد	التغير ٪	العدد	التغير ٪	العدد	التغير ٪
١٩٨٦	٣,٧	-	٣,٦	-	٠,٠٩	-	٠,٤	-	٧,٨	-
١٩٨٧	٧,٧	١٠٦,١	٦,٦	٨٣,٣	٠,٢٥	١٥٧,٨	١,٤	٢٠٧,٨	١٥,٩	١٠٢,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء - الاحصاءات السياحيه

من جدول رقم (٣) يلاحظ ما يلى :

أ- ارتفع عدد الليالى السياحيه الى قضاها السائحون فى مصر من ٧,٨ مليون ليله عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٦مليون ليله عام ١٩٨٧ بزيادة نسبتها ١٠٢,١٪ وهى نسبه لم يسبق لها نظير خلال السنوات العشر السابقة على أنشاء السوق . ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدخول الحقيقيه للسائحين الاجانب فى مصر بعد تخفيض قيمه الجنيه فى اطار السوق المصرفيه الحرة مما شجعهم على زيادة عدد الايام والليالى الى يقضونها فى مصر . ومن ذلك نرى أن أثر انشاء السوق المصرفيه كان أكثر إيجابيه على عدد الليالى السياحيه منه على عدد السائحين الذى ارتفع بنسبه ٤٠٪ فقط كما سبق القول .

ب- ارتفع عدد الليالى السياحيه التى قضاها السائحون الاشتراكيون بنسبة ١٥٧,٨٪ تليها عدد الليالى السياحيه التى قضاها السائحون القادمون من دول - منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨٦.

أما فى حالة القارنة بين الارقام المطلقة لعدد الليالى السياحيه فان عدد الليالى التى قضاها السائحون العرب تجئ فى المقدمه يليها الليالى التى قضاها السائحون القادمون من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ثم القادمين من الدول الاخرى والتى تشمل اسرائل (٠,٦مليون ليله) ودول آسيا (٠,٥ مليون ليله) وأفريقيا (٠,١ مليون ليله) ، وأمريكا اللاتينيه (٠,١ مليون ليله)

ثالثا: متوسط مدة الاقامة :

يعبر متوسط مدة الاقامه عن العلاقة بين اجمالى عدد الليالى السياحيه واجمالى عدد السائحين ويعطى صورة تقريبية لعدد الليالى التى يقضيها السائح فى المتوسط فى مصر والجدول رقم (٣) يوضح ذلك :

جدول رقم (٣)

متوسط مدة الاقامة عام ١٩٨٧ مقارنه بعام ١٩٨٦

(ليله)

البيان / السنه	السائحون العرب	دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	الاشتراكيون	دول أخرى	كافة السائحين
١٩٨٦	٦,٧	٥,٨	٢,٧	٣,٨	٥,٩
١٩٨٧	١١,٥	٧,١	٥,٨	٨,٤	٨,٩

المصدر : جدول رقم (١) ، جدول رقم (٢)

يستفاد من جدول رقم (٣) ما يلى :

١- ارتفع متوسط مدة اقامة السائح فى مصر من ٥,٩ ليله عام ١٩٨٦ إلى ٨,٩ ليله عام ١٩٨٧ بنسبة ٥٠,٨٪ وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة التى حدثت فى اعداد الليالى السياحيه السابق الاشارة إليها والناتجه عن انخفاض تكلفة اقامه السائح فى مصر بعد انشاء السوق الحرة للنقد الأجنبى.

٢-ارتفع متوسط اقامة السائح العربى إلى ما يقرب من ١١,٥ ليله يليه السائح القادم من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٧,١ ليله) ثم السائح القادم من الدول الأخرى (اسرائيل وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه) وهى ٨,٤ ليله كما ارتفع متوسط مدة اقامة السائح القادم من الدول الاشتراكيه إلى ٥,٨ ليله بنسبه ١١٤,٨٪ عن عام ١٩٨٦ .

ويجدر الاشارة إلى أن السنوات السابقة على انشاء السوق المصرفيه الحرة لم ترتفع فيها متوسط مدة الاقامة عن سته ليال حيث لم تتعدد النسبة ٥,٥ ليله عام ١٩٨٤ ، ٥,٨ ليله عام ١٩٨٥ على سبيل المثال ، وأقل من ذلك فى بقية السنوات . ولاشك أن ذلك يرجع إلى الانخفاض النسبى فى الاسعار المحلية بعد انشاء السوق مقارنا بما كان عليه الحال قبل انشائها ومقارنا بمستويات الاسعار السائدة فى الدول الاجنبيه التى يجئ منها السائحون إلى مصر .

مرونة الطلب على السياحة فى مصر بعد انشاء السوق المصرفيه:

يمكن النظر إلى درجة مرونة الطلب على السياحة فى مصر بعد انشاء السوق المصرفيه من خلال التغير الذى حدث فى اعداد السائحين مقارناً بالتغير الذى حدث فى سعر الصرف كما يمكن النظر إلى هذه المرونة من خلال التغير الذى طرأ على عدد الليالى السياحية مقابل التغير الذى حدث فى سعر الصرف فضلاً عن إمكانية المقارنة بين تغير متوسط مدة الاقامة وتغير سعر الصرف بعد انشاء السوق ، والجدول رقم (٤) التالى يوضح ما سبق .

جدول رقم (٤)

مرونة الطلب على السياحة فى مصر

(عام ١٩٨٧ مقارنا بالفترة (يونيه/ ديسمبر ١٩٨٧)

البيان	معامل المرونة	
	يونيه ١٩٨٧	عام ١٩٨٧
مرونة عدد السائحين	٠,٣	٠,٦
مرونة عدد الليالى	٠,٩	١,٦
مرونة الاقامة	٠,٥	٠,٨

المصدر : حسبت من الجداول (١) ، (٢) ، (٣) وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وعلى أساس المقارنة بين متوسط اسعار الصرف السائدة لدى السوق المصرفيه الحرة (٢٢٠قرشا للدولار) والسعر السائد لدى مجمع البنوك التجارية المعتمدة قبل انشاء السوق (١٣٥ قرشاً للدولار) .

يستفيد الباحث من جدول رقم (٤) أن الطلب على الليالى السياحية يعتبر شديد المرونة تبعا لتغيرات سعر الصرف التى حدثت بعد انشاء السوق المصرفية بينما تنخفض المرونة العددية ومرونة الاقامة فى المتوسط عام ١٩٨٧ وأن اتصفت بالمرونة . وذلك بالنظر إلى ما حدث من مرونة كبيرة فى اعداد الليالى السياحية التى قضاها السائحون فى مصر خلال عام ١٩٨٧.

ويلاحظ أن انشاء السوق المصرفية الحرة لم يبدأ مع بداية عام ١٩٨٧ بل فى الحادى عشر من شهر مايو ١٩٨٧ كما سبق القول وهو ما يجعل الحسابات غير دقيقة تماما . ومع ذلك فانه فى حالة المقارنة بين تغيرات سعر الصرف قبل وبعد انشاء السوق المصرفية وتغيرات الحركة السياحية خلال شهر يونية من عام ١٩٨٧ نجد أن مرونة عدد الليالى تبلغ ٠,٩ بينما تبلغ مرونة اعداد السائحين ٠,٣ ومرونة متوسط مدة الاقامة إلى

٠,٥ ويؤكد ذلك ضعف مرونة أعداد السائحين مقارنة بمرونة الليالى السياحية ومتوسط مدة الاقامة .

رابعا : نسبة اشغالات الفنادق :

تشير الاحصائيات المتوافرة لدينا عن متوسط عام نسب اشغال فنادق الجمهورية حتى عام ١٩٨٦ إلى أن نسبة الاشغال لم تتعد ٦٠,٧٪ فى فنادق القاهرة عام ١٩٨٦ ، ٤٨٪ فى فنادق الاسكندرية ، ٤٥,٤٪ فى فنادق الاقصر ، ٣٨,٣٪ فى فنادق أسوان ، ٤٥,٢٪ فى الفنادق الاخرى من مختلف المستويات وبذلك يكون المتوسط العام لنسب الاشغال الفندقى فى الجمهورية ٥٤,٤٪ خلال عام ١٩٨٦(٣).

وفيما يتعلق بعام ١٩٨٧ فان الارقام الخاصة به غير متاحة لدينا باستثناء بيانات أحد فنادق الاقصر الذى لم تتعد نسبة أشغال غرفه فى مارس ١٩٨٧ نسبة ٢٠٪ ولكنها ارتفعت إلى ٥٩,٨٪ فى ديسمبر ١٩٨٧ ، بعد انشاء السوق المصرفيه الحرة وتدفق اعداد السائحين على منطقة الاقصر وأسوان(٤) .

ورغم عدم توافر الاحصائيات الرسمية عن نسب اشغالات الفنادق عام ١٩٨٧ إلا أنه لا يخفى لدى عامه الناس والمسئولين ظاهرة ارتفاع معدلات اشغال الحجرات بالفنادق حتى الموسم السياحى خلال (الربع الاول من عام ١٩٨٨) خاصة فى مناطق صعيد مصر والقاهرة الكبرى .

تكلفة وصول السائح :

تشير الاحصائيات إلى أن الغالبية العظمى من السائحين الذين يحضرون إلى مصر يستخدمون الطائرات أولا ثم الطرق البرية ، وبعد ذلك

تجئ الطرق البحرية فى الترتيب ويتناسب هذا الترتيب تبعا لجنسية السائحين إلى حد كبير(٥) .

والارقام التالية تبين توزيع السائحين تبعا لطرق الوصول خلال عام ١٩٨٧ .

جدول رقم (٥)

توزيع السائحين تبعاً لطرق الوصول عام ١٩٨٧

(نسبة مئوية)

الطريقة	السائحون العرب	O.E.C.D.	الاشتراكيون	دول أخرى	إجمالى السائحين
جو	٧٣,١	٧٧,٤	٧٣,١	٤٥,٦	٧٢,٨
برا	١٩,١	١٠,١	٠٣,٣	٤٤,٧	١٦,٤
بحرا	٧,٨	١٢,٥	٢٣,٦	٩,٧	١٠,٨

مصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء احصائيات السياحة (بيانات غير منشورة).

ويوضح الجدول رقم (٥) أن معظم السائحين الذين يحضرون إلى مصر يستخدمون الطائرات مهما اختلفت جنسيات السائحين بينما يتناوب كل من النقل البحرى والنقل البرى الاهمية النسبية التالية وفقا للموقع الجغرافى للبلاد التى يجئ منها السائحون إلى مصر .

ويعنى ما سبق أن ارتفاع أو أنخفاض تكلفة النقل الجوى والنقل البرى والبحرى تؤثر على الحركة السياحية فى مصر ، ومن ثم فان انشاء السوق المصرفية الحرة فى مراحله الاولى كان له تأثير هام على حركة السياحة فى مصر حيث صاحب انخفاض قيمة الجنيه بالنسبة للعملات الاجنبية انخفاضا مماثلا فى قيمة تذاكر الطيران وتعريفة النقل البرى والبحرى مقومة بالعملات الاجنبية ولذلك اتجهت السلطات إلى رفع تذاكر السفر تبعا لما حدث من

انخفاض فى سعر الصرف وأصدرت بذلك تعليمات إلى جميع شركات الطيران العاملة فى مصر .

ويجدر الاشارة إلى أن استخدام الطيران العارض (شارتر) قد ساهم فى ارتفاع نسبة السائحين القادمين جوا من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى ٧٧,٤٪ . وتشير الاحصائيات إلى أنه فى خلال شهر فبراير ١٩٨٧ سجلت حركة الطيران العارض نحو ٢٦ رحلة منها أربع رحلات لشركة مصر للطيران. وبلغ إجمالى السائحين القادمين على هذه الطائرات نحو ٣١٧٣ سائح خلال شهر فبراير ١٩٨٧ كما بلغ عدد السائحين المغادرين ٢١٤٢ سائح خلال نفس الشهر(٦) وبناء على هذه المؤشرات فانه يجب أن يكون تحريك أسعار تذاكر السفر بصورة تدريجية وغير مبالغ فيها حتى لايؤدى ارتفاع تكلفة وصول ومغادرة السائح إلى الحد من أثر تخفيض سعر الصرف على انتعاش حركة السياحة فى مصر (٧) .

المبحث الثالث

الايرادات السياحية بعد انشاء السوق المصرفية الحرة

تمهيد :

تعتبر الايرادات السياحية بمثبة الترمومتر الذى يوضح نتائج الجهود المختلفة التى بذلت والسياسات المتعددة التى وضعت للنهوض بالسياحة . وفيما يتعلق بانشاء السوق المصرفية الحرة فأن مقدار التغير فى الايرادات السياحية بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل انشاء السوق يوضح مدى فعالية السوق فى تنشيط السياحة ودعم ميزان المدفوعات خاصة وأن تحديد سعر الصرف فى هذه السوق يتم فى ضوء عرض وطلب النقد الاجنبى الامر الذى يحول دون وجود فرق بين أسعار العملات الاجنبية المحددة فى هذه السوق واسعار التعامل خارج البنوك ومن ثم تؤول الايرادات السياحية إلى الجهاز المصرفى .

وفى هذا المبحث نوضح التغير الذى طرأ على ايرادات السياحة عام ١٩٨٧ مقارنا بالاعوام السابقة مع تحديد درجة مرونة الايرادات السياحية تبعاً لتغيرات سعر الصرف فى حدود البيانات المتاحة ، ونوضح ذلك كما يلى:

أولاً : ايرادات السياحة عن طريق البنوك المعتمدة :

وتشمل الايردات السياحية التى تتدفق على البنوك المعتمدة على العملات الحرة واتفاقات الدفع وطرق اخرى .

وتتضمن العملات الحرة ما يلى :

- نقد مباع للبنوك .
- حساب تجنيب .
- حـ / حـ / رأس المال والتشغيل .
- بالخصم من حـ/خاص بالجنيه المصرى.

بينما تتضمن اتفاقات الدفع والطرق الاخرى ما يلى :

- إتفاقات الدفع .   - حـ / ج وأخرى .

- ح / رأسمالية غير قابلة للتحويل (مجمدة)

والجدول رقم (٦) التالى يوضح ايرادات السياحة المختلفة منذ مايو ١٩٨٧ (بداية انشاء السوق) حتى نهاية نوفمبر ١٩٨٧ .

جدول رقم (٦)

الايردات السياحية عن طرق البنوك المعتمدة

(مايو - نوفمبر ١٩٨٧) بالمليون جنيه

البيان	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	الاجمالى
عملات حرة :								
١- مباع للبنوك	٧٧,٦	١٢٢,٣	١٣٣,٩	١٢٩,٢	١٢٧,١	١٥٠,٨	١٣٦,٧	٨٧٧,٦
٢- مضاف إلى ح/تجنبيب	٥,١	٥,٥	٥,٧	٧,٩	٧,٠	٨,٩	٨,٦	٤٨,٧
٣- مخصوم من حـ/حرة وخاصة	٠,٥	٠,٦	٠,١	–	٠,١	٠,١	–	١,٤
٤- مبالغ مضافة إلى ح/ رأس المال والتشغيل	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٢,٩
إجمالى الايرادات بالعملات الحرة	٨٣,٧	١٢٨,٧	١٤٠,٠	١٣٦,٦	١٣٤,٧	١٦٠,٥	١٤٥,٧	٩٣٠,٦
طرق دفع أخرى								
١- اتفاقات الدفع	٠,٨	١,١	١,١	٠,٧	١,٦	٢,٤	١,٥	٩,٢
٢- حـ/ج وأخرى	–	٠,٢	–	–	–	–	–	٠,٢
٣- ح/رأسمالية غير قابلة للتحويل (مجمدة)	–	٠,٥	–	–	٠,٤	–	–	٠,٩
أجمالى طرق الدفع الأخرى	٠,٨	١,٨	١,١	٠,٧	٢,٠	٢,٤	١,٥	١٠,٣
أجمالى الايرادات السياحية	٨٤,٢	١٣٠,٥	١٤١,١	١٣٨,٣	١٣٦,٧	١٦٢,٩	١٤٧,٢	٩٤٠,٩

المصدر :

البنك المركزى المصرى

يوضح الجدول رقم (٦) ما يلى :

أ- بلغت إجمالى الايرادات السياحية المتحققة لدى البنوك المعتمدة نحو ٩٤١مليون جنيه خلال سبعة شهور فقط من عام ١٩٨٧ بزيادة نسبتها ٢٠٢,٠٪ عن ايرادات عام ١٩٨٦ بالكامل وقدرها ٣١١,٦٠ مليون جنيه ، وبنسبة ٨٩,٤٪ عن ايرادات العام المالى ١٩٨٧/٨٦ وقدرها ٤٩٦,٩ مليون جنيه وبلغت الايرادات عن عام ١٩٨٧ بالكامل ١٢٦٥,٥ مليون جنيه بزيادرة ٣٠٦,١٪ عن عام ١٩٨٦[٨] .

ب- تمثل العملات الحرة نحو ٩٨,٩٪ من إجمالى الايرادات السياحية خلال الفترة الموضحة بالجدول وذلك مقابل ٩٨,٤٪ عام ١٩٨٦ ، ٩٨,٥٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . ويعنى ذلك وجود حافز لدى السائحين واقبالهم على تحويل ما لديهم من نقد أجنبى لدى البنوك المعتمدة (لاحظ ارتفاع ارقام النقد الاجنبى المباع للبنوك المعتمدة) .

جـ- فى اعقاب انشاء السوق المصرفية مباشرة ارتفعت ايرادات السياحة بنسبة ٥٥,٥٪ خلال شهر يونية ١٩٨٧ عن شهر مايو ١٩٨٧ وارتفعت نسبة الايرادات بالعملات الحرة إلى إجمالى الايرادات السياحية إلى ٩٩,٢٪ خلال شهر يوليو ١٩٨٧ مقابل ٩٩,٠٪ خلال شهر مايو ١٩٨٧.

د- تتميز الفترة (يوليو / سبتمبر١٩٨٧) بالثبات النسبى فى ايرادات السياحة ، حيث لم تحدث تغيرات تذكر فى اسعار الصرف بالسوق المصرفية بينما اتجهت فى اكتوبر ١٩٨٧ إلى الارتفاع بنسبة ١٩,٢٪ عن شهر سبتمبر ١٩٨٧ نتيجة ارتفاع اسعار العملات الاجنبية مقبل الجنيه المصرى بصورة واضحة فى السوق المصرفية فضلا عن زيادة الحركة السياحية خلال هذه الفترة. وقد بلغت نسبة الايرادات بالعملات الحرة نحو ٩٨,٥٪ من إجمالى الايرادات السياحية خلال شهر أكتوبر ١٩٨٧ ، ٩٩,٠٪ خلال شهر نوفمبر ١٩٨٧.

ويجدر ملاحظة ان ما حدث من انهيار فى البورصات العالمية خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ١٩٨٧ وما صاحبه من تغيرات فى قيمة الدولار والعملات الاوربية القابلة للتحويل كان له أثر كبير فى أرتفاع قيمة هذه العملات مقابل الجنيه المصرى الذى تتحدد قيمته فى السوق المصرفية بالنظر إلى قيمة الدولار الامريكى واتخاذ هذه العلاقة كأساس عند تحديد أسعار بقية العملات .

ويلاحظ أن زيادة الطلب على الجنيه المصرى بغرض السياحة فى مصر خلال شهور الصيف عام ١٩٨٧ الذى شهد عودة العاملين بالخارج فى الاجازات أو بصفة نهائية وهو ما يعنى زيادة ملحوظة فى جانب المعروض من النقد الاجنبى يفسر ظاهرة الاستقرار النسبى فى أسعار الصرف فى السوق المصرفية الحرة واستقرار حجم الايرادات السياحية خلال هذه الفترة إلى حد كبير، ومن الممكن أن يؤدى ذلك فى الأجل الطويل إلى تحسين قيمة الجنيه المصرى مع ثبات العوامل الاخرى[٩] .

ثانياً : مرونة الايرادات السياحية :

نتناول فيما يلى بيان تغير الايرادات السياحية مقارنة بالتغيرات فى سعر الصرف المعلن فى السوق المصرفية الحرة خلال شهور يونية ، وأغسطس ، أكتوبر ، نوفمبر ١٩٨٧ كما يلى :-

جدول رقم (٧)

مرونة الايرادات السياحية

الشهر	تغيرات أسعار الصرف الشهرية ٪	تغيرات إيرادات السياحة ٪	المرونة
يونية ١٩٨٧	٢٤,٣	(+) ٥٥	٢,٣
أغسطس١٩٨٧	(-) ٠,٩	(-) ٢	٢,٢
أكتوبر١٩٨٧	٤,١	(+) ١٩,٢	٤,٧
نوفمبر ١٩٨٧	٣,١	(-) ٩,٤	٣,٠

المصدر : حسبت من بيانات اسعار الصرف المعلنة من البنك المركزى فى السوق المصرفية الحرة .

بيانات الإدارة العامة للرقابة على النقد الاجنبى - (غير منشورة)

وبالنظر إلى الجدول رقم (٧) يلاحظ ارتفاع درجة مرونة الايرادات السياحية تبعا للتغيرات الشهرية فى اسعار الصرف السائدة فى السوق المصرفية الحرة ، وهو ما يؤكد الاثر الايجابى لتخفيض سعر الصرف على الايرادات السياحية .

الخلاصة والتوصيات

ناقشنا فى الصفحات السابقة تغيرات الحركة السياحة فى مصر ، وتغيرات الايرادات السياحيه بعد انشاء السوق المصرفيه الحرة للنقد الاجنبى وتبين لنا أنه قد حدث انتعاش فى اعداد السائحين والليالى السياحية ومتوسط مدة الاقامه ومعدلات اشغالات الفنادق خلال عام ١٩٨٧ . كما تشير الارقام إلى ارتفاع درجة مرونة اعداد الليالى السياحية لتغيرات سعر الصرف بدرجة أكبر من ارتفاع مرونه اعداد السائحين . وقد تبين من الدراسة أن الايرادات السياحية قد ارتفعت بمعدلات كبيرة خلال الشهور التاليه لشهر مايو ١٩٨٧ الذى صدرت فيه قرارات تعديل سعر الصرف . واتضح لنا ارتفاع درجة مرونه الايرادات السياحية تبعا لتغيرات سعر الصرف فى ظل السوق المصرفيه الحرة للنقد الاجنبى خاصة الايرادات بالعملات الحرة والجزء المباع للبنوك المعتمدة من هذه العملات .

وفى ضوء النتائج السابقة نتقدم بالتوصيات التالية التى تستهدف وضع ضوابط لزيادة فعالية السوق المصرفيه فى تنشيط الحركة السياحية وأيرادات قطاع السياحه والفنادق .

أولاً : يراعى تجنب المغالاة فى تحريك أسعار الاقامه بالفنادق ، وتذاكر السفر على الطائرات والسفن مع كل زيادة فى اسعار العملات الاجنبيه فى السوق المصرفيه الحرة رغبه فى تعويض انخفاض القيمه بالعمله المحلية. وذلك لان مثل هذا الاتجاه يؤدى إلى فقدان مزايا تخفيض سعر الصرف ودوره فى زيادة اعداد السائحين وعدد الليالى السياحية وايرادات أو تحويلات السائحين .

ثانياً : ضرورة الاسراع بتعديل قنون النقد الاجنبى لمنع المنشآت والمحال السياحية وشركات الطيران الداخلية والبازارات وغيرها من التعامل

مع السائحين بالنقد الاجنبى وذلك لكى تؤول كافة العملات الاجنبية إلى البنوك المعتمدة .

ثالثاً: الغاء نظام للسماح للمشروعات السياحيه بتجنيب جزء من الحصيله المستردة بالنقد الاجنبى وذلك بعد التأكد من قدرة السوق المصرفيه الحرة على تمويل كافة احتياجات هذه المشروعات من النقد الاجنبى واعطائها أولوية قصوى على سائر مشروعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية فى هذا الشأن .

رابعاً : عدم التوسع فى تطبيق نظام الصفقات المتكافئه واتفاقات الدفع على السياحه نظراً لان مثل هذه النظم لاتتناسب ميكانيكية وطبيعه عمل السوق المصرفيه الحرة وتأثيرها على الحركه السياحية بصفة عامه وما تستهدفه من جذب المزيد من العملات الحرة اللازمة للتنمية الاقتصادية .

خامساً : تذليل العقبات التى تعترض السائحين عند تحويل ما لديهم من نقد محلى إلى عملات أجنبية عند انتهاء رحلتهم السياحيه ومغادرة البلاد ، ونقترح فى هذا الصدد اصدار شيكات سياحيه مصرية بالعمله المحلية يمكن للسائح الحصول عليها من البنوك العامله فى المطارات والموانى واستخدامها فى التعامل مع المنشآت السياحيه وخصمها لدى فروع البنوك المصرية فى مختلف المحافظات مع السماح لهم باعادة ما يتبقى لديهم من شيكات سياحيه والحصول على القيمه بالعملات الاجنبيه عند مغادرة البلاد . وليس هناك ما يمنع من وضع حدود معينه للمبالغ التى يسمح باستردادها خلال فترة زمنيه معينه كذلك مع تعريف السائح بكافة القيود والاجراءات الواجب اتباعها عند الحضور إلى البلاد .

سادساً : ضرورة العمل على خفض المكون الاجنبى لاستثمارات المشروعات السياحيه ولاحتياجات التشغيل الجارى والاستفادة من الموارد المحلية حتى لاتتبدد حصيله قطاع السياحه من النقد الاجنبى

ويصبح هذا القطاع مصدر عجز صافى من العملات الاجنبيه خاصة وأن الواردات بأسعار السوق المصرفيه أصبحت باهظه التكاليف وهو ما يعتبر عبئاً كبيراً على اقتصاديات تشغيل تلك المشروعات .

هوامش

الدراسة

(١)راجع دراستنا عن الاثار الاقتصادية للحركه السياحيه فى مصر - مجله مصر المعاصرة ، العدد ٤٠١ يوليو ١٩٨٥ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - أحصاءات السياحه عام ١٩٨٥.

(٣)الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى - قطاع المعلومات - والادارة المركزية للمعلومات والبحوث والتدريب - مركز المعلومات - وزارة السياحه (بيانات غير منشورة) .

(٤)الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى - مكتب الاقصر (بيانات غير منشورة) .

(٥)دكتور / حمدى عبد العظيم - الاثار الاقتصادية للحركة السياحيه فى مصر . مرجع سابق .

(٦)الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى - مكتب مطار الاقصر - بيانات غير منشورة.

(٧) اتجهت وزارة الطيران المدنى إلى رفع أسعار تذاكر السفر على كافه شركات الطيران العامله فى مصر بنسبة ٢٣٪ ابتداء من مارس ١٩٨٨ . وتعتبر هذه النسبة مرتفعه حيث أن نسبة انخفاض قيمه الجنيه المصرى فى ظل السوق المصرفيه لم تصل حاليا إلى هذه النسبة مقارنه بقيمه الجنيه فى بدايه انشاء السوق أو فى يناير ١٩٨٨ ، مثلاً .

(٨)البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للرقابة على النقد الاجنبى - بيانات غير منشورة .

(٩) راجع مؤلفنا بعنوان سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٧ .

الفصل التاسع

دور السياحة فى التنمية المحلية

(حالة شمال سيناء)

مقدمة:

تعتبر السياحة من أهم الانشطة الاقتصادية التى يمكن أن تلعب دوراً كبيرا فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من الدول التى تحتوى على بعض المقومات أو المغريات السياحية سواء أكانت من هبات الطبيعة أو من صنع البشر . اذ تعمل السياحة على أعادة توزيع الدخل القومى الفعلى وحسن توزيع السكان جغرافيا ومهنيا . وذلك بالاضافة إلى زيادة أعداد العاملين فى الدولة وتحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة . ولا يخفى اهمية السياحة فى توفير احتياجات التنمية من النقد الاجنبى ودورها فى دعم ميزان المدفوعات .

وعلى الصعيد الاجتماعى تؤثر السياحة فى تقليل الفجوة الحضارية بين مختلف أقاليم الدولة ، (فى حالة السياحة الداخلية) وبين مختلف الدول النامية والمتقدمة (فى حالة السياحة الدولية) ، وذلك بالاضافة إلى رفع مستوى المعيشة وتهذيب السلوك وتقدم المستوى الثقافى والمحافظة على التراث القومى وحماية البيئة ..الخ.

وتشير الدراسات إلى ان الاثر المضاعف الذى تحدثة السياحة على الدخل القومى يختلف تبعا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، حيث يرتفع هذا الاثر إلى نحو خمسة أضعاف فى الدول المتقدمة بينما يكون التضاعف فى حدود تتراوح بين ضعفين إلى اربعة أضعاف فى الدول النامية أو الدول المتخلفة اقتصاديا وحضاريا . وتعتبر منطقة سيناء بصفة عامة ، ومحافظة شمال سيناء بصفة خاصة من المناطق التى اعطاها اللة مزايا ومقومات سياحية هامة لم يحسن المصريون استغلالها على مر العصور نظرا لما شهدتة من حروب وصراعات طويلة الاجل الامر الذى افقدة اهم عناصر

الجـــذب السـياحى وهــو الاســتقرار الامنــى أو الســياحى والاجتمـاعى، والاقتصادى .

وما ان انتهت معركة اكتوبر ١٩٧٣ ، وما تلاها من اجراءات فض الاشتباك ، التحرير التدريجى لسيناء فـى اطـار معاهدة السلام مع اسرائيل والتـى توجت بـالتحرير الكامل لهـا فى عـام ١٩٨٢ حتـى اتجهـت انظـار المسؤلين عن السياحة فى مصر إلى العناية بتنمية وتنشيط السياحة فـى سيناء وذلك فى ضوء الخطة السياحية التى وضعت اسسها عام ١٩٧٧ والتى تشتمل على برنامج جزئى للتنمية السياحية فى سيناء ومدن القنال والبحر الاحمر .

وفى هذه الدراسة نحاول الوقوف على دور السياحة فى تحقيق التنمية المحلية فى محافظة شمال سيناء منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وبيـان اهم المشـاكل أو المعوقات فى هذا الصـدد ، وذلك بهدف اقتراح انسب الاجراءات اللازمـة لتدعيم دور السياحة فى تنمية تلك المحافظة .

وفى ضوء ما سبق فان الدراسة تشتمل على ما يلى:-

أولا :- المقومات و المغريات السياحية فى شمال سيناء .

ثانيا :- الحركة السياحية فى شمال سيناء .

ثالثا :- كيفية تدعيم دور السياحة فى تنمية شمال سيناء.

أولا :. المقومات و المغريات السياحية فى شمال سيناء

تمهيد :.

يقصد بالمقومات و المغريات السياحية كافة المزايا و الامكانيات الطبيعية القديمة والعصرية التى اوجدها الانسان والطبيعة معا والتى تحقق منفعة الاستمتاع بقضاء فترات الاقامة فى المنطقة ، وكذلك المعالم السياحية التى تميز المحافظة أو تميز المنطقة عما عداها من المناطق .

ومن ثم فاننا نفضل تقسيم هذة المقومات إلى مقومات قديمه ، ومقومات عصرية صناعية ذات تاثير فى جذب السائحين وطول فترة اقامتهم.

أ- المقومات الطبيعية القديمة :.

تقع محافظة شمال سيناء على ساحل البحر المتوسط ،ويفصلها عن محافظة جنوب سيناء خط طابا . وعاصمة محافظة شمال سيناء هى مدينة العريش التى تتمتع بوجود أجزاء غاية فى الجمال والاثارة من ساحل البحر المتوسط ، وشاطئ جميل ممتلئ بالاشجار ورافة الظلال .

وتشتهر مدينة العريش بوجود مزارع كثيرة لاشجار الزيتون التى تقوم عليها صناعة الزيوت . ويتبع المحافظة بحيرة البردويل الغنية بالعديد من الانواع النادرة من الاسماك والتى تبلغ مساحتها نحو ١٧٨ كيلو متر مربع .

ويمكن تحديد اهم المقومات أو المغريات الطبيعية فيما يلى :.

١- ساحل العريش : الذى يتميز بهدوء مياهه ورمالة الناعمة البضاء وظلال الاشجار الوارفة.

٢- قلعة الفارما :. والتى توجد فى منطقة البالوظة على نحو ٣٢ كيلو مترا من القنطرة شرق.

٣- قلعة العريش :ـ والتى تتكون من حائط طولـة ٧٥ مترا وارتفاعة ثمانية أمتار وفوق كلِ ركن من أركانها الاربعة يوجد برج تعلـوه بندقية . وفى فناء هذة القلعة يوجد أثر قديم عبارة عن حجر جرانيت احمر اللـون على قاعدة هرمية الشكل طوله متر واحد ، وعرضة ٨٠ سنتيمتر وارتفاعة ٦٠ سنتيمتر . ومع هذا الاثر توجد نقوش باللغة الهيروغليفية .

٤- قلعة نخل :ـ التى تقع جنوب العريش وشيدها قنصوة الغورى عام ١٥١٦ ميلادية ، وتعتبر سيناء الشمالية ذات تاريخ حضارى و دينى هام بدء من عصر احمس عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ، وعصر تحتمس الثالث عام ١٤٧٩ قبل الميلاد ، والملكة كيلوباترا عام ٤٨ قبل الميلاد ، وعصر عمرو بن العاص ، والحروب الحديثة مع اسرائيل حتى اكتوبر ١٩٧٣ .

٥- كنيسة العائلة المقدسة :ـ التى اقيمت فى المكان الذى استراح فية أفراد تلك العائلة بعد عبورهم بحيرة البردويل إلى سيناء الشمالية عند قدومهم إلى مصر .

أهم المدن :ـ

من اهم مدن شمال سيناء مدينة رفح التى تقع على البحر المتوسط على الحدود الشرقية لمصر ، ومدينة الشيخ زويد التى تقع على البحر المتوسط أيضا بين العريش و رفح . اما مدينة بير العبد فهى تقع فى منتصف الطريق بين القنطرة شرق والعريش ، وتوجد مدينة رومانة على البحر المتوسط وتمتاز بالهدوء والمناظر الطبيعية الخلابة .

وتحتوى مدن محافظة شمال سيناء على العديد من الخامات الطبيعية والمعادن الهامة مثل الفحم فى منطقة المغارة والمنجنيز والفوسفات والبترول ...إلخ

المناخ :.

يعتبر المناخ فى شمال سيناء بصفة عامة شديد البرودة والتيارات الهوائية الباردة شتاء ، بينما يكون شديد الحرارة صيفا .

وتتراوح درجات الحرارة شتاء بين ٧ درجات ، ١٩ درجة فى المتوسط ، وفى الصيف تتراوح بين ٢٥ درجة ٣٢ درجة فى المتوسط .

وتبلغ نسبة الرطوبة بها نحو ٧٠٪ فى المتوسط خلال الصيف ، نحو ٦٠٪ خلال الشتاء . ورغم ان هذا المناخ قد يبدو غير مواتى بالنسبة لظروف السياحة الا أن الموقع الجغرافى لشمال سيناء بالقرب من البحر المتوسط لا يجعل هناك فروق جوهرية فى سيناء عن مناخ دول البحر المتوسط السياحية الامر الذى يعتبر مطمئنا بالنسبة لحركة السياحة إلى شمال سيناء .

السكان :.

يبلغ عدد سكان شبه جزيرة سيناء نحو ٢٠٠,٥ ألف نسمة وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء التقديرية عام ١٩٨٦ منهم نحو ٥٣٪ من الذكور و الباقى من الاناث . ويقدر عدد سكان شمال سيناء بنحو ١٧١,٥ ألف نسمة بنسبة ٨٥,٥ ٪ من مجموع سكان شبة الجزيرة .

ب- المقومات السياحية العصرية :.

ويقصد بالمقومات السياحية العصرية كافة المنشأت أو المشروعات أو المحال السياحية التى اقامها الانسان المصرى فى العصر الحديث لجذب السائحين وزيادة رفاهيتهم دون ان يكون للطبيعة اثر فى ذلك .

ومن اهم المقومات السياحية العصرية فى شمال سيناء ما يلى :.

- قبر الجندى المجهول .

- الفنادق ويبلغ عددها اكثر من عشرة فنادق معظمها في العريش بالاضافة إلى خيام الصيف التى تتبع نادى السيارات وتقام على ساحل العريش .
- معسكرات وشاليهات ونزل تابعة للحكومة مثل الشباب والرياضة والعلاقات العامة بمجاس مدينة العريش والمساعيد ومخيم رومانة ، ومخيم الشيخ زويد ، ومخيم رفح ، ومخيم المساعيد . وذلك بالاضافة إلى الفنادق التى تعتبر محال عامة غير سياحية .
- يوجد العديد من الاستراحات و الكازينوهات بالقرب من ساحل العريش .
- مشروعات البنية الاساسية : مثل منفذ رفح البرى الذى يعتبر منفذ رئيسى للسائحين القادمين برا . وكذلك طريق القنطرة شرق / العريش الذىيبلغ طولة ١٨٠ كيلو متر ، وطريق الفردان شرق الاسماعلية / الحسنة / العريش وطولة نحو ٢٢٠ كيلومتر من الحدود المصرية . وذلك بالاضافة إلى طريق القاهرة / العريش / رفح.

ويوجد مطار تعمل عليه شركة سيناء للطيران وموقعه مدينة العريش.

وبعد تحرير سيناء بذلت جهود عديدة فى انشاء محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى ، وخطوط التليفون والمدارس والمستشفيات ودور الملاهى والنوادى و المساكن ..الخ.

ويجدر الاشارة إلى أنه رغم ما سبق فان محافظة شمال سيناء تفتقر إلى وجود فنادق مرتفعة المستوى حيث انه لا يوجد بها غير فندق واحد قطاع عام أربعة نجوم تملكه شركة ايجوث للفنادق (ايجوث اوبروى) كما يوجد فندق واحد ثلاثة نجوم قطاع خاص وهو فندق سيناء بيتش وكلاهما فى مدينة العريش . اما بقية المدن وكافة المحافظة فلا يوجد بها سوى فنادق اقل مستوى وبيوت شباب ومخيمات ومعسكرات كما سبق بيان ذلك . وتعتبر هذه الظاهرة مناقضة لما هو عليه الحال فى محافظة جنوب سيناء حيث يوجد

العديد من الفنادق ذات النجمة والنجمتين والثلاث نجوم بالإضافة إلى القرى السياحية ...إلخ .

ويلاحظ كذلك انه رغم الإتجاه إلى انشاء مدينة الفيروز لتقوم مقام مستعمرة ياميت التى هدمها الاسرائيليون عند الانسحاب من سيناء الا ان شيئا لم يتخذ بشكل ايجابى فى هذا الشأن حتى الان .

ثانيا :.الحركة السياحية فى شمال سيناء

تمهيد :-

نتناول فى هذا الجزء دراسة اعداد السائحين الذين جاءوا إلى سيناء منذ عام ١٩٨٣ وعدد الليالى السياحية التى قضوها مع التعرف على جنسية السائحين وموسمية حضورهم خلال العام ، وطريقة الوصول ، ونسبة الإشغال فى اهم الفنادق.

ونوضح ما سبق فيما يلى :ـ

١- اعداد السائحين :.

يوضح الجدول رقم (١) تطور اعداد السائحين القادمين خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤) ومنه يتضح ما يلى :ـ

١- اتجة عدد السائحين القادمين إلى شمال سيناء إلى الزيادة عام ١٩٨٤ بنسبة ٦,٤٪ عن عام ١٩٨٣ وارتفع الرقم القياسى لاعداد السائحين إلى ١٠٦,٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٣ .

٢- انخفض عدد السائحين عام ١٩٨٥ بنسبة ١٤,٥ ٪ عن عام ١٩٨٤ بنسبة ٨,٩ ٪ عام ١٩٨٣ .ويرجع ذلك إلى زيادة دور سياحة المجموعات السياحية التى تنظمها شركات اسرائيل والتى اتجهت إلى خفض اعداد السائحين القادمين إلى مصر بصفة عامة و سيناء بصفة خاصة فى ظل توتر العلاقات بين مصر و اسرائيل وما صاحبها من احداث عنف ضد السائحين

جدول رقم (١)

تطور أعداد السائحين فى شمال سيناء

(١٩٨٣ - ١٩٩٤)

السنة	عدد السائحين (الآلاف سائح)	التغير السنوى	رقم القياس	من اجمالى السائحين فى مصر
١٩٨٣	١٣٩,٧	-	١٠٠	٩,٣٪
١٩٨٤	١٤٨,٧	٦,٤	١٠٦,٤	٩,٥٪
١٩٨٥	١٢٧,٢	١٤,٥-	٩١,٠٠	٨,١٪
١٩٩٤	١٥٤,٧	٥,٠٤	١١٠,٧	٦,٠٪

المصدر :ـ محافظة شمال سيناء - ادارة السياحة -(بيانات غير منشورة)

ملحوظة :ـ أعداد السائحين تمثل أعداد الواصلين إلى سيناء من خلال منفذى رفح البرى ، وشركة سيناء للطيران .

الاسرائيلين وغيرهم عام ١٩٨٥ - ولذلك فقد هبطت نسبة السائحين فى شمال سيناء إلى اجمالى السائحين القادمين إلى مصر إلى ٨,١٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٩,٥٪ عام ١٩٨٤ غير ان عدد السائحين ارتفع بعد ذلك حتى بلغ ١٥٤,٧ ألف سائح بمعدل زيادة سنوية فى المتوسط قدرها ٥٪ كمل بلغت نسبة هؤلاء السائحين ٦٪ من اجمالى عدد السائحين فى مصر .

ب- الليالى السياحية:ـ

يوضح الجدول رقم (٢) اعداد الليالى التى قضاها السائحون فى شمال سيناء خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤)

جدول رقم (٣)
تطور أعداد الليالى السياحية فى شمال سيناء
(١٩٨٣ - ١٩٩٤)

السنة	عدد الليالى السياحية (بالألف ليلة)	التغير السنوى	رقم القياس	متوسط مدة الإقامة
١٩٨٣	١٨١,٦	-	١٠٠	١,٣
١٩٨٤	٢١٢,٥	١٧,٠	١١٧	١,٤
١٩٨٥	١٩٠,٥	١٠,٣-	١٠٤,٩	١,٥
١٩٩٤	٣٩٦,٥	١٠,٧	٢١٨,٣	٢,٦

المصدر:ـ أنظر الجدول السابق

من جدول رقم (٢) يتضح ما يلى

١- اتجهت أعداد الليالى السياحية إلى الزيادة بنسبة ١٧٪ عام ١٩٨٤ عن عام ١٩٨٣ وارتفع الرقم القياسى إلى ١١٧ خلال نفس الفترة . يبد أن أعداد الليالى السياحية قد اتجهت إلى الانخفاض عام ١٩٨٥ بنسبة ١٠,٣٪ عن عام ١٩٨٤ . وهبط الرقم القياسى إلى ١٠٤,٩ مقارنة بعام ١٩٨٣ ويبلغ متوسط التغير السنوى خلال الفترة (٨٣-٩٤) حوالى ١٠,٧ سنويا كما ارتفع الرقم القياسى إلى ٢١٨,٣

٢- اتجه متوسط مدة أقامة السائح رغم الاتجاهات السابقة فى أعداد الليالى السياحية إلى الزيادة من ١,٣ ليلة عام ١٩٨٣ إلى ١,٥ ليلة فى المتوسط عام ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى ان نسبة انخفاض أعداد الليالى السياحية تقل عن نسبة انخفاض أعداد السائحين مثل التكاليف والاسعار وظروف الامان والهدوء والمتعة ..الخ .

غير ان المتوسط اتجه إلى الارتفاع بعد ذلك حتى بلغ ٢,٦ ليلة عام ١٩٩٤ نتيجة زيادة عدد الليالى السياحية بنسبة اكبر من نسبة زيادة اعداد السائحين

جـ - جنسية السائح :-

يوضح الجدول رقم (٣) تطور أعداد السائحين وفقا لجنسياتهم خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤).

جدول رقم (٣)

توزيع السائحين وفقا لجنسياتهم

(١٩٨٣-١٩٩٤)

السنة	مصريون		عرب		أجانب	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٨٣	٥٧٣٩٢	٤١,١	٤٠٩١	٢,٩	٧٨٢١٧	٥٦,٠
١٩٨٤	٢٦٢٨	١,٨	٧١٨٩٩	٤٩,٣	٧١٤٥٠	٤٨,٩
١٩٨٥	٢٧٣٩	٢,١	٥٨٢٥٧	٤٥,٨	٦٦٢٢٦	٥٢,١
١٩٩٤	١٧٥٩٩	١١,٤	٦١٨٨٠	٣٩,٩	٧٥٣٠٠	٤٨,٧

المصدر :- أنظر جدول رقم (١)

من جدول رقم (٣) يلاحظ ما يلى

١- تراجعت الاهمية النسبية للسياحة الداخلية فى شمال سيناء من ٤١,٤٪ (سياحة المصريين فى شمال سيناء) عام ١٩٨٣ إلى ٢,١٪ فقط عام ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى أنه فى أعقاب تحرير سيناء توافدت أعداد كبيرة من المصريين لزيارة شمال سيناء والاستمتاع بكافة معالمها السياحية وشواطئها الجميلة بعد فترة طويلة من الاحتلال ثم أتجهت هذه ألاعداد إلى الانخفاض بعد ذلك . وقد ارتفعت النسبة بعد ذلك حتى بلغت ١١,٤٪ عام ١٩٩٤ .

٢- اتجهت أعداد الزائرين العرب لشمال سيناء إلى الزيادة حتى بلغت نحو ٧٢ الف سائح عام ١٩٨٤ . بنسبة ٤٩,٣ ٪ من اجمالى السائحين

الوافدين إلى شمال سيناء . ثم تراجع الوزن النسبى لهم بنسبة ضئيلة حتى بلغ نحو ٣٩,٩٪ من الاجمالى عام ١٩٩٤.

٣- اتجه الوزن النسبى لسياحة الاجانب فى شمال سيناء إلى الانخفاض من ٥٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤٨,٩٪ عام ١٩٨٤ ثم إلى ٤٨,٧٪ عام ١٩٩٤ ويفسر ذلك الاسباب التى سبق ذكرها عند بحث التغيرات التى حدثت فى اعداد السائحين بشكل عام فى شمال سيناء .

د - طرق الوصول :-

تجىء الغالبية العظمى من السائحين إلى شمال سيناء عن طريق منفذ رفح البرى ، بينما يحضر بقية السائحين جوا عن طريق شركة سيناء للطيران. والجدول رقم (٤) يوضح ذلك كما يلى :-

جدول رقم (٤)

طرق وصول السائحين إلى شمال سيناء

(١٩٨٣-١٩٩٤)

السنة	منفذ رفح البرى		جوا	
	عدد بالآلاف	٪	عدد (سائح)	٪
١٩٨٣	١٣٨,٣	٩٩	١٣٨١	١
١٩٨٤	١٤٦,٠	٩٨,١	٢٧٥١	١,٩
١٩٨٥	١٢٥,٠	٩٨,٣	٢١٧٩	١,٧
١٩٩٤	١٥١,٧	٩٧,٩	٣٠٤٢	٢,١

المصدر :ـ أنظر مصدر الجدول رقم (١)

ويستفاد من جدول رقم (٤) أن القادمين برا عبر رفح تتراوح أهميتهم النسبية بين ٩٨,١٪ ، ٩٩٪ خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤) .

ويتراوح الوزن النسبى للقادمين جوا بواسطة شركة سينا للطيران بين ١٪ ، ٢,١٪ خلال نفس الفترة .

وتعكس التغيرات التى حدثت فى الاوزان النسبية نفس التغيرات التى طرأت على جنسيات السائحين والتى سبق ان أشرنا اليها .

هـ- نسبة اشغال الفنادق :-

نتناول فى هذا البند حساب نسبة الاشغال فى أهم الفنادق الموجودة فى العريش والتى توجد لدينا بيانات رسمية عن الطاقة القصوى لها وهى فنادق أوبرى وسينابيتش . ويشتمل الجدول رقم (٥) على نسبة الاشغال فى الفنادق المذكورة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤)

جدول رقم (٥)

نسبة اشغال أهم فنادق العريش

(١٩٨٣-١٩٩٤)

السنة	فندق أوبرى العريش			فندق سينا بيتش			متوسط نسبة الاشغال
	الطاقة القصوى	الفعلى	النسبة ٪	الطاقة القصوى	الفعلى	النسبة ٪	
١٩٨٣	٤٣٠	١٩٣	٪٤٥	١٦٦	٦٥	٪٣٩,٢	٤٢,٠
١٩٨٤	٤٣٠	٢٣٧	٪٥٥,١	١٦٦	٩٨	٪٥٨,٩	٥٧,٠
١٩٨٥	٤٣٠	٢٥٨	٪٦٠	١٦٦	١٢٠	٪٧٢,٣	٦٦,٢
١٩٩٤	٤٣٠	٣٤٤	٪٨٠	١٦٦	١٣٩	٪٨٤	٨٢,٠

المصدر :- أنظر جدول رقم (٥) ، ودليل الفنادق المصرية والسياحة فى أرقام ٩٤/٩٥ (باللغة الانجليزية)

ويستفاد من جدول رقم (٥) ما يلى :-

١- تتراوح نسبة الاشغال فى فندق أوبرى العريش بين ٥٥٪ ، ٨٠٪ خلال فترة الدراسة ويستثنى من ذلك أرقام عام ١٩٨٣ نظرا لان الفندق لم تفتتح المرحلة الاولى منه سوى فى أول سبتمبر ١٩٨٣ .

٢- تتراوح نسبة الاشغال فى فندق سينا بيتش بين ٣٩,٢٪ عام ١٩٨٣ ،نحو ٨٤٪ عام ١٩٩٤ .

وهكذا نرى ان اشغال فندق أربعة نجوم تقل كثيرا عن نسبة الاشغال في فندق ثلاثة نجوم فى شمال سيناء وهو ما يشير ايضا إلى أهمية عدم التوسع فى اقامة فنادق مرتفعة المستوى والتركيز فى المستقبل على انشاء فنادق الثلاثة نجوم وما دونها لملاءمتها لدخول السائحين القادمين إلى العريش وتشجيع السياحة الد اخلية فيها . إذ تصل فروق الاسعار بين الفندقين المذكورين إلى نحو ٥٧,١٪ (٢)

٣- يلأحظ انخفاض نسننة الاشغال بصفة عامة حيث تتراوح بين ٤٢٪ ، ٨٢٪ فقط لاغير الذى يتطلب بذل الجهود لتنشيط السياحة فى شمال سيناء فى المرحلة القادمة .

ويجدر الاشارة إلى أن نسبة من يقطنون بالفنادق إلى أجمالى السائحين القادمين إلى شمال سيناء يتراوح بين ٢,٩٪ عام ١٩٨٣، ١٠,١٪ عام ١٩٨٤. وقد بلغت هذه النسبة ١٦,١٪ فقط عام ١٩٩٤ . ويعنى ذلك ارتفاع نسبة من يقيمون فى بيوت الشباب والمعسكرات والمخيمات والشاليهات والتى تعتبر أقل تكلفة عن الاقامة بالفنادق الامر الذى يوجب الحذر عند التفكير فى التوسع فى الاستثمار السياحى فى المنشآت الفندقية ودراسة كافة العوامل المؤثرة فى الطلب على السياحة فى شمال سيناء فى المستقبل والتعرف على حقيقة السائح المحتمل أو المتوقع خلال السنوات القادمة .

و- موسمية السياحة فى شمال سيناء :-

يشتمل الجدول رقم (٦) على توزيع السائحين القادمين إلى سيناء الشمالية خلال عام ١٩٩٤ على أساس فترات ربع سنوية والوزن النسبى لكل منها فى اجمالى الحركة السياحية على مدار العام وذلك كما يلى :-

جدول رقم (٦)

موسمية السياحة فى شمال سيناء عام ١٩٩٤

الربع الأول		الربع الثانى		الربع الثالث		الربع الرابع	
عدد السائحين	٪	عدد السائحين	٪	عدد السائحين	٪	عدد السائحين	٪
٣٥٦٢٧	٢٣,٠	٣٨٤١٥	٢٤,٨	٥٣٩٠٥	٣٤,٨	٢٦٩٥٣	١٧,٤

المصدر : أنظر مصدر الجدول رقم (١) .

نستخلص من جدول رقم (٦) ما يلى

١- يجئ اكبر عدد من السائحين إلى شمال سيناء خلال الربع الثالث من العام أى خلال الفترة (يوليو/ سبتمبر) وهى أشهر الصيف والتى ترتبط بسياحة الشواطىء حيث تفد أعداد كبيرة من المصطا فين بالعريش من داخل البلاد ومن العرب والاجانب أيضاً . وبذلك نجد أن الوزن النسبى للسائحين الذين يفدون فى هذه الفترة يمثل نحو ٣٤,٨ ٪ من أجمالى السائحين القادمين على مدار العام .

٢-يرتفع الوزن النسبى للسائحين القادمين خلال الربع الثانى من العام أى خلال الفترة (ابريل / يونية) عنه فى الفترات الأخرى خلاف الربع الثالث حيث تقترب الاهمية النسبية من ٢٥٪ وهو ما يعنى أن حوالى ربع عدد السائحين الذين يفدون إلى سيناء الشمالية خلال العام يكون خلال الشهور المذكورة نظرا لاعتدال المناخ فى هذه الفترة مقارنة ببقية الفترات الاخرى.

٣- أما بقية الاعداد ذات الون النسبى المتميز فتحضر إلى شمال سيناء خلال الفترة (يناير / مارس) وهى الفترة التى يتميز المناخ فبها أيضا عنه فى الربع الاخير من العام والذى يقع فى فصل الخريف حيث لا يكون الطقس مستقرا ويميل إلى البرودة وقبله يتجة المصطافون إلى العودة إلى بلادهم. وبذلك نجد أن الوزن النسبى لهؤلاء السائحين القادمين خلال شهور الخريف لايتعد ١٧,٤ ٪.

وهكذا نجد ان سياحة الشواطئ لا تزال هى المجال الذى يلقى أقبالا من جانب السائحين فى شمال سيناء والذى يرتبط كثيرا بالعوامل الجوية فى المنطقة .

وبصفة عامة نجد أن أكثر من نصف السائحين يحضرون خلال النصف الثانى من العام والذى تقع فية معظم شهور الصيف خاصة شهرى يوليو وأغسطس الذى تزيد فيها أعداد السائحين بشكل واضح مقارنة بكافة الشهور الاخرى من العام وفقا للإحصائيات المتاحة فى كل شهر من شهور السنة (٣)

ثالثا :- كيفية تدعيم دور السياحة فى تحقيق التنمية فى شمال سيناء

تمهيد :-

فى ضوء ما كتشفت عنه دراسة مقومات السياحة فى شمال سيناء ، والحركة السياحية فيها نستطيع القول بأن الدور الحالى للسياحة فى تنمية سيناء الشمالية غير كاف ولا يتناسب مع الامكانيات والموارد والحضارة وعناصر الجذب السياحى المتوفرة هناك . ويعنى ذلك ضرورة بذل الجهود ووضع الخطط والسياسات اللازمة لتدعيم دور السياحة فى تحقيق التنمية المحلية فى محافظة شمال سيناء .

وفى اعتقادنا أن النهوض بالسياحة فى شمال سيناء لابد أن يكون فى أطار خطة متكاملة ترتكز على محاور أهمها:-

- محور السياسة القومية للسياحة فى شمال سيناء .
- محور الخدمات السياحية.
- محور العمالة السياحية والتدريب .
- محور الاعلام السياحى .

ونوضح كافة هذة المحاور كما يلى :-

أ - محور السياسة القومية للسياحة :-

ان تدعيم السياحة فى شمال سيناء يتطلب من السياسة القومية منح بعض المزايا أو الحوافز المشجعة للمشروعات السياحية بخلاف تلك المقررة فى قانون الاستثمار نظرا لظروف هذه المنطقة والاعتبارات السياسية والامنية والاقتصادية لمنطقة دام بها الاحتلال ما يزيد على عشرين عاما

وتعرضت طوال تاريخها لهجمات ومعارك المعتدين مما كان له أثر على دخول المواطنين وثرواتهم واستقرار المنطقة ...ألخ .

وفى هذا الشأن يمكن التوصية باعفاء المشروعات السياحية هناك من قيود تحويلات النقد الاجنبى وكافة رسوم الاستيراد والتصدير واعفائها من أقساط وفوائد القروض المستحقة عليها للبنوك العامة ومديونياتها عن تكلفة الاراضى و الايجارات .. ألخ .

ويجب العناية بانشاء وتشجيع اقامة القرى السياحية بالقرب من شواطئ العريش وحول بحيرة البردويل تشجيعا لسياحة الشتاء جنبا إلى جنب مع سياحة الشواطئ .

ولتشجيع سياحة المؤتمرات بشمال سيناء نوصى بضرورة الزام شركات الفنادق الموجودة حاليا مثل فندق أوبرى وفندق سينا بيتش بتجهيز قاعات كبرى يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من الوفود الخاصة بالمؤتمرات المحلية والدولية على السواء .

ويمكن عقد اتفاقات بين محافظة شمال سيناء وكل من هيئة الاستثمار ووزارات الاقتصاد والتعاون الدولى لعقد مؤتمرات سنوية فى العريش وغيرها من مدن المحافظة لمناقشة مشاكل الاستثمار ورجال الاعمال المصريين والعرب على مدار العام . ويمكن التوصل إلى أتفاق مماثل مع وزارة الهجرة والمصرين بالخارج وجمعية أصدقاء العلميين المصرين بالخارج لعقد مؤتمراتها الدورية فى شمال سيناء بدلا من دوام الاقتصار على القاهرة وحدها كمقر لتلك المؤتمرات كل عام .

ويجب تشجيع مشروعات الاستثمار السياحى بالتعاون مع أجهزة المحافظة على حل مشكلات المياه العذبة والمرافق العامة وتطوير مشروعات البنية الاساسية التى تؤثر كفاءتها على تنمية قطاع السياحة فى شمال سيناء .

وفى اطار الاهتمام بسياحة المجموعات المنظمة بمعرفة شركات السياحة المتخصصة يجب عقد بعض الاتفاقيات مع تلك الشركات لادراج منطقة شمال سيناء بصفة اجبارية ضمن برامج رحلات هذه الشركات وربط ذلك بالحصول على بعض مزايا وتسهيلات النقد الأجنبى والاجراءات الادارية والجمركية وغيرها .

وفيما يتعلق بمناطق الايواء السياحى نرى التوسع مستقبلا فى انشاء بيوت الشباب الدولية وعدم انشاء فنادق مرتفعة المستوى نظرا لانخفاض نسبة الاشغال بها فى الوقت الحاضر .

ولا يفوتنا التنويه إلى ضرورة استعادة شهرة العريش التجارية قبل حرب ١٩٦٧ وما كان يواكب ذلك من حركة سياحية هامة على مدار العام . ويتطلب ذلك التوصية باتخاذ بعض الاجراءات التمهيدية لتحويل العريش إلى منطقة حرة كاملة على مراحل تنتهى بنهاية الخطة الخمسية القادمة . ولسنا بحاجة إلى التنبية إلى ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لانشاء مدينة الفيروز على انقاض مستعمرة (ياميت) التى هدمها الاسرائيليون عند أنسحابهم من سيناء لتكون رمزا لارادة الانسان المصرى فى الحياة والتعمير وقهر الصعاب ويتطلب ذلك ادراج المشروعات فى خطة التنمية الاقتصادية دون الاقتصار فقط على جمع التبرعات الفردية التى لم يثبت فعاليتها فى تحقيق متطلبات الانشاء والتى مضى عليها ما يزيد على خمسة عشر عاماً دون تقدم يذكر . ويجب العمل على استمرار تحقيق الامن و الاستقرار فى المنطقة والتخفيف تدريجيا من ظاهرة عسكرة الاجهزة العاملة بالمحافظة .

ب - محور الخدمات السياحية :.

لايخفى أهمية نوعية الخدمات المقدمة للسائحين فى تنشيط الحركة السياحية اذ أن الخدمة الجيدة تعتبر خير وسيلة للدعاية السياحية للمحافظة . ومن ثم فان الامر يتطلب دعم كافة الخدمات السياحية فى شمال سيناء سواء

فى الفنادق أو اماكن الزيارات وذلك مثل خدمات النقل الجيدة أو المريحة والمناسبة لظروف وتضاريس المنطقة الصحراوية والجبلية من شمال سيناء مع العناية باجهزة التكييف المركزية شتاء وصيفا ، ومصدات الرياح . وتطوير شبكات التليفونات والبريد والتلغراف وأماكن اللهو والتسلية ،ودورات المياه العامة ، وتطوير مطارات العريش ، ورأس النقب ، والجورة لتقوم بدور فعال فى نقل السائحين داخل مصر وخارجها .

وينبغى العناية بالشرطة السياحية من حيث النوعية والعدد لتحقيق نوع من الامن والاطمئنان للسائحين وتقديم صورة رائعة عن رجل الامن المصرى المثقف الذى يتميز بارتفاع الوعى السياحى والقومى والتصرف الحضارى المؤثر.

ويجب على اجهزة تنشيط السياحة فى شمال سيناء القيام باجراءات دورية للرقابة والتفتيش على نوعية الخدمة المقدمة للسائحين فى مختلف الفنادق والمنشآت السياحية وحل ما تواجهه هذة المنشأت من مشاكل أو عقبات.

جـ – التكاليف السياحية :-

سبق أن اشرنا إلى أن الغالبية العظمى من السائحين يجيئون إلى شمال سيناء عن طريق شركة سينا للطيران . وبذلك نجد أن أية زيادة فى أسعار تذاكر السفر بالطائرات تؤثر بشكل سلبى على حركة السياحة فى شمال سيناء. ومن ثم فان تشجيع السياحة هناك يتطلب عدم تحريك أسعار تذاكر السفر بالطائرات داخل مصر بصفة خاصة عامة والعاملة فى مطارات سيناء بصفة خاصة وفى شمال سيناء تحديدا ، حتى يمكن أستغلال الطاقات المتاحة واسطول الطائرات المملوكة لشركة سينا للطيران ، والمحافظة على تشغيلها بصورة أقتصادية .

وينطبق نفس الكلام على أسعار الاقامة بالفنادق والمخيمات وبيوت الشباب الكائنة فى سمال سيناء بحيث تكون تكلفتها متناسبة مع دخول السائحين وهو ما يمكن أيضا أن يساعد فى تنمية السياحة الداخلية للمصريين فى شمال سيناء .

وقبل عام ١٩٩٠ كان يتم محاسبة السائح على أساس سعر الصرف الرسمى عند تحويله ما لديه من نقد أجنبى إلى جنيهات مصرية حيث يشعر السائح بالغبن وارتفاع تكاليف رحلته ويقلل عدد الليالى السياحية التى يقضيها فى البلاد .(٤) الا ان ذلك فى ظل الاصلاح الاقتصادى تغير إلى المحاسبة على أساس السعر الحر لتشجيع السائح على زيادة انفاقه وعدد الليالى التى يقضيها وهو ما يؤثر بشكل ايجابى على الدخل القومى بصفة عامة وعلى الدخل المحلى فى شمال سيناء بصفة خاصة .

ويجب على مشروعات السياحة والفنادق فى شمال سيناء أستخدام مواد غذائية ومنتجات وسلع ومستلزمات من البيئة المحلية بدلا من استيراد مثيلاتها من الخارج حيث تكون مرتفعة التكلفة عادة مما يؤدى إلى ارتفاع الاسعار فى تلك المنشآت والتأثير سلبيا على الحركة السياحية .

د - العمالة السياحية والتدريب :.

ونظرا لان الانسان هو عصب التنمية الاقتصادية كما يقولون فان تنمية وتدريب العمالة السياحية ورفع مستواها يؤثر بشكل ايجابى على الحركة السياحية بصفة عامة .

وفيما يتعلق بشمال سيناء فاننا يمكن التوصية بما يلى :.

١- انشاء معاهد سياحية وفندقية فى العريش تتولى اعداد الكوادر البشرية اللازمة للعمل بالمنشآت السياحية فى شمال سيناء والتى تستطيع تقديم الوجبات السيناوية وتقديم كافة الخدمات التى تحمل طابع سيناء الاصيل

وتكون قادرة على تطويع الفن والتكنولوجيا الحديثة بما يتلاءم مع ظروف وتراث وبيئة سيناء الشمالية .

٢ - عمل دورات تدريبية لرجال شرطة السياحة فى محافظة سيناء الشمالية لرفع مستواهم العلمى ودرجة اتقانهم اللغات الاجنبية ودرجة المامهم بمعلومات تاريخية عن الاثار والحضارة فى شمال سيناء . وضرورة عمل دورات تدريبية مماثلة للعاملين فى مجالات تنشيط السياحة فى المحافظة وذلك فى معاهد التدريب السياحى فى داخل مصر وخارجها .

٣- تدريب العاملين فى النشأت السياحية بشمال سيناء على كيفية استخدام الحاسبات الالية فى التخطيط السياحى وحسن اداء الخدمات السياحية ودراسة السوق السياحى المحلى والخارجى .

هـ - الاعلام السياحى :-

يلعب الاعلام دورا هاما فى تنشيط الحركة السياحية وزيادة عائدات قطاع السياحة بصفة عامة . ومن ثم فان العناية بالاعلام السياحى ضرورة لا محيد عنها بالنسبة لتنشيط السياحة فى شمال سيناء ويتطلب ذلك ما يلى :-

١- أقانة بعض المهرجانات السياحية والمعارض التى تحوى منتجات وفنون شمال سيناء وتمثل مصر فى الخارج فى المعارض الدولية والمهرجانات العالمية والمحلية .

٢- الاتصال بشركات الانتاج السينمائى العالمية لتصوير مشاهد من الافلام الاجنبية فى شمال سيناء وكذلك تصوير مشاهد من الأفلام المصرية التى تمثل مصر فى مهرجانات الافلام والسينما الدولية ، وفى مسلسلات التلفزيون التى تسوق فى الدول العربية والاجنبية .

٣- دعم سبل الاتصال بين أجهزة تنشيط السياحة فى محافظة شمال سيناء ، ومكاتبنا السياحية فى الخارج و شركات التوكيل السياحى العالمية التى

تتولى تنظيم رحلات سياحية فى شكل مجموعات تطوف مختلف دول العالم بحيث تكون سيناء ضمن برامج زيارتها .

٤- تطوير أجهزة المعلومات والبيانات بحيث تقدم للسائح كافة المعلومات عن الرحلات السياحية الداخلية وطريقة ومواعيد الذهاب والعودة وما سوف يراه وذلك عن طريق تخصيص رقم تليفون فى المحافظة للرد عل كافة الاستفسارات مثلما يحدث فى الدول المتقدمة .

٥- ضرورة أعداد بيانات ومعلومات مكتوبة بكافة اللغات توزع على السائحين فى مطار العريش وفى مناطق الاعلام السياحى بالمحافظة مجانا وتكون بمثابة دليل للسائح يرشده إلى كافة الاماكن التى يمكنه الاقامة فيها ، أو زيارتها وتجيب على كافة ما يدور فى ذهنه من تساؤلات.

هـوامش البحث

(١) وزارة السياحة - نشرة البحوث السياحية - العدد السادس والعشرون - ١٩٨٥ .

(٢) حسبت من تقرير غرفة النشأت السياحية - الطبعة السابعة - ١٩٨٦ - ص ٢٥ .

(٣) محافظة شمال سيناء - ادارة السياحة -مؤشرات الحركة السياحية والاشغالات الفندقية بمحافظة شمال سيناء خلال عام ١٩٨٥ (غير منشورة) .

(٤) راجع دراستنا عن الاثار الاقتصادية للحركة السياحية فى مصر - مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - العدد ٤٠١ يوليو ١٩٨٥ .

ملاحق الكتاب

Preparation of Tourism 'Demand'

1- It's titled by 'Tourism Demand' and the Demand and supply in hotel accommodation, which means that this paper generally is about :The Supply and Demand in Tourism in general and hotel accommodation specifically.

2- The writer mentions first of all the importance of Tourism , and that .it is considered as a major source of foreign exchange for the Egyptian Economy .

-On the other hand tourism is a sector where foreign investment and private investment have important role to play

3- This paper is divided into 9 sections :

(1),(2) travel to Egypt as part of the world tourism movement

(3) No. of visitors, average period of stay , no. of tourist nights

(4) future supply of accommodation. Until 1990 .

(5)Demand for hotel accommodation.

(6)Tourism demand to the demand for hotel accommodation.

(7) Results related to the supply and demand for hotel accommodation, for different. hotel Categories in different regions.

(8) Analysis to test out the relationship between different Levels of hotel occupancy as no.. of visitors , no. of visitors nights , average period of stay .

(9) Concluding remarks are made .

Actually what we will concentrate on is:(6),(8),(9)

6- Tourism demand to the demand for hotel accommodation :-

- Hotel demand means no. of room demanded by different visitors.

* the following formula shoes the relation between : expected tourism demand to demand for hotel accommodation .

$$R = \frac{T \times L \times P}{365 \times O \times D}$$

R = rooms required annually (hotel demand).

T = no of visitors per year (tourists).

L = length of stay (no.of nights per visitor).

P = Proportion of visitors staying in hotels.

O = Room occupancy rate.

D = Room density (average no. of visitors per room).

- **(T x L)** is tourist nights.
- **(P)** is = $\frac{\textbf{hotel nights}}{\textbf{Total tourist nights}}$
- **(O)** is found as follows:-

1- No. of rooms occupied =

No. of hotel nights ÷room density

2- Occupancy rate = rooms occupied ÷rooms available

$$* (D) \quad \frac{\text{no. of occupied beds}}{\text{no. of occupied rooms}}$$

[8] Analysis:-

No of Tourists & Tourist Nights

By the previous formula we can find the No. of Tourists (T)when all the other symbols are known.

[9] Concluding Remarks :-

From the previous analysis we conclude that :-

1- Occupancy rates expected until the end of this decade is very low

2- This is because of the high rate of expansion in hotel accommodation ,capacity and a very moderate growth in tourist numbers and tourist nights.

3- This is due to wrong calculations for demand of hotel accommodation as it was expected that the demand in the period between 1985-90 would increase at the same rate of growth happened in the period between (1978-1982) . It was forgotten that this period 78-82 is characterized by a fast growth in hotel capacity and there are conditions in 85-90, wasn't present at it.

4- Another important type of hotel accommodation was not considered in this study which is the floating hotels, in spite of its great importance as its occupancy rate increased over a short period of time from (1978-1982) . Most of them are running between Luxor and Aswan .

5- Having expected low rates of occupancy, specially in hotels 3-5 star hotels measures should be taken on both the demand and supply side to improve the deteriorating situation .

6- Greater attention should be given to improving tourism services in general and hotel services in particular.

7- Pricing policy for hotel services should also be recognized and compared by prices offered in other tourist receiving countries .

8- Trips organized by Israeli tourism companies which is considered as one of the important reasons behind the recent fall in average stay period should be ended .

9- On the other hand extra support should be devoted to Egyptian private and public sector tourism-companies.

10- On the supply side some improvements have to be introduced to the investment policy in hotel accommodation to avoid any future disequililbrium between supply and demand. Thus suitable action should be taken to slow down the expansion in [3]and [5] star hotels in Cairo and [3] star hotels in Alexandria.

11- In contrast , more investment should be directed towards the area which are expected to enjoy a high rate of occupancy as Aswan [5] star hotels and Alex .[4] star hotels .

12- Any future investment in Luxury and Aswan region should take into consideration the size of investment in floating hotels which are competitors to land hotels.

المراجع

أهـــم المراجـــع

أولاً :- المراجع العربية

١- الكتب :

١- حسين كفافى - رؤية عصرية للتخطيط السياحى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٧ .

٢- د/ صلاح الدين عبد الوهاب - المنهج العلمى فى السياحة - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٤ .

٣- ـــــــــــــ ، السياسة القومية للتسويق السياحى - المركز العربى للبحث والنشر- القاهرة ١٩٨٤ .

٤- ـــــــــــــ ، فى التخطيط السياحى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ، بدون تاريخ .

٥- عادل طاهر ، السياحة ماضيها وحاضرها ومستقبلها - مكتبة روز اليوسف - القاهرة - بدون تاريخ .

٦- د/ عبد السلام أبو قحف ، محاضرات فى صناعة السياحة فى مصر - المكتب العربى الحديث- الإسكندرية - ١٩٨٦ .

٧- ـــــــــــــ ، صناعة السياحة فى مصر - المكتب العربى الحديث - الإسكندرية - ١٩٨٦ .

٨- ـــــــــــــ ، د/ احمد ماهر - تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية - المكتب العربى الحديث - الإسكندرية ١٩٨٨ .

٩- د/ محسن الخضيرى ، التسويق السياحى - مدخل اقتصادى متكامل - مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨٩.

١٠- د/ محمود كامل - السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٥ .

١١- مصطفى زيتون - دراسات فى الإحصاء السياحى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ .

١٢- ______________ ، التخطيط السياحى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة- ١٩٩٠ .

١٣- د/ نبيل الروبى- نظرية السياحة - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٤ .

١٤- ______________ ، اقتصاديات السياحة -مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية -١٩٨٥.

١٥- ______________ ، مقالة عن تخطيط القطاعات السياحية - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٠ .

١٦- ______________ ، مقالة عن عملية التخطيط السياحى - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية -١٩٨٠.

ب- البحوث والدوريات :-

١- إدارة البحوث - البنك الأهلي المصري - دور السياحة في الاقتصاد المصري - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس - كلية التجارة - جامعة المنصورة - مارس ١٩٨٨ .

٢- ثروت محمد على - نحو منهج علمي لتحيل التكلفة والعائد في قطاع السياحة - مؤتمر تنظيم وإدارة السياحة - القاهرة ١٩٨٣ .

٣- راوية عبد السميع - حركة وأهمية السياحة في مصر - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٥ .

٤- د/ سلوى محمد مرسي - التنمية السياحية وأثرها على الاقتصاد القومي في ج . م . ع . المؤتمر العلمي السنوي الخامس - كلية التجارة -جامعة المنصورة - مارس ١٩٨٨ .

٥- عادل طاهر - مفهوم التنمية السياحية بين الدول المتقدمة والنامية - الحياة السياحية - العدد رقم ٤٢ - عام ١٩٨٧.

٦- عبد المطلب على عبد المطلب - التنمية السياحية في مصر ووسائل تنشيطها - مجلة كلية التجارة - جامعة أسيوط ١٩٨٥ .

٧- عبد المنعم القيسوني - دور السياحة في التنمية الاقتصادية - مؤتمر إدارة التنمية السياحية - القاهرة ١٩٧٠ .

٨- د/ فرج عزت - قضية السياحة والتنمية في مصر - المؤتمر العلمي السنوي الخامس - كلية التجارة - جامعة المنصورة -مارس ١٩٨٨ .

٩- فيوليت فؤاد - الحركة السياحية فى مصر - معهد التخطيط القومى - بحث غير منشور(بدون تاريخ) .

١٠- د/ محمد فريد أحمد مراد - بعض مؤشرات فى علاقة اقتصاديات السياحة بالتنمية الاقتصادية الشاملة فى مصر - المؤتمر العلمى السنوى الخامس - كلية التجارة - جامعة المنصورة - مارس ١٩٨٨ .

١١- د/ محيا زيتون - نحو أساس موضوعى لتحديد دور السياحة فى تنمية الاقتصاد المصرى - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - القاهرة- مارس -١٩٧٧ .

١٢- ـــــــــــــــــ ، العائد الصافى من السياحة - المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - مارس ١٩٧٨ .

١٣- د/ نبيل شحاتة الروبى - التنمية السياحية كوسيلة للتنمية الاقتصادية - المؤتمر العلمى السنوى الخامس كلية التجارة - جامعة المنصورة - مارس ١٩٨٨ .

١٤- د/ وفاء أحمد عبد الله - تخطيط السياحة - معهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٨٤ .

جـ- الرسائل العلمية :-

١- جمالات زكى الشيخ - دور الاقتصاد والحضارة الإسلامية فى التنمية السياحية - رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة ١٩٩٢ .

٢- سلوى محمد مرسى - تخطيط السياحة فى مصر وأهميته الاقتصادية - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٧٩ .

٣- ــــــــــــــ ، اقتصاديات السياحة - رسالة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

ثانياً المراجع الأجنبية :-

1- Alister Mathieson and Geoffrey Wall, Tourism , Longman, 1982.

2- Aliston and Sharp A., Working in the Travel Business, bast ford, London, 1979.

3- Archer B.H. Demand Forecasting in Tourism, University of Wales Press, Bangor, 1976.

4- Burkart A. And Medlick S., Tourism, Past, Present, and Future, 2nd ed., Heinemann, London, 1982.

5- Dekadt, E., Loueism, Passport to Development , Oxford University press, Oxford, 1979.

6- Foster, Douglas, Travel and Tourism Management, London, 1985.

7- Kaiser, C., and Helber L.E., Tourism Planning and Development, Heinemann, London, 1978.

8- Mohaya A. Zaytoun, Estimates of Tourism Demand, L' Egypte Contemporaine, Oct., 1985, No., 402 .

9- Micntosh, R.W., Tourism Principles, Practice and Philosophies, Grid, Columbus, Ohio, 1977.

10- Perce D., Tourism Development, Longman, London, 1981.

11- Salah Wahab, Studies in Tourism Planning, Publication Series 1, Egyptian Scientific Experts on Tourism, 1979.

12- _______________ , Tourism Management, London, Tourism International Press, 1975.

13- Waters S.R., Urban recessional and cultural Facilities and tourism ohvactions, Canadian Geographer, 1978.

الفهـــرس

كتب أخرى للمؤلف

١-السياسات المالية والنقدية فى الميزان .. مقارنة اسلامية . مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٦.

٢-سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة . مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧ .

٣-الاقتصاد الصناعى ونقل تجارة مصر المؤلف ١٩٨٧ .

٤-أربع ظواهر اقتصادية فى مصر المؤلف ١٩٨٧ .

٥-فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الاسلامى- المؤلف ١٩٩٥.

٦-دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات . مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٥ .

٧-خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة فى مصر - أكاديمية السادات فرع طنطا ١٩٩٥ .

٨-الجات والتحديات - أكاديمية السادات فرع طنطا - ١٩٩٥ .

٩-اقتصاديات التجارة الدولية - دار زهراء الشرق ١٩٩٦ .

١٠-دراسات الجدوى الاقتصادية فى البنوك الاسلامية - المعهد العالمى للفكر الاسلامى - القاهرة - ١٩٩٦ .

١١-خطاب الضمان فى البنوك الاسلامية - المعهد العالمى للفكر الاسلامى - القاهرة - ١٩٩٦ .

١٢-التعامل فى أسواق العملات الأجنبية فى البنوك الاسلامية - المعهد العالمى للفكر الاسلامى - القاهرة - ١٩٩٦ .

١٣-قضية السكان فى مصر ورأى الدين فى تنظيم النسل - أكاديمية السادات فرع طنطا . ١٩٩٧ .

١٤-غسيل الأموال فى مصر والعالم - المؤلف - ١٩٩٧ .